العسكريان

العتبة العسكرية المقدسة

٢٦

سامراء

في السالنامات العثمانية

دراسة في أوضاعها العامة

١٨٤٩م – ١٩١٧م

تأليف

د. سامي ناظم حسين المنصوري

مركز تراث سامراء

مركز تراث سامراء

الكتاب: **سامراء في السالنامات العثمانية** دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩م -١٩١٧م.
المؤلف: د.سامي ناظم حسين المنصوري.
الناشر: مركز تراث سامراء.
المطبعة: دار الكفيل.
الطبعة: الاولى.
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.
سنة الطباعة: ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م.
رقم الاصدار: ٢٦.
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
جميع الحقوق محفوظة لمركز تراث سامراء

العتبة العسكرية المقدسة
مركز تراث سامراء

سامراء
في السالنامات العثمانية
دراسة في أوضاعها العامة
١٨٤٩م - ١٩١٧م

تأليف:
د. سامي ناظم حسين المنصوري

إعداد وإشراف:
مركز تراث سامراء

المختصرات المستعملة في الدراسة

المختصر	معناه باللغتين التركية أو الانكليزية	معناه باللغة العربية
A. MKT. MHM	Sadaret Mektubi Kalemi Mühimme Kalemi EvrakI	أوراق قلم المهمة في قلم مكتوبي الصدارة
BOA	BasbakanlIk OsmanlI Arsivi	الإرشيف العثماني برئاسة الوزراء في اسطنبول
EV. d	Evkaf Defterleri	دفتر الأوقاف
HRT	Harita	خارطة
Y. EE	YIldIz Esas EvrakI	أوراق يلدز الأساسية
Y. MTV	YIldIz Mütenevvi Maruzat EvrakI	أوراق يلدز / المعروضات المتنوعة
F. O	Foreign Office	وزارة الخارجية البريطانية
B.	Receb	شهر رجب
C.	Cemaziyelahir	شهر جُمادىٰ الآخرة
Z.	Zilhicce	شهر ذو الحجة
هـ	–	هجري
ر.م	–	رومي مالي
م	–	ميلادي
–	–	لا يوجد

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

وبعد

اهتم مركز تراث سامراء التابع للعتبة العسكرية المقدسة بدراسة الإرشيف العثماني، لأهمية الفترة الزمنية التي عاشها العراق تحت حكم الدولة العثمانية، كما ان لدراسة الوثائق التاريخية أهمية كبيرة في فهم الحقائق والاحداث التي ترتبط بها بعض الوقائع المهمة، والتي ساهمت بشكل او باخر في تغيير مجرى التاريخ، ولتدعيم تلك الحقائق؛ والحفاظ على الأمانة والمصداقية في نقل الاحداث لابد ان تكون الدراسة مرتكزة على وثائق رسمية يمكن الرجوع اليها في أوقات النزاع او الحاجة الى اثبات حق أو نفي إدعاء معين، إضافة الى ان عملية دراسة الوثائق بحد ذاتها تعد من الأساليب العلمية التي تقوّم الدراسات التاريخية والقانونية، فضلاً عن انها نوع من أنواع التوثيق لحفظ الحقوق واثبات الحقائق التاريخية، وما يحويه هذا الكتاب بين طياته من دراسة وتحليل للسالنامات (الحوليات) العامة والخاصة التي تصدر عن الدولة العثمانية آنذاك، هو توثيق للنظام الإداري والمالي، فضلاً عن القانوني والقضائي والدبلوماسي الذي كان قائماً في مدينة سامراء المشرفة للحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (١٨٩٤م-١٩١٧م)

ليغطي احد الجوانب المهمة التي يهتم بها مركز تراث سامراء، والذي يسعىٰ من خلاله الىٰ جمع اهم الوثائق التي تخص مدينة سامراء المشرفة من اجل ارشفتها للحفاظ علىٰ قيمتها التاريخية والتراثية، فضلاً عن دراستها وتحليل محتواها لتوفير مادة علمية للباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

لذلك سعىٰ مركز تراث سامراء الىٰ إعداد هذا الكتاب بجهود مباركة من قبل مؤلفه الدكتور سامي ناظم المنصوري، والذي قام بجمع تلك السالنامات ودراستها، وكانت هنالك جهوداً قيمة من قبل الدكتور علاء الرهيمي في التقويم العلمي والتي يستحق عليها الشكر والثناء، كما ان هنالك جهوداً استثنائية بذلت من قبل كادر مركز تراث سامراء من أجل إعداد هذا المنجز العلمي واظهاره بهذا الشكل.. وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح.

وآخر دعوانا ان الحمد لله ربّ العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين.

مركز تراث سامراء

١٣/ جمادىٰ الأولىٰ / ١٤٣٨هـ

١١/ ٢/ ٢٠١٧م

مقدمة المؤلف

مدينة سامراء من المدن المقدسة في العراق لوجود مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام فيها، بُنيَت المدينة لتكون عاصمة الدولة العباسية (١٣٢هـ- ٦٥٦هـ/ ٧٥٠م - ١٢٥٨م)، وكان المكان الذي شيدت عليه المدينة مستوطناً منذ أقدم العصور، ولسكانها نصيب من الحضارة امتدت إلى عصور سحيقة، ولما انتقل المعتصم العباسي (٢١٨هـ - ٢٢٧هـ/ ٨٣٣م - ٨٤٢ م) من بغداد إلى سامراء، راح يفتش عن موضع لبناء عاصمته الجديدة، فلما كان يتحرى الأماكن وصل إلى موضع يبعد عن بغداد ١١٨ كم، فوجد فيه ديراً للمسيحيين، فأقام فيه ثلاثة أيام ليتأكد له ملائمة المحل، فاستحسنه واستطاب هواءه، واشترى أرض الدير بأربعة آلاف دينار، وأخذ في سنة (٢٢١ هـ/ ٨٣٦ م) بتخطيط مدينته التي سميت (سُرَّ مَنْ رأى)، وعندما تم بناؤها في السنة ذاتها انتقل مع قواده وعسكره إليها سنة (٢٢١هـ/ ٨٣٥ م)، ولم يمض إلا زمن قليل حتى قصدها الناس وشيدوا فيها مباني وسميت بالعسكر والنسبة إليه عسكري، واشتهرت بسامراء.

إن دراسة التاريخ المحلي في مختلف جوانبه ضرورة لا بد منها، وسيما أن تاريخ مدينة سامراء افتقر إلى دراسات أكاديمية، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة الموسومة بـ (سامراء في السالنامات العثمانية دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩م - ١٩١٧م)، وقد تناولت الدراسة التاريخ الإداري والاقتصادي والعسكري والاجتماعي لمدينة سامراء.

أما الإطار الزمني المحدد في الدراسة فجاء متوافقاً مع ذكر سامراء في السالنامات العثمانية للمدة (١٨٤٩م - ١٩١٧م) حصراً، إذ ورد ذكرها لأول مرة في سالنامة عام ١٨٤٩م، أما عام ١٩١٧م فهو نهاية الحكم العثماني لمدينة سامراء بعد دخول القوات

البريطانية إليها، فضلاً عن ما سجلته سالنامة العام آنف الذكر من معلومات جاءت من دائرة البرق والبريد في قضاء سامراء.

لقد تعددت الدراسات التي تناولت تاريخ العراق عموماً أو ولاية بغداد بشكل خاص في العهد العثماني الأخير، إلا أنّ موضوع سامراء في السالنامات العثمانية لم يتطرق له الباحثون بالتفصيل، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة لاعتمادها على المصادر العثمانية الأصيلة المتمثلة بالسالنامات التي عُدَّت من المصادر التاريخية الأساسية لفهم ودراسة الأوضاع الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في قضاء سامراء خلال العهد العثماني الأخير.

قُسِّمت الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول تناول الفصل الأول منها الأوضاع الإدارية لقضاء سامراء وهو في ثلاثة مباحث عالجت التقسيمات الإدارية، والجهاز الإداري للقضاء، ومجلسي الإدارة والبلدية. أما الفصل الثاني فسلط الضوء على الأوضاع المالية والاقتصادية في سامراء، وفيه ثلاثة مباحث تناولت الدوائر الحكومية المختصة بالشؤون الاقتصادية، والضرائب والرسوم في قضاء سامراء، الزراعة والتجارة في سامراء.

وجاء الفصل الثالث بعنوان المؤسسة العسكرية والقضائية وإدارة الأوقاف والتمثيل الدبلوماسي الأجنبي في قضاء سامراء، وضم أربعة مباحث سلطت الضوء على الجيش وقوات الأمن في القضاء، والمؤسسة القضائية في قضاء سامراء، ودائرة الأوقاف في قضاء سامراء. التمثيل الدبلوماسي الإيراني. وبحث الفصل الرابع والأخير الخدمات العامة في قضاء سامراء، ويقع في ثلاثة مباحث تناولت التعليم في قضاء سامراء، والصحة، والاتصالات والموصلات.

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المصادر كان في مقدمتها السالنامات العثمانية، والوثائق غير المنشورة المحفوظة في الإرشيف العثماني باسطنبول، والوثائق المنشورة وفي مقدمتها القانون الأساسي الصادر عام ١٨٧٦م، ومجموعة الوثائق المنشورة بعنوان

(الدستور) الذي عمل على جمعها وترجمتها نوفل نعمة الله نوفل، وهذه الوثائق عبارة عن مجموعة الأنظمة والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية من عهد التنظيمات حتى عام ١٩٠٤م، فضلاً عن تقارير الوزارات العثمانية احد أهم المصادر المستخدمة في هذه الدراسة لاسيما تقارير وزارتي الداخلية والبرق والبريد.

وكانت الصحافة العثمانية من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، وكان في مقدمة هذه الصحف الصحيفة أو الجريدة الرسمية لولاية بغداد (الزوراء) وهي من أهم أعمال والي بغداد مدحت باشا (١٨٦٩م – ١٨٧٢م) الثقافية في الولاية، صدر العدد الأول منها في يوم الثلاثاء الموافق ١٥ حزيران ١٨٦٩م[١]، وكانت تصدر مرة في كل أسبوع، ثم صارت تصدر مرتين في الأسبوع يومي السبت والثلاثاء بدءاً من العدد (٥٢)[٢]، وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، وقد تولت الجريدة نشر أخبار ولاية بغداد السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية، فضلاً عن متابعتها للأحداث خارج الولاية، كما أنها كانت تنشر مختلف التعليمات الرسمية وتعريب لمختلف القوانين العثمانية، وكانت تصدر بأربع صفحات من الحجم المتوسط صفحتان باللغة العربية وصفحتان باللغة التركية، وبعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨م وطبقاً لسياسة التتريك التي اتبعها جماعة الاتحاد والترقي أو الاتحاديون صارت الجريدة تصدر باللغة التركية فقط[٣]، وفي ٥ كانون الثاني ١٩٠٨م أرسل والي بغداد حازم بك برقية إلى السلطات العثمانية في اسطنبول مقترحاً عليها تغيير اسم جريدة الزوراء إلى اسم (بغداد أو دار السلام) إلا أن هذا المقترح لم يحظى بموافقة الحكومة العثمانية[٤]. وقد عادت الجريدة إلى الصدور باللغتين العربية والتركية منذ ١٢ تموز عام ١٩١٣م، وكان آخر عدد صدر من

(١) الزوراء، العدد ١، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

(٢) الزوراء، العدد ٥٢، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

(٣) سالم الالوسي ومحمد عبد الرسول الشرقي، الصحافة الرسمية في العراق ما قبل جريدة الوقائع العراقية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد: ٢٠١٣)، ص ١٦ – ١٨.

(4) BOA, Y. MTV, 305/ 7/ 1. Z. 1325.

الجريدة هو العدد (٢٦٠٦) في ٢٢ شباط ١٩١٧م[١].

وكان للمصادر العربية نصيبٌ أيضاً في الدراسة سواء أكانت منها الدراسات الجامعية أم الكتب العربية والمعربة أم البحوث والدراسات المختلفة.

(١) الزوراء، العدد ٢٦٠٦، ٣٠ ربيع الثاني ١٣٣٥هـ؛ رزوق عيسى، تاريخ الصحافة في العراق، مجلة الحرية، السنة الأولى، ج ٨ - ٩، ٢١ رجب ١٣٤٣هـ/ ١٥ شباط ١٩٢٤، ص ٤٢٦.

تمهيد

السالنامات العثمانية قراءة في المفهوم والمصطلح:

السالنامة لفظة فارسية تتألف من مقطعين هما (**سال**) أي سنة، و(**نامة**) أي كتاب أو رسالة[١]، فتعني الكتاب أو السجل السنوي[٢]، وقد اختلف عدد من الباحثين والمؤرخين في المعنى الاصطلاحي للسالنامة، فهناك من أشار إلى أن السالنامة هي كتاب أو رسالة، وهي تعني الكتاب السنوي أو الحولية[٣]. وهناك من يرى أنها بمثابة مجلة تشتمل على الأخبار الرئيسة لمختلف الولايات العثمانية التي تتعلق بالتعيينات والتنقلات بين الموظفين، والمعلومات الاقتصادية وفي مقدمتها الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الزراعية، وواردات ونفقات تلك الولايات[٤]، وصفها محمد علي مدير مطبعة ولاية البصرة بأنها: «**الإحصائية السنوية للوقوف على معاملات الولاية وأحوالها العمومية والخصوصية**»[٥].

صنفت السالنامات العثمانية إلى ثلاثة أصناف هي السالنامات العامة، والسالنامات الخاصة، والسالنامات التي تصدرها الولايات التابعة للدولة العثمانية. فالسالنامات العامة

---

(١) ش. سامي، قاموس تركي، أقدام مطبعة سي، (در سعادت: ١٣١٧)، ص ٧٠١.

(٢) فارس أفندي الخوري، كنز لغات، مطبعة المعارف، (بيروت: ١٨٧٦)، ص ص ١٩٣، ٢٢٤.

(٣) محمد صديق الجليلي، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٣، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٢٩.

(٤) إبراهيم خليل احمد، السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثاني، بيت الحكمة، بغداد، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٤٩.

(٥) بصرة ولايتي سالنامة سي، سنة ١٣٠٨ هـ، دفعة ١، بصرة مطبعة سندة طبع اولمنشدر، ص ٢.

هي التي تصدرها سنوياً الحكومة العثمانية المركزية في اسطنبول، وتتضمن معلومات تفصيلية عن الدولة العثمانية وولاياتها وتعرف باسم (سالنامة دولت علية عثمانية) أي سالنامة الدولة العلية العثمانية[١]، التي صدر أول عدد منها في عام ١٨٤٧م (١٢٦٣هـ) في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩م - ١٨٦١م)، بتشجيع من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) مصطفى رشيد باشا[٢]، ومن قبل المؤرخ خير الله أفندي واحمد وفيق أفندي واحمد جودت

(١) ينظر على سبيل المثال: سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٩ه، اللي يدنجي سنة، دار الخلافة العلية، طاهر بك مطبعة سي.

(٢) مصطفى رشيد باشا: من ابرز رجال الإدارة والسياسة في الدولة العثمانية، ولد في اسطنبول عام ١٨٠٠م، وكان أول عمل له في احد أقلام (دوائر) الباب العالي ما لبث أن تقلد مناصب سياسية كبيرة واتصل بكبار رجال الدولة، وقد انصرف منذ نشأته إلى دراسة العلوم الدينية والمدنية وأتقن اللغتين الفرنسية والانكليزية، ثم عين سفيراً لبلاده في لندن عام ١٨٣٦م، وفي تشرين الأول ١٨٣٦م صار مستشاراً في وزارة الخارجية العثمانية. وفي تموز ١٨٣٧م عُين وزيراً للخارجية، وفي عام ١٨٣٨م صار سفيراً لبلاده في باريس. ثم عُين والياً على ايالة أدرنة عام ١٨٤٣م، وفي عام ١٨٤٥م أعيد تعيينه مرة ثانية وزيراً للخارجية. تسنمّ منصب الصدارة العظمى «رئاسة الوزراء» في الدولة العثمانية ست مرات في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وهي للمدة (٢٨ أيلول ١٨٤٦ - ٢٨ نيسان ١٨٤٨)، و(١٢ آب ١٨٤٨ - ٢٦ كانون الثاني ١٨٥٢)، و(٥ آذار ١٨٥٢ - ٥ آب ١٨٥٢)، و(٢٣ تشرين الثاني ١٨٥٤ - ٢ أيار ١٨٥٥)، و(١ تشرين الثاني ١٨٥٦ - ٦ آب ١٨٥٧)، و(٢٢ تشرين الأول ١٨٥٧ - ٧ كانون الثاني ١٨٥٨)، توفي عام ١٨٥٨م. لمزيد من التفصيل ينظر: سالنامة نظارت خارجية، دفعة ١، للعام ١٣٠٢هـ، قسطنطينة، ١٣٠٢هـ، ص ٢٧٠ - ٢٧٣؛ محمد ثريا، سجل عثماني ياخوذ تذكره مشاهير عثمانية، أيكنجي جلد، مطبعة عامرة، (د.ت: ١٣١١هـ)، ص ٣٩٢ - ٣٩٤.

باشا[١]، في حين أن آخر عدد صدر منها كان في عام ١٩١٧م (١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية)[٢]. وقد اهتمت الدولة العثمانية بهذا النوع من السالنامات فقامت بتطويرها وتنظيمها لتصدر سنوياً، وأوكلت مهمة إصدارها في عام ١٨٨٨م بدائرة أحوال سجل الموظفين التي كانت تابعة لهيئة الموظفين الإداريين، وقد صدر من هذا النوع من السالنامات (٦٨) عدد.

تبدأ السالنامات العامة بتقويم هجري يتضمن الأيام والشهور وأوقات شروق الشمس والظهر والعصر والعشاء والإمساك والأيام المشهورة، ثم جدول بأهم الأحداث المشهورة في التاريخ مرتبة بحسب الهجرة النبوية الشريفة، ثم أسماء سلاطين الدولة العثمانية والرتب الإدارية والعسكرية والألقاب والأوسمة والأنواط الرسمية العثمانية، كما وضع القانون الأساسي الذي صدر في عام ١٨٧٦م في أعداد تلك السالنامات بدءاً من ذلك العام. وتضمنت تلك السالنامات أسماء الموظفين الذين شغلوا مناصب رفيعة في الدولة العثمانية منذ عام ١٨٦٤م. كما احتوت جداول كثيرة منفصلة تخص دوائر الباب العالي المختلفة والوزارات وضمّت أسماء مختلف الدوائر التابعة لها

---

(١) أحمد جودت باشا (١٨٢٢ - ١٨٩٥م): ولد في عام ١٨٢٢م في مدينة لوفجة التابعة لولاية الطونة، وفي عام ١٨٣٩م سافر إلى إسطنبول ودرس فيها ليتم تعيينه في عام ١٨٤٩م عضواً في مجلس المعارف العمومية، وفي عام ١٨٥٠م عُين عضواً في المجمع العلمي العثماني. في عام ١٨٦٢م عُين مفتشاً في البوسنة والهرسك، وفي عام ١٨٦٦م صار والياً لولاية حلب، بعدها عُين عضواً في مجلس شورى الدولة في عام ١٨٦٨م،ثم تولى بعدها وزارة الأوقاف الهمايونية، وفي عام ١٨٧٣م تولى وزارة المعارف العمومية، كما صار والياً لولاية يانية، وفي عام ١٨٧٥م أعيدت إليه وزارة المعارف العمومية، وفي أواخر عام ١٨٧٥م عهدت إليه وزارة العدلية. كما عُين والياً على ولاية سورية في عام ١٨٧٩م، ثم وزيراً للتجارة والزراعة، وفي عام ١٨٨٧م صار عضواً في مجلس الوكلاء العثماني. توفي في عام ١٨٩٥م ودفن في مقبرة السلطان العثماني محمد الفاتح. لمزيد من التفصيل ينظر:، محمد ثريا، المصدر السابق، ص ٩٠ - ٩١؛ جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج٢، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، (القاهرة: ٢٠١١)، ص ٢١٥- ٢١٨.

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية سنة مالية ١٣٣٣ - ١٣٣٤، التمش سكزنجي سنة، در سعادت، هلال مطبعة سي.

مع أسماء موظفيها، ثم معلومات عن الولايات العثمانية الأخرىٰ. وتضمنت معلومات عن المناصب الرسمية في كل ولاية ولواء وقضاء مع أسماء موظفيها والرتب التي حازوا عليها، وعدد الوحدات الإدارية المرتبطة بالولاية من أقضية ونواح[١].

كما تضمن هذا النوع من السالنامات قائمة بأسماء الاقضية والألوية مرتبة بحسب الحروف الأبجدية مع أسماء الولايات التي تتبعها، فضلاً عن جداول بأسماء سفراء الدولة العثمانية موزعين علىٰ الدول الأجنبية، وكذلك الدبلوماسيون الأجانب العاملون في الدولة العثمانية بولاياتها المختلفة، وأسماء رؤساء الطوائف الدينية في مختلف الولايات العثمانية، وأسماء الصحف الرسمية والأهلية الصادرة في اسطنبول والولايات العثمانية الأخرىٰ[٢].

ولهذا النوع من السالنامات أهمية كبيرة في دراسة تاريخ العراق في العهد العثماني فهي تكمل المعلومات التي أوردتها سالنامات الولايات العراقية الثلاث بغداد والبصرة والموصل، كما أنها تعطينا معلومات عن التقسيمات الإدارية في العراق في المدة السابقة لعام ١٨٧٥م، وهي بذلك تُعَدُّ أحد أهم مصادر دراسة تاريخ العراق الإداري ولاسيما بعد صدور قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م.

أما السالنامات الخاصة فهي التي صدرت من بعض الوزارات ودوائر الدولة العثمانية، وقد صدر أول عدد منها في عام ١٨٦٥م، وهي علىٰ أنواع:

١- سالنامة عسكري (السالنامة العسكرية): صدر العدد الأول منها في عام ١٨٦٥م من قبل وزارة الحربية والقيادة العسكرية العليا، وقد صدر من هذه السالنامة (١٧) عدداً، وكان العدد الأخير منها في عام ١٩٠٨م[٣].

---

(١) ينظر: سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥هـ، قرق اوجنجي دفعة، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.

(٢) ينظر: سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٠٨ هـ، قرق التنجي سنة، در سعادت، مطبعة عامرة.

(٣) ينظر: سالنامة عسكري، سنة ١٢٨٢هجرية، دفعة ١.

٢- رصد خانة عامرة سالنامه سي (سالنامة المرصد الحكومي): صدر عدد واحد منها في عام ١٨٧٢م، من قبل ادارة المرصد التابعة لوزارة التجارة والأعمار.

٣- سالنامة نظارت أمور خارجية (سالنامة وزارة الشؤون الخارجية): أصدرتها مديرية سجل الأحوال التابعة لوزارة الخارجية في عام ١٨٨٤م، وتضمنت معلومات عن تاريخ وزارة الخارجية وكيفية نشوئها وسير الوزراء الذين شغلوا منصب وزير الخارجية، وأسماء رؤساء المدراء العامين وأسماء السفراء والممثلين القنصلين العاملين في داخل الدولة العثمانية وخارجها، والمعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى. صدر من هذه السالنامة (٤) عدد كان الأخير منها في عام ١٩٠٤م [١].

٤- سالنامة بحري (السالنامة البحرية): أصدرتها الهيئة العلمية في وزارة البحرية العثمانية في عام ١٨٨٩م، وتضمنت معلومات عن القوة البحرية العثمانية وتشكيلاتها وأسماء ضباطها ورتبهم، وأسماء السفن التابعة للأسطول العثماني وأوصافها، وقد صدر من هذه السالنامة (١٧) عدداً كان الأخير منها في عام ١٩١١م [٢].

٥- سالنامة نظارت معارف (سالنامة وزارة المعارف): صدرت من قبل وزارة المعارف العثمانية في عام ١٨٩٨م، وقد صدر منها (٦) أعداد حتى عام ١٩٠٣م. وتضمنت عرضاً تاريخياً للتعليم في الدولة العثمانية، ووزارة المعارف العثمانية وسير وزرائها، والقوانين والقرارات والأنظمة بالتعليم والمناهج، والمؤسسات التعليمية في مختلف الولايات العثمانية [٣].

٦- رسومات سالنامه سي (سالنامة الرسوم): صدرت من قبل دائرة الشؤون

---

(١) ينظر: سالنامة نظارت أمور خارجة، سنة ١٣١٨هجرية، أوجنجي دفعة، مطبعة عثمانية، در سعادت.

(٢) ينظر: سالنامة بحري، سنة ١٣٠٧ هجرية، برنجي دفعة، مطبعة بحرية.

(٣) ينظر: سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٦هـ، برنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة.

الكتابية في أمانة الرسومات التابعة لوزارة المالية عام ١٩١٤م، وقد صدر عدد واحد منها، وهي تتضمن معلومات عن وزارة المالية والتشكيلات الإدارية وجداول بأسماء الموظفين وشؤون الرسوم والكمارك وواردتها.

٧- علمية سالنامة سي (السالنامة العلمية): صدر منها عدد واحد في عام ١٩١٥م، أصدرتها المشيخة الإسلامية، وتتناول تشكيلات المشايخ وأسماء شيوخ الإسلام الذين تقلدوا المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية والمدارس الدينية والأنظمة والتعليمات المتعلقة بها [١].

٨- وكان الصنف الثالث من السالنامات له أهمية كبيرة في توثيق تاريخ الولايات العربية خلال الحكم العثماني، وهذا الصنف يتمثل بالسالنامات التي كانت تصدرها السلطات العثمانية في الولايات العثمانية المختلفة، وقد صدر أول عدد من سالنامات الولايات في عام ١٨٦٦م، وهو العدد الأول من السالنامة التي أصدرتها ولاية البوسنة (٢). وفيما يتصل بالولايات العربية فقد أصدرت كل من ولايات سورية وحلب والحجاز وطرابلس الغرب وبيروت، ومتصرفية جبل لبنان سالنامات خاصة بها (٣). أما الولايات العراقية الثلاث فقد أصدرت كل منها سالنامة خاصة بها وعلى النحو الآتي:

٩- سالنامة ولاية بغداد: بلغ عددها (٢٢) عدداً، صدر أول عدد منها في عام ١٨٧٥ (١٢٩٢هـ)، أما آخر عدد منها فقد صدر في عام ١٩١١م (١٣٢٩هـ).

سالنامة ولاية البصرة: وقد صدر منها (١١) عدداً بين عامي ١٨٩٠ - ١٩١١م[٤].

---

(١) علمية سالنامة سي، لسنة ١٣٣٤هجرية، برنجي دفعة، مطبعة عامرة، ١٣٣٤هـ.

(٢) سالنامة ولايت بوسنه، سنة ١٢٨٣ هجرية، دفعة ١.

(٣) فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص ٢٠٩ - ٢١٢.

(٤) ينظر: بصرة نك ولايت سالنامة سي لسنة ١٣١٧هـ، سنة هجرية سنة مخصوص، بصرة ولايتي مطبعة سندة باصلمشدر.

سالنامة ولاية الموصل: وقد صدر منها (٥) أعداد بين عامي ١٨٩٠ – ١٩١٢م[١].

تضمنت سالنامة ولاية بغداد كما هو الحال في سالنامات الولايات العثمانية الأخرى، معلومات عن الجغرافية الطبيعية والبشرية للولاية، وعن الأوضاع الزراعية والصناعية والتجارية، والطرق البرية والنهرية ووسائل النقل البري، والمراقد والأماكن المقدسة في الولاية. ومعلومات مفصلة عن الألوية والاقضية والنواح المرتبطة بالولاية كل على حده، وهذه المعلومات شملت الأنهار والمقاطعات والقرى والعشائر القاطنة في كلّ وحِدَةٍّ إدارية، وعدد المنازل والخانات والمحلات والجوامع والمساجد، إضافة إلى المحاصيل الزراعية وأنواع الحيوانات التي تُرَبّىَ فيها، ومهن أهاليها. ومن هنا فقد اهتمت سالنامة ولاية بغداد بالشؤون الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتضح مما سبق مدى أهمية المعلومات الواردة في السالنامات بالنسبة للمؤرخ أو الباحث الذي يسعى إلى دراسة أحوال أية وحدة إدارية ضمن الدولة العثمانية، أو أي جانب منها ولاسيما ما يتعلق بتاريخ الإدارة العثمانية. كما أن المعلومات التي تتعلق بالإدارة العثمانية التي تحتويها السالنامات عُدَّت من أدق المعلومات وقد جرى تسجيلها على أساس معلومات مؤكدة ووثائق معتمدة، وهي معلومات فريدة من نوعها لعدم ورودها في المصادر، كما أن صدور هذه السالنامات تباعاً وسنوياً في أغلب الأحوال ساعد على التعرف على مراحل التطورات التي حدثت في الدولة العثمانية في مختلف المجالات.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن جميع السالنامات العثمانية وبأصنافها الثلاثة لم توضح آلية عمل تلك الإدارة ودوائرها، بل اكتفت بذكر الدوائر والمناصب الإدارية وأسماء شاغليها، وهذا الأمر يحتم على المؤرخين والباحثين الاطلاع على مصادر أخرى

(١) ينظر: موصل ولايتي سالنامة رسميسيدر لسنة ١٣٣٠، سنة هجرية سنة مخصوص اولمق اوزره، بشنجي دفعة اوله رق، موصل مطبعة سندة طبع اولنمنشدر.

ذات علاقة بموضوع الإدارة العثمانية والية عملها من اجل استكمال النقص الوارد في تلك السالنامات.

ومما هو جدير بالذكر أن كلا التقويمين الهجري والمالي – الرومي استخدم في اغلب السالنامات العثمانية وخاصة سالنامات ولاية بغداد، إذ نجد اعتماد التقويم الهجري في بعضها، واستخدام التقويم المالي – الرومي في بعضها الآخر، الأمر الذي يتطلب من الباحثين الملاحظة الدقيقة لذلك الأمر لوجود فارق زمني بين التقويم الهجري، والمالي – الرومي، والميلادي.

الفصل الأول

الأوضاع الإدارية في قضاء سامراء

المبحث الأول

تسمية المدينة وتقسيماتها الإدارية

أولاً – تسمية المدينة ونشأتها:

أشارت سالنامات ولاية بغداد إلى تسمية مدينة سامراء، فبينت أن اسم المدينة جاء من (سر من رأى)[١]. ومن الجدير بالذكر أن الجغرافيين والمؤرخين العرب والمسلمون اختلفوا في تفسير تسمية مدينة سامراء، فقيل سميت بـ (سامرا) نسبة إلى بانيها وهو سام بن نوح عليه السلام[٢]. وسميت بـ (سام راه) وتعني باللغة الفارسية طريق سام[٣]، وتلفظ سامره، وقيل أن سام بن نوح جاء إلى هذه المنطقة من الأرض بعد ما خرج من السفينة فبنى فيها وقال: «هذا وسط الدنيا»، فقيل (سام راء)[٤]. كما سميت بـ (سُرَّ منْ رأَى)[٥]، والسر عند العرب السرور[٦]. أما اسمها الحالي (سامراء) فقد ذكره عدد من

(١) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧– ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر، ص ٢١٢.

(٢) أبو عمر بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، شرح احمد أمين وآخرون، ج٦، (القاهرة: ١٩٤٦)، ص ٢٥٣؛ أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، التنبيه والأشراف، صححه عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة ومطبعة الشرق، (القاهرة: ١٩٣٨)، ص ٣٠٩.

(٣) محمد بن عبد الله بن بطوطة، رحلة بن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج١، مطبعة الأزهرية، ط١، (د.م: ١٩٢٨)، ص ١٤٧.

(٤) عبد الجبار محمود السامرائي، سامراء أو سر من رأى، مجلة الفيصل، العدد ٤٠، الرياض، ١٩٨٠، ص ٣٦.

(٥) أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي، البلدان، (ليدن – بريل: ١٨٩١)، ص ٢٥٥.

(٦) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، حققه =

الجغرافيين[١]، والمؤرخين[٢].

كما أشارت هذه السالنامات إلى اسم آخر للمدينة هو (ساء من رأى)[٣]، وقد أطلق هذا الاسم على المدينة بعد أن عَمَّ الخراب فيها [٤]. وأوضحت السالنامات أن المدينة بناها الخليفة العباسي المعتصم بالله في عام ٢٢٠هـ / ٨٥٣ م[٥]. وهي محاطة بسور له أربعة أبواب[٦]، وهذا السور تم بناؤه في عام ١٨٤٣م من بعض رجال الهنود الشيعة الميسورين، من أجل الحفاظ على المدينة من هجمات البدو الذين يخيمون خارجها ويهدِّدون أهلها في حال عدم تنفيذ مطالبهم المتكررة [٧]. وتبعد مدينة سامراء عن بغداد مسافة (١١٠) كم عن طريق النهر، و(١٤٠) كم براً[٨]. وهي تقع فلكياً بين خطي الطول ٤٣،٤٥ – ٤٣،٥٠ شرقاً ودائرتي العرض ٣٤،٧ – ٣٤،٢٩ شمالاً[٩].

= وضبطه وشرحه مصطفى السقا، ج٣، عالم الكتب، (بيروت: د. ت)، ص ٧٣٤.

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، مج٣، دار صادر، (بيروت: ١٩٥٧)، ص ١٧٣.

(٢) أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد، ج٧، دار الكتاب العربي، (بيروت: د. ت)، ص ٣٦٦.

(٣) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٩، سنة هجرية ١٣٢٣، وسنة مالية ١٣٢١، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، ص ٢٠٢.

(٤) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٥) لمزيد من التفصيل ينظر: مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، دار الرشيد للنشر، (بغداد: ١٩٨٢)، ص ١٤٢ – ١٤٧.

(٦) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧ – ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولمنشدر، ص ٢١٢.

(٧) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم سامراء، ج١٢، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ط٢ (بيروت: ١٩٨٧)، ص ٢٩٩.

(٨) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١٢. ينظر أيضاً خارطة رقم (١).

(٩) ينظر خارطة رقم (٢).

ثانياً – التقسيمات الإدارية لمدينة سامراء ١٨٤٩ – ١٩١٧م

١ – التقسيمات الإدارية لسامراء ١٨٤٩ – ١٨٦٩م:

ورد أول ذكر لمدينة سامراء في السالنامات العثمانية في عام ١٨٤٩م حينما أشارت سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م إلى أن سامراء قضاء يرتبط إدارياً بلواء بغداد ضمن ايالة[١] بغداد وشهرزور[٢]. ومنذ عام ١٨٤٩ وحتى عام ١٨٥٢م استمرت السالنامات العثمانية بوصف سامراء قضاءاً مرتبطاً إدارياً بولاية بغداد وشهرزور[٣].

وفي عام ١٨٥٣م رفعت الدرجة الإدارية لقضاء سامراء إلى لواء يرتبط بولاية بغداد وشهرزور وفقاً لما ورد في السالنامة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م، وكانت الوحدات الإدارية المرتبطة بلواء سامراء هي كل من: قضاء سامراء، قضاء تكريت، وقضاء إمام دور، وقضاء الدجيل، وقضاء زبيد[٤].

وقد احتفظت سامراء بدرجتها الإدارية كلواء حتى عام ١٨٦٩م، وقد أشارت السالنامات العثمانية العمومية إلى متصرف لواء سامراء ففي عام ١٨٥٥م كان المتصرف عزيز أغا الذي بقي محتفظاً بمنصبه حتى عام ١٨٥٩م[٥]. وفي عام ١٨٦٠ شغل منصب

---

(١) استخدم مصطلح الايالة عند الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر للميلاد بشكل رسمي للدلالة على اكبر وحدة إدارية في الدولة. أما مصطلح الولاية فاستخدم رسمياً في عام ١٨٦٤م عندما صدر قانون الولايات العثماني وتقرر بموجبه استخدام الولاية وترك مصطلح الايالة. ينظر: فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٤٩ – ٥٠.

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ، دفعة ٤، ص ٨٨.

(٣) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٨هـ، دفعة ٦، ص ٧٤؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٩هـ، دفعة ٧، ص ٧٦.

(٤) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٠هـ، دفعة ٨، ص ١١٢.

(٥) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٢هـ، دفعة ١٠، ص ٧٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة =

متصرف لواء سامراء سري أفندي[١]. وفي عام ١٨٦١م شغل المنصب محمد أغا الذي بقي في منصبه حتى عام ١٨٦٣م[٢]. وفي عام ١٨٦٦م كان متصرف اللواء حسن أفندي[٣].

أما الوحدات الإدارية المرتبطة بلواء سامراء فقد تعرضت إلى التغيير أوائل عام ١٨٦٩م[٤] حينما تم إلغاء الوحدة الإدارية وهي قضاء زبيد واستحداث وحدة إدارية بدلاً عنها هي قضاء سميكة [٥].

٢- التقسيمات الإدارية لسامراء ١٨٦٩ - ١٩١٧م:

في عام ١٨٦٩م أسندت ولاية بغداد إلى الوالي مدحت باشا[٦] الذي وصلها في ٣٠ نيسان ١٨٦٩م (١٨ محرم ١٢٨٦هـ)، وكان من بين أهم أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م، ففي ١٧ أيار بعث رسائل إلى القنصليات

= ١٢٧٧هـ، دفعة ١٤، ص ٧٦.

(١) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٧هـ، دفعة ١٥، ص ٨١.

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٨هـ، دفعة ١٦، ص ٨١؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٠هـ، دفعة ١٨، ص ٧٦.

(٣) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٣هـ، دفعة ٢١، ص ٧٨.

(٤) أي قبيل تولي مدحت باشا ولاية بغداد.

(٥) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤، ص ٢٠٢.

(٦) مدحت باشا (١٨٢٢ - ١٨٨٣م) وُلد في اسطنبول ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة، ثم والياً على نيش في بلغاريا، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ - ١٨٧٢م). شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦م، عُين والياً في سوريا للمدة (١٨٧٩ - ١٨٨٠م)، ثم والياً على آيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦م) التي أُتهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣م. ينظر: علي حيدر مدحت، مدحت باشا حيات سياسية سي خدماتي منفا حياتي، برنجي كتاب، هلال مطبة سي، (استانبول: ١٣٢٥).

الأجنبية في بغداد يعلمها بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والتقسيمات الإدارية في ولاية بغداد وفق ذلك القانون[١].

في هذا القانون تم تقسيم الولاية إلى ألوية والألوية إلى أقضية، ثم نواح، وقرى[٢]، وقد قلّص مدحت باشا عدد ألوية ولاية بغداد من أربعة عشر[٣] إلى عشر ألوية هي بغداد، وشهرزور، والسليمانية، والموصل، والدليم، والبصرة، والعمارة، والمنتفك، وكربلاء، والديوانية [٤].

وبعد تطبيق قانون الولايات لعام ١٨٦٤م فأن درجة سامراء الإدارية قد خفضت من لواء إلى قضاء يرتبط إدارياً بلواء بغداد، كما أن عدد الوحدات الإدارية المرتبطة بسامراء قد تقلّص عددها إلى ناحيتين هما تكريت والدجيل[٥].

وفي عام ١٨٨٠ ألغيت ناحية الدجيل إدارياً بعد إنزال درجتها الإدارية إلى قرية ترتبط بمركز قضاء سامراء[٦]، وبقيت تكريت الناحية الوحيدة المرتبطة بقضاء سامراء حتى عام ١٩١٧م.

أما القرى المرتبطة بقضاء سامراء فهي كل من: تكريت (غير الناحية) الدجيل،

---

(١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ٢١٣٢.

(٢) الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج ١، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ)، ص ٣٨٢.

(٣) كانت ايالة بغداد تضم أربعة عشر لواء هي: بغداد، خراسان (بعقوبة)، الدليم، البصرة، الموصل، العمارة، سامراء، بدرة، خانقين، رواندوز، السليمانية، شهرزور، كربلاء، والديوانية. ينظر: سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦ه، ص ٢٠١ – ٢٠٢.

(٤) الزوراء، العدد ٢، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

(٥) سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد، ص ٧٧.

(٦) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٩٨هـ، اوتوز التنجي دفعه، استانبول، بكك مطبعة سي سنده، طبع اولمنشدر، ص ١٠٢.

سميكة، إمام دور (الدور)، بلد[١].

٣- الحدود الإدارية ومساحة قضاء سامراء:

يحدُّ قضاء سامراء[٢] من جهة الشمال ولاية الموصل، ومن جهة الشرق قضاء خراسان، ومن جهة الجنوب قضاءا الكاظمية والدليم، ومن جهة الغرب قضاء الدليم وبادية الجزيرة[٣]. وبلغت مساحة قضاء سامراء أواخر القرن التاسع عشر للميلاد حوالي (١١٠٠٠) كم٢، وهي بذلك ثاني أكبر مساحة في ولاية بغداد بعد مساحة قضاء عانة [٤].

٤- مركز وصنف وحدتي قضاء سامراء وناحية تكريت:

وهو المركز الذي يتخذ مقراً لمسؤولي الوحدات الإدارية وبقية الموظفين الحكوميين، وكان المركز الإداري لقضاء سامراء هو قصبة أو بلدة سامراء[٥]، والمركز الإداري لناحية تكريت هي قصبة تكريت[٦].

أما صنف أو درجة قضاء سامراء وناحية تكريت فكانت تختلف من مدة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف التي يمر بها القضاء والناحية، وكان من بين الضوابط التي صنفت بموجبها الوحدات الإدارية إلى ثلاث درجات (أولى، ثانية، ثالثة)، هي

---

(١) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧، ولايت مطبعة سنده، طبع اولمنشدر، ص ٤٢٠.

(٢) ينظر خارطة رقم (٣) وخارطة رقم (٤).

(٣) بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ - ١٣٢٣، ص ٢٣٤.

(4) Vital Cuinet, La Turguie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894), p 5.

(٥) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١- ١٣٢٢، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، ص ٢٥١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

مساحة تلك الوحدة، وكثافة سكانها، وموقعها الجغرافي[١]. ففي عام ١٩٠١م كان صنف الدرجة الإدارية لقضاء سامراء هو الصنف (٣)، وناحية تكريت الصنف (١)[٢]. وفي عام ١٩١١م طرأ تغير على صنفي أو درجتي قضاء سامراء وناحية تكريت، إذ تم رفع صنف قضاء سامراء إلى الصنف (٢)، وإنزال صنف ناحية تكريت إلى الصنف (٢)[٣].

المبحث الثاني
الجهاز الإداري في قضاء سامراء

أولاً: الجهاز الإداري في القضاء.

يتألف الجهاز الإداري في القضاء مما يأتي:-

١- **القائممقام**: وهو اكبر موظف إداري في القضاء، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في اسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو متصرف اللواء، وتحدد مسؤولياته في الأمور المدنية والمالية والأمنية ودوائرها في القضاء، وتنفيذ جميع أوامر الدولة التي ترد إليه من اللواء، وتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم القضاء في حدود الصلاحيات الممنوحة له، والاستئذان من متصرف اللواء في تنفيذ ما يقع منها خارج حدود صلاحياته[٤].

ومن أعماله الأخرى ترشيح مدراء النواحي التابعة لقضائه، وترأس مجلس إدارة القضاء، وتحديد مواعيد انعقاد مجالس إدارة النواحي بعد أخذ الإذن من متصرف اللواء،

---

(١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الشؤون الثقافية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ١٩٠.

(٣) بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سندة طبع اولمنشدر، ص ١٧٥.

(٤) الدستور، مج١، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس بعد مناقشتها في مجلس إدارة القضاء، وطلب الموافقة على تنفيذها من متصرفية اللواء حينما يحتاج إجراؤها إلى قوة تفوق قوة القائممقام، وتفتيش دوائر نواحي القضاء[١].

وفي أواخر العهد العثماني مُنِحَ القائممقامون صلاحية تعيين بعض صغار الموظفين الذين يأتون بعد رؤساء ومأموري دوائر ومأموريات القضاء، وكذلك في مركز القضاء والنواحي التابعة له وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الولايات الصادر عام ١٩١٣م[٢].

وكان مقر إدارة القائممقام يقع في مركز القضاء ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى (السراي)، وإنّ راتب القائممقام قد حُدد أيضاً بحسب الصنف أو الدرجة الإدارية للقضاء، ففي مطلع القرن العشرين بلغ (٢٥٠٠) قرش[٣] لقائممقامي أقضية الصنف أو الدرجة الأولى، و(١٧٥٠) قرشاً لقائممقامي أقضية الدرجة الثانية، و(١٢٥٠) لقائممقامي الدرجة الثالثة[٤]. وفي أواخر عام ١٩١٥م كان راتب قائممقام الصنف الأول (٣٠٠٠) قرش، والصنف الثاني (٢٢٥٠) قرشاً، والصنف الثالث

---

(١) الدستور، مج١، ص ٤٠٧.

(٢) تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ/ ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

(٣) القرش: عملة نقدية فضية أخذها العثمانيون عن الأوربيين، وقد ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧)، وقد أخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجياً حتى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقل من نصف درهم. أما بالنسبة إلى معادلتها بالبارة، أو الاقجة فأن القرش كان يساوي (٤٠) بارة، أو (١٢٠) اقجة. ومن الجدير بالذكر أن القرش كان يضرب في بغداد منذ عام ١٨١٤م. ينظر: شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥)، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٥، ٣٠٥؛ عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨)، ص ١٤٦ – ١٤٨.

(٤) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ١٠٤٢.

(١٥٠٠) قرش[١]. وفيما يأتي جدول بقائممقامي قضاء سامراء[٢]:

جدول رقم (١)

قائممقامو قضاء سامراء ١٨٦٩م – ١٩١٦م

القائممقام	عام توليه للمنصب	الملاحظات
علي بك	١٨٦٩ – ١٨٧٢	
محمد بك	١٨٧٢ – ١٨٧٣	
لطف الله بك	١٨٧٣	
محمد أمين أفندي	١٨٧٥ – ١٨٧٦	

(١) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر.م.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ – ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٩٨هـ، ص ١٤٤؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٧هـ، ص ٤٦٦؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٠هـ، ص ٥٢١؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢١هـ، ص ٥٧١؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٢هـ، ص ٥٨٣؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٢٠؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨هـ (١٣٢٦ مالية)، ص ٥٨٥؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٠هـ (١٣٢٨ مالية)، ص ٦٠٨؛ عماد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد: ١٩٩٢)، ص ١٠٧ – ١٠٨.

حسن أفندي	١٨٧٧	
عبد الفتاح بك	١٨٧٨	نُقل إلى قضاء كويسنجق في نيسان ١٨٧٨م[١]
كمال أفندي	١٨٧٨	عُين في نيسان ١٨٧٨م وكان قبل ذلك يشغل وظيفة قائممقام قضاء القرنة[٢]
محمود أفندي	١٨٨١ – ١٨٨٣	
محمد رامز بك	١٨٨٤	
بكر زهدي أفندي	١٨٨٥	
محمد أغا	١٨٨٦ – ١٨٨٧	
عبد الله مخلص بك	١٨٨٩ – ١٨٩١	
محمد سعيد أفندي	١٨٩٢ – ١٨٩٣	
محمد شفيق أفندي (وكالة)	١٨٩٤	
عبد العزيز أفندي	١٨٩٦	
عبد القادر أفندي	١٨٩٧	
قدري أفندي	١٨٩٨	
محمد شفيق أفندي (وكالة)	١٨٩٩	
عباس بك (وكالة)	١٩٠٠	عُين في شهر كانون الثاني ١٩٠٠م[٣]
صالح صائب أفندي	١٩٠٠ – ١٩٠٣	عُين قائمقاماً لقضاء سامراء في شهر تشرين الثاني ١٩٠٠م وكان قبل ذلك يشغل وظيفة قائممقام قضاء بدرة[٤]

(١) الزوراء، العدد ٧٦٩، ٢٠ رجب ١٢٩٥هـ.

(٢) الزوراء، العدد ٧٦٩، ٢٠ رجب ١٢٩٥هـ..

(٣) الزوراء، العدد ١٨٤٨، ٨ رمضان ١٣١٧هـ.

(٤) الزوراء، العدد ١٨٨٢، ١٨ رجب ١٣١٨هـ.

محمد شريف أفندي	١٩٠٤ – ١٩٠٥	
محمد توفيق أفندي	١٩٠٦ – ١٩٠٧	مدة وظيفته متقطعة
عبد العزيز القصاب أفندي (وكالة)	١٩٠٧	عُين بالوكالة بعد منح القائممقام محمد توفيق أفندي إجازة لغرض أداء فريضة الحج في شهر تشرين الأول ١٩٠٧م [١]. ونقل من قضاء سامراء في شباط ١٩٠٩م [٢]
رضا أفندي	١٩٠٩	
شكري أفندي	١٩١٠	
يوسف كنعان أفندي	١٩١٠ – ١٩١٣	
محمد فوزي أفندي	١٩١٣ – ١٩١٤	
معروف أفندي	١٩١٤ – ١٩١٥	
فاروق أفندي (وكالة)	١٩١٥	عُين في شهر تموز ١٩١٥م وهو ضابط برتبة نقيب في قوة الضبطية وفي عام ١٩١٥م [٣].
خالد بك	١٩١٥	عُين في شهر آب ١٩١٥م [٤]، إلا انه لم يستمر طويلاً في وظيفته فتم نقله في أيلول إلى قضاء الحلة [٥]
محمود أفندي	١٩١٥	
حسن أفندي	١٩١٥ – ١٩١٦	

(١) الزوراء، العدد ٢١٥٠، ١٢ رمضان ١٣٢٥هـ.

(٢) عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت : ٢٠٠٧)، ص ٦٩.

(٣) الزوراء، العدد ٢٥٣٥، ١٠ رمضان ١٣٣٣هـ.

(٤) الزوراء، العدد ٢٥٣٩، ٨ شوال ١٣٣٣هـ.

(٥) الزوراء، العدد ٢٥٣٠، ١٥ شوال ١٣٣٣هـ.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تولي عدد كبير من القائممقامين لمنصب القائممقامية في قضاء سامراء سواء أكانوا بالأصالة أم الوكالة، ومن هؤلاء القائممقامين من بقي في منصبه طوال خمسة أعوام متصلة وكان من بين هؤلاء القائممقامين من العراقيين العرب منهم عبد العزيز القصاب[١].

٢- مدير المال: وهو الموظف المختص بمالية القضاء وتسوية حساباته الرسمية من واردات ونفقات، ويكون مسؤولاً أمام محاسب اللواء الذي يعطي تعليماته وأوامره إلى مدير مال القضاء عن طريق المتصرف فالقائممقام. ويتم تعيين مدير المال من قبل والي ولاية بغداد[٢]. وقد بلغ مقدار الراتب الشهري لمدير المال في قضاء سامراء عام ١٩١٠م (٨٠٠) قرش[٣].

٣- كاتب التحريرات: مهمته إدارة أمور المكاتبات الرسمية في القضاء، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها، والالتزام بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر قائممقام القضاء[٤]. أما مقدار الراتب الشهري لكاتب تحريرات قضاء سامراء في عام ١٩١٠م

---

(١) عبد العزيز القصاب: عبد العزيز بن السيد محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن حسين بن ناصر بن علي بن حسين بن درع الجشعمي الراوي، ولد في بغداد عام ١٨٨٢م، وبعد أن أكمل دراسته الإعدادية سافر إلى اسطنبول وتخرج من المدرسة الملكية الشاهانية عام ١٩٠٥. عاد إلى بغداد وعُيّن موظفاً في دائرة الولاية، ثم عين وكيلاً لقائممقام سامراء في عام ١٩٠٧م، بعدها نقل إلى قضاء السماوة كقائممقام عام ١٩٠٩م، فقضاء الصويرة عام ١٩١٠م، ثم عاد إلى السماوة عام ١٩١٤م، فقضاء الهندية عام ١٩١٦. كما عين قائممقاماً بالوكالة لقضاء عانة عام ١٩١٧، وفي عام ١٩١٨ عين قائممقاماً لقضاء الزبير. وخلال الحكم الوطني شغل عدة مناصب إدارية ووزارية كان أبرزها وزير الداخلية عام ١٩٢٦م، كما عمل في السلطة التشريعية فانتخب نائباً عن الديوانية عام في آب ١٩٢٦، وانتخب عن ألوية أخرى، توفي في بغداد في ١٤ تموز ١٩٦٥. لمزيد من التفصيل ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٤)، ص ١٩٧ - ٢٠٢.

(٢) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٣) الزوراء، العدد ٢٢٤٦، ١ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.

(٤) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٥.

فكان (٤٠٠) قرش[١].

ومن الجدير بالذكر انه منذ مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر للميلاد لم يعد لقضاء المركز جهاز إداري خاص به، كما أن منصب قائممقام قضاء المركز ألغي وصارت وظائف وسلطات ذلك القائممقام منوطة بالمتصرف مباشرة[٢]. وكان الجهاز الإداري لقضاء سامراء في الحوليات العثمانية على النحو الآتي[٣]:

(١) الزوراء، العدد ٢٢٤٦، ١ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٩٨هـ ص ١٦٠؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٢٠؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨هـ (١٣٢٦ مالية)، ص ٥٨٥؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٠هـ (١٣٢٨ مالية)، ص ٦٠٨.

جدول رقم (٢)

الجهاز الإداري في قضاء سامراء ١٨٧٥ - ١٩١١م

السنة	مدير المال	كاتب التحريرات
١٨٧٥	عناية الله أفندي	-
١٨٧٧	أمين أفندي	-
١٨٨١	كامل أفندي	رستم أفندي
١٨٨٢	كامل أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٨٣	خضر حيات أفندي	شمس الدين أفندي
١٨٨٤	خضر حيات أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٨٥	مهدي حلالي أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩١	علي نزهت أفندي	علي أفندي
١٨٩٢	عباس فاضل أفندي	جليل فريد
١٨٩٣	عباس فاضل أفندي	فتح الله أفندي
١٨٩٤	عبد الفتاح أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٦	عبد القادر أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٧	مصطفىٰ أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٨	مصطفىٰ أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٩	احمد أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٠	احمد أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠١	احمد أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٥	حسين فخري أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٦	عبد المجيد أفندي	عبد الرزاق أفندي

١٩٠٧	محمد نوري أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٨	علي أفندي [١]	–
١٩١١	عثمان أفندي	فهمي أفندي

وهنا لابد من الإشارة إلى ظاهرة كانت معروفة في معظم ولايات الدولة العثمانية إلا وهي ظاهرة الفساد الإداري في أجهزة الإدارة في الدولة العثمانية التي كانت أمراً طبيعياً خاصة في ولايات العراق التي عانت من تردي أوضاعها في مختلف المجالات وبخاصة المجال الإداري، فقد أشارت المس بيل إلى تلك الظاهرة بالقول: «**أن الشيء الوحيد الذي لا جدل فيه هو أن الحياة في أية منطقة في الدولة العثمانية تعني بالنسبة للموظفين العثمانيين أن تكون مادة للابتزاز الدائم**»[٢].

وكان الحال في قضاء سامراء لا يختلف عن المناطق الأخرى في الدولة العثمانية، فقد ذكر قائممقام قضاء سامراء عبد العزيز القصاب الكثير من حالات الفساد في القضاء ولاسيما ما يتعلق بفساد مدراء المال، فمثلاً بعد عزل مدير المال في القضاء محمد نوري أفندي من وظيفته لاختلاسه الأموال من رسوم تعداد الأغنام، تم تعيين مدير مال جديد للقضاء هو علي أفندي، وبهذا الصدد أشار القائممقام قائلاً: «**أرسلت الولاية بعد ذلك موظفاً آخر يدعى علي أفندي، ليقوم بمهام مدير المال وكالة، وعند وصوله أبديت له النصح لأن يكون عفيفاً ومستقيماً فوعدني بذلك. واستمر بتنظيم دائرته والمعاملات المالية بشكل سليم لمدة شهرين، جاءني بعدها إلى البيت وأخرج منديله وأخذ يبكي. سألته عن سبب بكائه، فقال: «أنا متزوج من امرأتين ولي أولاد أرسلت أحدهم إلى اسطنبول للدراسة، وإن راتبي لا يكفي لإعالتهم، ولم ألمس منك المساعدة لي للارتزاق والحصول**

(١) كان يشغل وظيفة مدير المال في قضاء الهندية المرتبط بلواء كربلاء وقد عُين في قضاء سامراء في أوائل عام ١٩٠٨م. ينظر : الزوراء، العدد ٢١٦٣، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٦هـ.

(2) Gertrude Lowthiar Bell, Asiatic Turkey, (Bombay: N. D), p 140 – 141.

على موارد فوق راتبي»[١].

أثار موقف مدير المال دهشة واستغراب القائممقام الذي هدده بنقله من القضاء، إلا أن مدير المال تعهد للقائممقام بالتزام الدقة والنزاهة في عمله، فطلب الأخير من ولاية بغداد تثبيت مدير المال في وظيفته، غير أن الولاية رفضت الطلب بسبب السرقات العديدة السابقة لهذا المدير التي كان قد سيق بموجبها للمحاكم[٢].

ثانياً: الجهاز الإداري في الناحية: ويضم ما يأتي.

١- مدير الناحية: وهو رئيس الجهاز الإداري في الناحية، يعين من قبل والي ولاية بغداد بعد تصديق وزارة الداخلية في اسطنبول على التعيين، أما رئيسه المباشر فهو قائممقام القضاء الذي ترتبط تلك الناحية به. من مهامه نشر القوانين وأنظمة الدولة وإعلان أوامرها في الناحية، والحفاظ على الأمن في الناحية، وجباية أموال الدولة التي يفوض بجبايتها وإرسالها إلى مركز القضاء[٣]. وكان مقر مدير الناحية يقع في القصبة التي تتخذ مركزاً للناحية[٤].

وواجبات مدير الناحية كثيرة، ونركز على الأساسية منها وتتمثل في نشر القوانين وأنظمة الدولة وإعلان أوامرها وتنبيهاتها، وتبليغ قائمقامية القضاء عن التحقيقات التي يجريها المختارون في القرى حول المواليد والوفيات وقضايا الإرث ودعاوى الأراضي، والإشراف على انتخابات المختارين ومجالس الاختيارية، ومراقبة أعمال المختارين، والتحقيق في الشكاوى التي يتقدم بها الأهالي ضدهم وضد مجالس الاختيارية وموظفي

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٤) الزوراء، العدد ١٩٢٦، ٢١ ذو القعدة ١٣١٩هـ.

جمع الضرائب الحكومية، والإبلاغ عن أسباب تلك الشكاوى ونتائجها إلى قائممقام القضاء، والتبليغ عن أوامر الحجز والدعاوي إلى الأشخاص المرسلة إليهم، وترأس اجتماعات مجالس الدعاوى الاعتيادية وتبليغ قراراتها إلى قائممقام القضاء، وإجراء التحقيقات الأولية في الجنايات وإخبار مركز القضاء بها، والتقيد بتعليمات القضاء بالمحافظة على الأمن في الناحية، والإشراف على عملية تحصيل الأموال العامة وجباية أموال الدولة التي يفوض بجبايتها وإرسالها إلى مركز القضاء، ومنع مدير الناحية من النظر في الدعاوي الجنائية، وعن حبس أي شخص، ومنع من التدخل في الوظائف العائدة إلى مجالس الاختيارية[١].

أما راتب مدير الناحية فكان يبلغ في مطلع القرن العشرين للميلاد (٧٥٠) قرش بالنسبة لمدراء نواحي الصنف أو الدرجة الأولى، و(٥٠٠) قرش لمدراء نواحي الدرجة الثانية، و(٤٥٠) قرش لنواحي الدرجة الثالثة[٢]. وفي عام ١٩١٠م نجد ارتفاعاً في رواتب مديري النواح من الدرجتين الأولى والثانية إلى (٨٠٠) و(٦٠٠) قرش، بينما خفض راتب مدير ناحية الدرجة الثالثة إلى (٤٠٠) قرش[٣]. وفي أواخر عام ١٩١٥م بلغ راتب مدير الناحية من الصنف الأول (١٢٥٠) قرشاً، والصنف الثاني (٨٠٠) قرش، والصنف الثالث (٦٠٠) قرش[٤].

٢- كاتب الناحية: موظف مهمته الأعمال الكتابية الرسمية، وحفظ السجلات والأوراق المتعلقة بمراسلات الناحية[٥]. وقد بلغ الراتب الشهري لكاتب ناحية تكريت

---

(١) الزوراء، العدد ١٩٢٦، ٢١ ذو القعدة ١٣١٩هـ، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٢) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٢.

(٣) الزوراء، العدد ٢٢٤٥، ٢٣ صفر ١٣٢٨هـ.

(٤) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر. م.

(٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٧.

في عام ١٩١٠م (٢٠٠) قرش[١]. وكان الجهاز الإداري لناحية تكريت في الحوليات العثمانية على النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (٣)

مدراء ناحية تكريت ١٨٧٥ – ١٩١٥م

السنة	مدير الناحية	كاتب الناحية
١٨٧٥	شاكر أفندي	–
١٨٧٧	محمد أغا	–
١٨٨١	صادق بك	إبراهيم أفندي
١٨٨٢	=	=
١٨٨٣	=	=
١٨٨٤	=	=
١٨٨٥	=	=

(١) الزوراء، العدد ٢٢٤٨، ١٥ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ – ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٢٠٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠؛ عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص ١٠٨.

١٨٩١	محمد بك	=
١٨٩٢	نعمان بك	=
١٨٩٣	احمد أفندي	–
١٨٩٤	=	عبد الباقي أفندي
١٨٩٦	=	=
١٨٩٧	ولي الدين أفندي	حسين أفندي
١٨٩٨	=	=
١٨٩٩	=	علي أفندي
١٩٠٠	=	=
١٩٠١	ولي الدين أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٥	علي رضا أفندي [١]	يعقوب أفندي
١٩٠٦	حسن بك	صالح أفندي
١٩٠٧	مصطفى أفندي	عمر فوزي أفندي
١٩١٠	موسى حافظ أفندي	خليل أفندي
١٩١١	=	عمر فوزي أفندي
١٩١٢	حسن بك [٢]	–
١٩١٤	احمد بك	–
١٩١٤	عمر فهمي (وكالة)	–
١٩١٥	جميل أفندي	–

(١) نقل في شباط ١٩٠٦ إلى ناحية بنكدرة. ينظر : الزوراء، العدد ٢٠٦٩، ١٥ محرم الحرام ١٣٢٤هـ.

(٢) في شهر أيلول ١٩١٤م تم إجراء تبادل في مأمورية مديري ناحيتي تكريت وقزلرباط، إذ تم نقل حسن بك إلى قزلرباط، ونقل احمد بك مدير ناحية قزلرباط إلى تكريت. ينظر : الزوراء، العدد ٢٤٨٤، ١٠ ذي القعدة ١٣٣٢هـ.

٣- مأمورو الدوائر الرسمية: وُجِدَ في ناحية تكريت تمثيل بسيط للدوائر الحكومية، يقوم به مأمور أو مدير وموظف واحد، كما في دوائر الديون العمومية، والضبطية، والنفوس، والكمرك، والحجر الصحي، والريجي، والبلدية[١].

ثالثاً: الجهاز الإداري في القرية (المختار فقط).

يمثل أقصىٰ مرتبة في الجهاز الإداري للسلطة العثمانية المدنية، إذ يتم انتخاب مختارين لكل طائفة دينية[٢]، لكن إذا كان أحد أصناف الأهالي أقل من عشرين بيتاً في قرية واحدة فيكون لتلك الطائفة مختار واحد فقط، ومختار القرية يعين بأمر من قائممقام القضاء، ومدة تولّي المختار لوظيفته عام واحد فقط، ومن الممكن إعادة انتخابهم، وبإمكان الحكومة إقالة المختار إذا بدر منه أي خطأ، وإذا طلب ذلك مجلس الاختيارية[٣].

وتتمثل واجبات المختار في إعلان ما يبلغ به من قبل مدير الناحية من القوانين والنظام وأوامر الحكومة إلىٰ القرىٰ، وجمع الضرائب من سكان القرىٰ وتحصيلها بموجب قرارات مجالس الاختيارية، وتبليغ الأفراد بأوامر الإحضار التي ترسل إليهم من قبل الدوائر الرسمية لأجل جلب بعض الأشخاص وإحضارهم، وإخبار مدير الناحية عما يقع في القرية والمزارع من ولادات ووفيات وارث، وإعلام مدير الناحية عن قضايا القتل والاعتداء والعمل علىٰ تسليم الجناة إلىٰ الحكومة، وتزويد مدير الناحية بمعلومات عن الأراضي وملكيتها والتعديات عليها، وإخباره عن القضايا المخلة بالنظام، والمصادقة علىٰ الكفالات التي تطلبها من بعض الأفراد بعد التأكد من اقتدار الكفيل من تنفيذ مضمون الكفالة[٤].

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٦٨.

(٢) كل خمسين بيت تعد محلة واحدة، وكل محلة تكون بحكم قرية واحدة. للمزيد من التفصيل ينظر: الدستور، مج ١، ص ٣٨٢.

(٣) الدستور، مج١، ص ٣٩٠ - ٣٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٩ - ٤١١.

المبحث الثالث

مجلسا الإدارة والبلدية

أولاً: مجلس إدارة القضاء.

وهو على غرار مجلس إدارة اللواء، أوكلت مهمة رئاسته لقائممقام القضاء، يتشكل من أعضاء دائمين هم كل من القاضي، والمفتي، وكاتب التحريرات. أما الأعضاء المنتخبون فحدد عددهم بأربعة أعضاء. لقد حدد نظام الولايات لعام ١٨٦٤ الأعضاء المنتخبون بثلاثة أعضاء واشترط لترشيحهم للعضوية أن يكونوا من تبعة الدولة العثمانية، ومن دافعي الضريبة للدولة، ولا تقل عن (١٥٠) قرشاً في السنة الواحدة، ويفضل الشخص الذي يجيد القراءة والكتابة عن غيره، ولم يشترط أن يكون هؤلاء الأعضاء من مركز القضاء بل يجوز ترشيح أي فرد جامع لهذه الشروط من أية منطقة من مناطق القضاء[١].

إن تحديد أعضاء المجلس المنتخبين بثلاثة أعضاء فقط لم يطبق في مجالس إدارة قضاء سامراء، إذ إنّ عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة القضاء كان يصل إلى أربعة أعضاء[٢] أو خمسة[٣]. وكانت طريقة انتخاب الأعضاء في مجالس إدارة القضاء تشبه إلى حد كبير تلك الطريقة المتبعة في مجلس إدارة الولاية ومجلس إدارة اللواء، إذ كانت هناك لجنة تفريق[٤] في القضاء تقوم كل سنتين بترشيح ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية

(١) الدستور، مج١، ص ٣٩٣.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٥.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ ص ١٠٨.

(٤) تتألف لجنة التفريق من الأعضاء الدائمين (الطبيعيين) في مجالس إدارة القضاء والوحدات الإدارية التابعة له، يرأسها رئيس الوحدة الإدارية. ينظر: جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٢١٤.

المجلس، وتبعث أسماءهم لمجلس الاختيارية في القرىٰ، بعد اكتمال الخطوات التي اتبعت في انتخابات مجلس الولاية واللواء، ويقوم المتصرف باختيار المطلوبين لعضوية مجلس إدارة القضاء، ويسلم كل عضو أمر تعيينه من قبل قائممقام القضاء[١].

وكان الأعضاء المنتخبون في مجلس إدارة قضاء سامراء علىٰ النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (٤)

الأعضاء المنتخبون في مجلس إدارة قضاء سامراء ١٨٧٥ - ١٩١١م

السنة	رئيس المجلس	عضو	عضو	عضو	عضو
١٨٧٥	أمين أفندي	علي رضا أفندي	جمعة أفندي	محمد أفندي	-
١٨٧٧	حسن أفندي	علي رضا أفندي	جمعة أفندي	محمد أفندي	-
١٨٨١	محمود أفندي	علي أفندي	عبد الرزاق أفندي	علي الأحمد أفندي	-
١٨٨٢	محمود أفندي	علي أفندي	عبد الرزاق أفندي	علي الأحمد أفندي	عمر المهدي

(١) الدستور، مج١، ص ٣٩٢ - ٣٩٤.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨.

١٨٨٣	محمود أفندي	علي أفندي	محمد أفندي	عبد اللطيف أفندي	عمر أفندي
١٨٨٤	محمود رامز بك	علي ملا جمعة أفندي	محمد أفندي	علي الأحمد أفندي	عمر المهدي
١٨٨٥	بكر زهدي أفندي	علي ملا جمعة أفندي	محمد أفندي	علي الأحمد أفندي	عمر المهدي
١٨٩١	عبد الله مخلص بك	علي أفندي	عمر المهدي	احمد أفندي	صنع الله أفندي
١٨٩٢	محمد سعيد أفندي	خلف الحسين الناصر	احمد عبد المولى	صالح المهدي	صنع الله أفندي
١٨٩٣	محمد سعيد أفندي	خلف الحسين الناصر	احمد عبد المولى	صالح المهدي	صنع الله أفندي
١٨٩٤	محمد شفيق أفندي	خلف الحسين الناصر	احمد عبد المولى	صالح المهدي	صنع الله أفندي
١٨٩٦	عزيز أفندي	محمود أفندي	حسن أفندي	صالح المهدي	جاسم أفندي
١٨٩٧	عبد القادر أفندي	محمود أفندي	حسن أفندي	صالح المهدي	جاسم أفندي
١٨٩٨	قدري أفندي	محمود أفندي	فتح الله أفندي	طالب أفندي	حسين أفندي
١٨٩٩	محمد شفيق أفندي	محمود أفندي	فتح الله أفندي	طالب أفندي	حسين أفندي

١٩٠٠[١]	عباس بك	محمود أفندي	فتح الله أفندي	حمدي أفندي	محمود النصيف أفندي
١٩٠١	صالح صائب أفندي	محمود أفندي	محمد حسن أفندي	حسون أفندي	داود السلمان[٢]
١٩٠٥	محمد شريف أفندي	محمود أفندي	جاسم أفندي	خلف الحسين أفندي	جاسم أفندي
١٩٠٦	محمد توفيق أفندي	حسن أفندي	جاسم أفندي	محمد أفندي	علي العبد الله أفندي
١٩٠٧	محمد توفيق أفندي	شاغر	جاسم أفندي	خلف أفندي	غنام أفندي
١٩١١	يوسف كنعان أفندي	شاغر	جاسم أفندي	خلف أفندي	غنام أفندي

وفي شهر أيار ١٩١٥م جرت انتخابات لنصف أعضاء المجلس الإداري لقضاء سامراء بعد انتهاء مدة عضويتهم في المجلس، وكان العضوان الجديدان في المجلس هما محمد مهدي أفندي، والسيد علي أفندي[٣].

ثانياً: مجلس إدارة ناحية تكريت.

تأخر تأسيس مجلس إدارة ناحية تكريت حتىٰ عام ١٩٠١م[٤]، وكان المجلس

(١) في شهر نيسان ١٩٠٠م جرت انتخابات لاختيار نصف أعضاء مجلس إدارة القضاء، وقد فاز فيها كل من حمدي أفندي، ومحمود النصيف. ينظر : الزوراء، العدد ١٨٦١، ٢٦ ذي الحجة ١٣١٧هـ.

(٢) عُين عضواً في مجلس إدارة القضاء بعد فوزه بالانتخابات التي أجريت أوائل عام ١٩٠١م وقد حل محل العضو حمدي أفندي الذي تم إعفاؤه من عضوية المجلس. ينظر : الزوراء، العدد ١٨٩٦، ٢٥ ذو القعدة ١٣١٨هـ.

(٣) الزوراء، العدد ٢٥١٥، ٢٨ جمادىٰ الآخرة ١٣٣٣هـ.

(٤) الزوراء، العدد ١٩٠١، ١٥ محرم الحرام ١٣١٩.

يتألف من مدير الناحية رئيساً، وعضوية أربعة أشخاص هم كل من عبد اللطيف بن رحيم، صالح بن عمراني، وأحمد الأمين، ورجب عبد الحميد[١].

كان المجلس يجتمع أربع مرات في السنة، على أن لا تتجاوز مدة انعقاده أسبوعاً في كل مرة، ويترأس مدير الناحية هذا المجلس طيلة مدة انعقاده، ويحدد الوالي مواعيد انعقاد هذا المجلس فيتم إبلاغ مدير الناحية عن موعد الانعقاد عن طريق متصرف اللواء وقائممقام القضاء الذي تتبعه الناحية[٢].

إنّ مهمة مجلس الناحية تتمثل في مناقشة كل ما يتعلق بإنشاء المشاريع العامة بواسطة الإعانات التي يتم جمعها من أهالي القرى التابعة للناحية، وإبداء الرأي بشأن الضرائب الحكومية واقتراح تعديلها، والإشراف على صرف المبالغ التي تخصصها الدولة للأعمال العامة، والمبالغ التي تجمع عن طريق الإعانات والتبرعات لهذا الغرض[٣]. إن قرارات مجلس الناحية ليست قطعية، وينفذ منها ما كان ضمن صلاحيات مدير الناحية، ثم تُعْرَض على قائممقام القضاء ومجلس إدارته قرارات مجلس الناحية وتوصياته التي تقع خارج صلاحيات مدير الناحية، منها النظر بالدعاوي المحصورة بالهيئات القضائية، ومنع أخذ أي غرامة نقدية[٤]. بانتهاء انعقاد مجلس الناحية يعود الأعضاء المجتمعون إلى قراهم، ويحتم عليهم الحضور إلى مركز الناحية عند الحاجة[٥].

ولم تذكر سالنامات ولاية بغداد أعضاء مجلس إدارة ناحية تكريت حتى عام ١٩٠٧م[٦]، وكان هؤلاء الأعضاء بين عامي ١٩٠٧ - ١٩١١م كل من رمضان أفندي، ومحمد عرب أفندي، ورجب أفندي، عبد الكميت أفندي[٧].

---

(١) الزوراء، العدد ١٩٠١، ١٥ محرم الحرام ١٣١٩..

(٢) الدستور، مج١، ص ٤١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٦ - ٤١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١٦ - ٤١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤١٧.

(٦) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٧) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠.

ثالثاً: دائرة البلدية ومجلسها في قضاء سامراء.

يتألف المجلس من عدد من الأعضاء المنتخبين يتراوح عددهم ما بين ستة إلى أثنى عشر عضواً، ويتم تعين أحد هؤلاء الأعضاء من قبل السلطات العثمانية كرئيس للبلدية وللمجلس البلدي لمدة أربعة أعوام، أما الأعضاء الآخرون فمدة عضويتهم أيضاً أربعة أعوام، وكانت تجرى انتخابات كل سنتين بين شهري كانون الأول وشباط لتغيير نصف أعضاء المجلس بآخرين جدد بعد تصديق والي بغداد على انتخابهم[١].

وكان يشترط على العضو الذي يرشح نفسه لعضوية المجلس البلدي أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً، وأن يكون من ذوي الأملاك ومن تبعية الدولة العثمانية ويتكلم اللغة العثمانية[٢]. كما أن السلطات العثمانية وضعت شروطاً للناخب الذي يدلي بصوته لانتخاب عضو المجلس البلدي، كان من بينها أن يكون عمره خمسة وعشرين عاماً وأن يدفع ضريبة مقدارها خمسون قرشاً سنوياً، وأن يكون من تبعية الدولة العثمانية وليس محكوماً عليه بقضية جنائية[٣].

أما موظفو المجلس البلدي فيتم تعيينهم من قبل السلطات العثمانية، وهم أمين الصندوق والكاتب وغيرهم، ومن الجدير بالذكر أن عضو مجلس البلدية إذا تغّيب عن جلسات المجلس أكثر من ثلاثة أيام من دون عذر مشروع فإنه يُعفى من منصبه[٤]، وكان المجلس يعقد اجتماعاً كل أسبوعين[٥].

ومن المهام التي كان على دائرة البلدية تنفيذها هي مراقبة إنشاء الأبنية وتوسيع

(١) الزوراء، العدد ٧٩١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الزوراء، العدد ٧٩٢، ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

الطرق وتنظيمها وتسوية البلاطات وإنشاء قنوات الماء والمجاري وتعميرها، وقد منح قانون البلديات لعام ١٨٧٧م الحق لدائرة البلدية في رفع الدعاوي من أجل الحفاظ على مصلحة البلدية ومراقبة الفنادق والمقاهي وكل الأماكن التي يجتمع فيها الناس، ومنع الأهالي من السباحة في الأنهر. وتفتيش القوارب، وأصحاب الأوزان والمكاييل والقياس وأثمان الخبز وعمال القصابة وكذلك المحافظة على الصحة العامة[١].

أما مصادر تمويل البلدية فكانت متعددة منها جباية الأموال عن الحراسات الليلية، وجباية رسوم واستخدام الموازين والجسور أو بيع المأكولات في الساحات العامة، وضرائب تستوفى من أصحاب الحمامات والمقاهي[٢]، كما أنها فرضت ضرائب أخرى على جميع البضائع القطنية والصوفية التي تصنع أو تطرز محلياً والأواني النحاسية والمعمولات القطنية والذهبية التي تباع في الأسواق ورسوم البناء ورسوم الذبح وبيع الحيوانات[٣]. كما كانت مجالس البلدية تقوم بمصادرة الأملاك العائدة للأهالي في بعض الحالات الخاصة[٤].

وبهذه الموارد كانت دائرة البلدية تقوم بمشاريع عدة منها تسوية الطرق وبناء القناطر وغيرها من المشاريع البلدية، وينبغي الإشارة هنا إلى أن البلديات في ولاية بغداد كانت لها ميزانياتها الخاصة بها[٥].

أما أول مجلس بلدية يؤسس في مدينة سامراء فكان عام ١٨٧٥م وذلك لحاجة

---

(١) الزوراء، العدد ٩٧١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٢) الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ط١، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة: ١٩٨٢)، ص ٨٠.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

(4) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford University Press, (London: 1968), P.397.

(٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

المدينة للخدمات الأساسية[١]. وكان مجلس البلدية في قضاء سامراء يتألف على النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (٥)

مجلس بلدية قضاء سامراء ١٨٧٥ - ١٩١١م

السنة	رئيس البلدية والمجلس البلدي	عضو	عضو	عضو	عضو	الكاتب
١٨٧٥	محمود أغا	احمد أغا	رزوقي أغا	احمد أغا	-	كاتب
١٨٧٧	محمود أغا	احمد أغا	رزوقي أغا	احمد أغا	-	كاتب
١٨٨٣	محمود أفندي	فتح الله أفندي	محمد العلو	عباس الياسين	-	أنور أفندي
١٨٨٤	احمد أفندي	فتح الله أفندي	محمد العلو	عباس الياسين	-	أنور أفندي
١٨٨٥	احمد أفندي	فتح الله أفندي	محمد العلو	عباس الياسين	-	أنور أفندي
١٨٩١	محمود فندي	عباس اغا	محمد اغا	شاغر	-	زينل أفندي

(١) عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، ط١، مطبعة شريعت، (د. م: ١٤٢٧ه)، ص ١٩٩.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

١٨٩٢	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسن	شاغر	–	سلمان أفندي
١٨٩٣	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسن	شاغر	–	سلمان أفندي
١٨٩٤	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسن	شاغر	–	سلمان أفندي
١٨٩٦	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسن	محمد بن خلف	–	علي أفندي
١٨٩٧	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسن	محمد بن خلف	–	علي أفندي
١٨٩٨	محمد الحمد	محمد العلو	سلمان الشيخ حسين	شاغر	–	خورشيد أفندي
١٨٩٩	جاسم أفندي	سالم الحسين	عباس اللطيف	محمد بن خلف	–	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٠	جاسم أفندي	سالم الحسين	عباس اللطيف	محمد بن خلف	–	عبد الرزاق أفندي
١٩٠١	جاسم أفندي	عبد اللطيف	عباس اللطيف	محمد بن خلف	–	علي أفندي
١٩٠٥	جاسم أفندي	احمد الحسن	سالم الحسين	وهاب الجنديل	محمد البجيل	علي أفندي
١٩٠٦	جاسم أفندي	احمد الحسن	سالم الحسين	وهاب الجنديل	محمد البجيل	علي أفندي

١٩٠٧	حسن أفندي	عباس اللطيف	سالم الحسين	عباس المحمد	سرحان أفندي	علي أفندي
١٩١١	حسن أفندي	عباس اللطيف	سالم الحسين	عباس المحل	سرحان أفندي	علي أفندي

وقد طرأ على دائرة البلدية والمجلس البلدي في قضاء سامراء بعض التغيرات، ففي عام ١٨٩٦م أضيف إلى الملاك الوظيفي لدائرة البلدية في قضاء سامراء بعض الموظفين العسكريين، إذ تم تعيين اثنين من عناصر الجاويش[١] في بلدية قضاء سامراء[٢].

وفي عام ١٩١١م كما ازداد أعضاء المجلس البلدي عضو أخر ليكون عددهم خمسة أعضاء فضلاً عن الرئيس وكان عضو المجلس البلدي الخامس لعام ١٩١١م هو صالح المحمد[٣].

وكان رئيس بلدية قضاء سامراء في عام ١٩١٣م[٤]. وفي عام ١٩١٤م وجد طبيب في عضوية مجلس بلدية قضاء سامراء كان محمد زكريا أفندي[٥]، كانت مهمته الإشراف على الشؤون الصحية في المناطق التابعة لإدارة البلدية[٦]. وفي عام ١٩١٥م ظهر لدينا موظف للصحة ضمن الملاك الوظيفي لبلدية القضاء سامراء كان شاؤول يوسف أفندي وهو من اليهود[٧].

---

(١) جاويش أو شاويش: لفظ تركي لرتبة عسكرية في الدولة العثمانية، وفي الأصل بمعنى حاجب وهو صاحب البريد، ومأمور أخبار واستخبار، وهو رئيس العشرة أشخاص، ووفق المصطلحات العسكرية المعاصرة يقابل الرقيب أو العريف. ينظر: محمد احمد الدهان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، ط١، (دمشق: ١٩٩٠)، ص ٥١.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٤) الزوراء، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣١هـ.

(٥) الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.

(٦) الدستور، مج٢، ص ١٨٣.

(٧) تم تعيينه براتب شهري قدره (٥٠٠) قرش، وهو جراح عسكري سابق. ينظر: الزوراء، العدد ٢٥١٦، ٦ رجب ١٣٣٣هـ.

الفصل الثاني

الأوضاع المالية والاقتصادية في سامراء

المبحث الأول

الدوائر الحكومية المختصة بالشؤون الاقتصادية

١ - دائرة المال في قضاء سامراء:

كانت دائرة المال في قضاء سامراء برئاسة مدير المال الذي كان عضواً دائماً في مجلس إدارة القضاء[١]، وكانت أميناً للصندوق، مهمتها تنظيم وتسوية مالية القضاء من إيرادات ونفقات. وكان كادر هذه الدائرة في القضاء سامراء على النحو الآتي[٢]:

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٩٨هـ ص ١٦٠؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٢٢؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨هـ (١٣٢٦ مالية)، ص ٥٨٥؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٠هـ (١٣٢٨ مالية)، ص ٦٠٨.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

جدول رقم (٦)

الكادر الوظيفي لدائرة المال في قضاء سامراء ١٨٧٥ - ١٩١١م

السنة	مدير المال	أمين الصندوق
١٨٧٥	عناية الله أفندي	داود أفندي
١٨٧٧	أمين أفندي	داود أفندي
١٨٨١	كامل أفندي	عبد الوهاب أفندي
١٨٨٢	كامل أفندي	شاغر
١٨٨٣	خضر حيات أفندي	محمود أفندي
١٨٨٤	خضر حيات أفندي	محمد أفندي
١٨٨٥	مهدي حلالي أفندي	خميس جلبي
١٨٩١	علي نزهت أفندي	عبد العزيز أفندي
١٨٩٢	عباس فاضل أفندي	حسقيل شلومو أفندي
١٨٩٣	عباس فاضل أفندي	حسقيل شلومو أفندي
١٨٩٤	عبد الفتاح أفندي	حسقيل شلومو أفندي
١٨٩٦	عبد القادر أفندي	حسين أفندي
١٨٩٧	مصطفىٰ أفندي	يوسف أفندي
١٨٩٨	مصطفىٰ أفندي	يوسف أفندي
١٨٩٩	احمد أفندي	محمد أفندي
١٩٠٠	احمد أفندي	محمد أفندي
١٩٠١	احمد أفندي	سلمان أفندي
١٩٠٥	حسين فخري أفندي	سلمان أفندي
١٩٠٦	عبد المجيد أفندي	حسقيل أفندي
١٩٠٧	محمد نوري أفندي	حسقيل أفندي
١٩١١	عثمان أفندي	حسقيل أفندي

ومما يلاحظ من الجدول أعلاه أن وظيفة أمين الصندوق في قضاء سامراء شغلها احد اليهود بين عامي ١٨٩٢- ١٨٩٤م وكذلك بين عامي ١٩٠٦ - ١٩١١م. ولم توضح لنا السالنامات هل أن الشخص نفسه شغل الوظيفة في عامي ١٨٩٢م و١٩٠٦م

أم شخص آخر؟ وليس من الغريب عمل اليهود في الدوائر المالية في ولاية بغداد، سيما وأنهم عُرفوا بالكفاءة والخبرة في المجال الاقتصادي.

٢- دائرة الرسوم الستة:

تشكلت هذه الدائرة في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر وسميت بـ (نظارة الرسوم الستة)، ومهمتها هي جباية الرسوم غير الكمركية التي كانت تجمعها دائرة الرسومات (الكمارك)، وقد تولت هذه الدائرة جمع رسوم استخراج وبيع الملح، وبيع المشروبات الكحولية، والتبغ، وصيد الاسماك، والطمغة، والاحراش[١]. وقد أُلغيت هذه الدائرة في عام ١٨٨٥م، وحلت محلها دائرة الديون العمومية. وفيما يتعلق بفرع تلك الدائرة في قضاء سامراء فلم تذكرها سوى سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٣م، وكانت تضم موظف واحد هو زيور أفندي[٢].

٣- دائرة الديون العمومية:

تأسست عام ١٨٨١م نتيجة الديون المتراكمة على الدولة العثمانية، بسبب الحروب التي خاضتها ولاسيما حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)[٣] مع روسيا القيصرية، فضلاً عن بذخ السلاطين العثمانيين ولاسيما السلطان عبد العزيز الذي تم في عهده سحب مجموعة

---

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٩.

(٣) حرب القرم: حرب قامت بين روسيا والدولة العثمانية على أثر مطالبة روسيا الدولة العثمانية الإشراف على الأماكن المقدسة في فلسطين، وبتأثير من بريطانيا رفضت الدولة العثمانية طلب روسيا، مما جعل الأخيرة ترد على ذلك باحتلال شبه جزيرة القرم، وبعد مفاوضات فاشلة أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا. وفي ١٨٥٤م دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب بعد إرسال أساطيل بحرية إلى البحر الأسود، وفي عام ١٨٥٥م دخلت سيردينيا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، وبعد معارك ضارية بين الفريقين، وبتدخل من بريطانيا تم عقد اتفاقية أنهت الحرب بين الطرفين. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد ذكر الحمداني، موقف بريطانيا من حرب القرم ١٨٥٣م- ١٨٥٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١م.

من القروض من الدول الأوربية[١]. ومن أجل ضمان الدول الدائنة لحقوقها أجرت تلك الدول مفاوضات مع الدولة العثمانية وصدر على أثرها مرسوم عُرِفَ بـ(مرسوم محرم) مؤرخاً في ٢٨/ محرم ١٢٩٩هـ - ١٨٨١م، وبموجب هذا المرسوم تأسس مجلس لإدارة الدَّيْن العثماني العام وكان يشرف عليه ممثلون من الدول الأوربية الدائنة للدولة العثمانية، أما أهم واجبات دائرة الديون العمومية فهي جمع وجباية رسوم معينة لدفع أقساط فوائد الديون العثمانية إلى حملة أسهم وسندات تلك الديون من الأوربيين[٢].

وكانت رسوم بيع المشروبات الروحية، وصيد الأسماك، واستخراج وبيع الملح، وعوائد بيع طوابع البريد، وقسمٌ من واردات الكمارك ورسوم الحرير من بين الرسوم التي تستوفيها تلك الدائرة[٣]. وقد تأخر تأسيس فرع لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء حتى عام ١٨٩٦م وكان الكادر الوظيفي لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء على النحو الآتي[٤]:

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٢) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، (بيروت: ١٩٧٣)، ص ٨٦ - ٨٧.

(٣) علي رشاد، عصر حاضر تاريخي ١٧٨٩م دن زمانزه قدر، قناعت مطبعه سي، (درت سعادت: ١٣٣٠)، ص ٧٢٠.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣هـ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

جدول رقم (٧)

الكادر الوظيفي لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء ١٨٩٦ - ١٩١١م

السنة	المأمور
١٨٩٦	مال الله أفندي
١٨٩٧	أمين نزهت أفندي
١٨٩٨	إسماعيل حقي أفندي
١٨٩٩	عارف حكمت أفندي
١٩٠٠	=
١٩٠١	=
١٩٠٥	رشيد أفندي
١٩٠٦ [1]	=
١٩٠٧	عمر فوزي أفندي
١٩١١	محمد سعيد أفندي

أما في ناحية تكريت فقد وجدت دائرة الديون العمومية في الناحية قبل مركز قضاء سامراء وتحديداً منذ عام ١٨٩١م، وكان موظفوها على النحو الآتي[2]:

---

(١) من الجدير بالذكر انه في عام ١٩٠٦م وجدت وظيفة كاتب في دائرة الديون العمومية في قضاء سامراء شغلها شاكر أفندي، وقد استمر وجود هذه الدائرة لعام واحد فقط، إذ تم إلغاءها في العام التالي. ينظر: سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٢٠٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠.

جدول رقم (٨)

مأمورو الديون العمومية في ناحية تكريت ١٨٩١ - ١٩١١م

١٨٩١	احمد بندر أفندي
١٨٩٢	=
١٨٩٣	=
١٨٩٤	=
١٨٩٧	=
١٨٩٨	=
١٨٩٩	=
١٩٠٠	=
١٩٠١	صالح مظهر أفندي
١٩٠٥	عبد الرزاق أفندي
١٩٠٧	صالح أفندي
١٩١١	=

٤- إدارة الريجي (التبغ):

وهي إدارة الشركة الفرنسية - النمساوية المساهمة التي حصلت من الدولة العثمانية في عام ١٨٨٤م على احتكار شراء ومعالجة وبيع التبغ المنتج على أراضيها واستيفاء ضرائب إنتاجه والمتاجرة فيه[١]. وقد فرضت الدولة العثمانية على هذه الشركة شرطاً وهو أن تخصص للخزينة العثمانية جزءاً معيناً من الربح الصافي، وفعلياً فقد بدأت الشركة عملها في عام ١٨٨٤م[٢].

عرفت الشركة بإسم (ريجي) وهو اختصار لاسمها وهو (Regie Cointeressee

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٢٩ - ٣٣٠.

(٢) الكسندر اداموف، المصدر السابق، ص ١١٦.

des Tabacs Ottomans)[١]، وقد فرضت شركة الريجي على بائعي التبغ او حامليه أخذ تذكرة منها مقابل استيفاء رسوم معينة على هذه التذكرة، وكانت هذه الرسوم تختلف باختلاف موقع محل بيع التبغ في المدينة أو القصبة أو القرية، وكان على كل شخص يترك بيع التبغ أن يبلغ إدارة الشركة بذلك قبل خمسة عشر يوماً[٢]. كما فرضت الشركة رسوماً على التبغ المستورد فكان جزء من هذه الرسوم للدولة والجزء الآخر للشركة[٣].

أما في ولايات العراق الثلاث بغداد والبصرة والموصل فقد حددت طبيعة عمل إدارة الريجي بجمع الضرائب التي كانت في السابق تذهب إلى خزينة الحكومة، ومنها ضريبة (المرورية) ومقدارها(٥) قروش على الحقة[٤] من التبغ، وضريبة الاستيراد التي كانت تفرض على أنواع التبغ، وضريبة (بيتي) أي الرسوم المفروضة على رخص المتاجرة بالتبغ ومقدارها (٣٠٪) من قيمة الإيجار السنوي للحانوت التي تجري فيه تلك المتاجرة[٥]. وكان على كل شخص يرغب بالعمل في زراعة التبغ أخذ الموافقة من إدارة الشركة، بعد أن تحدد الكمية المنتجة من التبغ وفق العرض والطلب في السوق[٦].

وفي عام ١٨٨٦م افتتحت الشركة فروعاً لها في العراق في كل من ولاية بغداد

---

(١) غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ - ١٣٣٣ هـ / ١٨٣٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٦٩.

(٢) كاظم بك، تلخيص الحقوق الموضوعة، تعريب كمال قزح، المطبعة الأدبية، ط٢، (بيروت:١٩٠٠)، ص ١١١ - ١١٢.

(٣) كان مبلغ الرسوم ثلاثة قروش ذهبية للكيلوغرام الواحد، اثنان منها للدولة العثمانية وقرش ذهبي واحد لشركة الريجي. للمزيد من التفصيل ينظر: ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص١٠٥٤.

(٤) الحقة (الآقة) وحدة قياس وزن كانت تساوي في ولايات العراق العثمانية ما مقداره (٢-٣) كيلوغرام. ينظر: شارل عيساوي، التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب، ترجمة رؤوف عباس، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٠م، ص٦٨٨.

(٥) الكسندر أداموف، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

وولايتي الموصل والبصرة[١]، وكان لإدارة الريجي فرع في قضاء سامراء، ضم هيكله الإداري موظفاً واحداً فقط وعلى النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (٩)

مأمورو الريجي في قضاء سامراء ١٨٩٦ - ١٩١١م

السنة	المأمور
١٨٩٦	جمعة أفندي
١٨٩٨	حسين أفندي
١٨٩٩	عثمان أفندي
١٩٠٠	رؤوف أفندي
١٩٠١	عبد الرحيم أفندي
١٩٠٥	سعيد أفندي
١٩٠٦	مال الله أفندي
١٩٠٧	محمد أفندي
١٩١١ - ١٩١٤	عبد اللطيف أفندي [٣]

وفي ناحية تكريت فأن وجود دائرة الريجي فيها كان غير دائم فقد ظهرت في سالنامات ولاية بغداد منذ عام ١٨٩١م وحتى عام ١٨٩٤م، ثم اختفت الوظيفة لتظهر

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٣) نقل في عام ١٩١٤م إلى قضاء خانقين ليتولى وظيفة رئيس البلدية فيها. ينظر: الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.

مرة أخرىٰ عام ١٩٠٧م شغل وظيفة مأمور الريجي كل من[١]:

جدول رقم (١٠)

مأمورو الريجي في ناحية تكريت ١٨٩١ - ١٩١١م

١٨٩١	محمد أفندي
١٨٩٢	=
١٨٩٣	جمعة أفندي
١٨٩٤	=
١٩٠٧	عبد الغني أفندي
١٩١١	=

٥- دائرة الأعشار:

أصدرت الدولة العثمانية في ١٦ كانون الثاني ١٨٨٠م إرادة سنية بتشكيل دائرة مالية يطلق عليها نظارة الأعشار والأغنام، مهمتها جباية إنتاج الأراضي الزراعية وضريبة الحيوانات التي كانت تعرف بالكودة[٢]. وقد قسمت تلك الدائرة علىٰ ثلاثة أقسام وفقاً للوحدات الإدارية العثمانية وهي (الولاية - اللواء - القضاء)، وعلىٰ النحو الآتي[٣]:

أ- في مركز الولاية: برئاسة الناظر، وعضوية رئيس الكتّاب وثلاث معاونين، وكاتب تحريرات، ومبيّض، ومقيّد.

---

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠.

(٢) دستور، جلد ٤، محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر، (استانبول: ١٢٩٩)، ص ٧٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥٨.

ب- في اللواء: برئاسة مدير، وعضوية كاتب أول وثاني وثالث، ومحصّل.

ت- في القضاء: برئاسة مأمور (موظف)، وعضوية كاتب أول وثاني، ومحصّل.

وقد افتتح فرع لهذه الدائرة في قضاء سامراء عام ١٨٨١م[٤]، واقتصر كادرها الإداري على المأمور فقط[٥]. وتم إلغاء هذه الدائرة بعد عشرة أعوام من تاريخ تأسيسها[٦]، وتولت دوائر المال في اللواء واقضيته مهمة جمع الضرائب التي كانت تقوم دائرة الأعشار بتحصيلها. وكان الكادر الإداري لهذه الدائرة في قضاء سامراء على النحو الآتي[٧]:

جدول رقم (١١)

الهيكل الإداري لدائرة الأعشار في قضاء سامراء ١٨٨١ - ١٨٨٥م

السنة	المأمور	الكاتب	موظف التحصيل أو الجباية
١٨٨١	طاهر بك	عبداه أفندي	رؤوف أفندي
١٨٨٢	نشأت أفندي	مصطفى أفندي	رؤوف أفندي
١٨٨٣	نشأت أفندي	مصطفى أفندي	شاغر
١٨٨٤	نشأت بك	مصطفى أفندي	مراد أفندي
١٨٨٥	نشأت بك	نوري أفندي	مراد أفندي

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨.

(٦) عند مراجعة سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢ - ١٨٤ لم نجد ذكر لهذه الدائرة، كذلك ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٧) سالنامة ولاية بغداد لسة ١٢٩٩هـ ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣.

٦- إدارة الدفتر الخاقاني أو الطابو (التسجيل العقاري):

دائرة تأسست في قضاء سامراء أواخر عام ١٨٨٥ بعد إلغاء إدارة الأراضي[١] التي حولت مهامها إلى هذه الدائرة. وكانت سندات الطابو الخاصة بالأراضي الزراعية في ولاية بغداد قبل عام ١٨٦٩م تصدر من قبل إدارة الدفتر الخاقاني في اسطنبول، أما معاملات تسجيل العقارات الأخرى فكانت تجري في المحاكم الشرعية للولاية، وعند تولّي مدحت باشا ولاية بغداد عام ١٨٦٩م قام بافتتاح مديرية للدفتر الخاقاني في مركز ولاية بغداد[٢]. أما دائرة الدفتر الخاقاني في قضاء سامراء فتم فتحها أواخر عام ١٨٨٥م، وكان كادرها الإداري يضم موظفاً واحداً فقط هو الكاتب وعلى النحو الآتي[٣]:

جدول رقم (١٢)

الكادر الإداري لدائرة الدفتر الخاقاني في قضاء سامراء ١٨٨٦ - ١٩١٧م

السنة	الكاتب
١٨٩١	عبد الكريم أفندي
١٨٩٢	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٣	عبد الرزاق أفندي

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣.

(٢) خليل إبراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

١٨٩٤	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٦	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٧	حلمي أفندي
١٨٩٨	حلمي أفندي
١٨٩٩	حلمي أفندي
١٩٠٠	حلمي أفندي
١٩٠١	حلمي أفندي
١٩٠٥	حلمي أفندي
١٩٠٦	حسن أفندي
١٩٠٧	حسين أفندي
١٩١١	حسين أفندي

٧- دائرة الأملاك السَنية:

الأملاك السَّنِيَّة هي مجموعة الأراضي الزراعية والعقارات التي تعود ملكيتها للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني والمسجلة باسمه وإفراد أسرته بطرق مشروعة أو غير مشروعة[١]. وكانت هذه الأملاك تخضع لإدارة خاصة تسمى (الإدارة السَّنِيَّة) أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني، واسند إدارتها إلى موظفين مهمتهم الإشراف على تلك الأملاك ومتابعة شؤونها وجباية وارداتها[٢].

وقد اشرف على هذه الدائرة في ولايات العراق لجنة مركزية تشكلت في عام ١٨٨١م، مقرها بغداد برئاسة قائد الفيلق العثماني السادس[٣]، وقد ارتبطت تلك الأملاك مباشرة بالخزينة الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني[٤]. وكانت مقاطعات

---

(١) بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ - ١٩١٤، ترجمة أكرم فاضل، دار الجمهورية، (بغداد: ١٩٦٨)، ص ٤٢.

(2) Albertine Jwaideh, The Sanniya Lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq, research in: Arab and Islamic studies in honor of Hamilton A. R. Gibb, (Leiden: 1945), p 326 - 336.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٤) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٦٣.

الدجيل وسميكة والطارمية تمثل الأملاك السَّنِيَّة في قضاء سامراء، وكانت كل مقاطعة من هذه المقاطعات تضم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

وكانت الأراضي الزراعية المملوكة لدائرة الأملاك السَّنِيَّة في ولاية بغداد، تدار من قبل إدارات تسمى كل منها بـ (الشعبة) يديرها مأمور أما الشعب التي تضم أراضي زراعية واسعة فيشرف على إدارتها وكيل وتسمى (وكالة). أما الهيكل الإداري لموظفي الأملاك السَّنِيَّة في قضاء سامراء عامي ١٨٨١ - ١٨٨٥م ضم موظفاً واحداً هو أحمد بك مأمور الدجيل[١]، والكاتب بين عامي ١٨٨٤ - ١٨٨٥م كان خلف أفندي[٢]. وفي عام ١٨٩١م كان مأمور الدجيل علي أفندي، ومأمور الطارمية نامق بك[٣].

وبدءاً من عام ١٨٩٢م شهدت دائرة الأملاك السَّنِيَّة في قضاء سامراء توسعاً في كادرها الوظيفي، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي [٤]:

---

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٤١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ٨٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ٨٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ٥٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ٨١.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ٥٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ٨١.

(٣)سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٢٤.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٢١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ١٥١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ١٧٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ١٤٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ١٤٨ - ١٤٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٢٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٤٦ - ١٤٧.

جدول رقم (١٣)

الكادر الإداري في شعبة الأملاك السَّنِيّة في الدجيل عام ١٨٩٢ – ١٩٠٥م

السنة	وكيل الدجيل	المعاون	الكاتب (الأول)	كاتب ثاني	مأمور التحصيل	مأمور الطارمية	الكاتب
١٨٩٢	عبد الغني أفندي	محمد أفندي	رضا أفندي	لا يوجد	عبد القادر أفندي	محمد أفندي	بكر أفندي
١٨٩٣	=	=	=	=	=	=	=
١٨٩٤	=	=	=	=	=	=	=
١٨٩٦	=	=	=	=	=	=	=
١٨٩٧	محمد بك	=	=	محمد علي أفندي	=	حسين أفندي	=
١٨٩٨	أمين أفندي	=	=	=	=	=	=
١٨٩٩	=	=	=	=	شاغر	=	=
١٩٠٠	=	عارف أفندي	=	=	=	=	=
١٩٠١	شاغر	شاغر	إسماعيل أفندي	إبراهيم أفندي	شاغر	جمال أفندي	توفيق أفندي
١٩٠٥	عبد الله أفندي		=	=		حسين أفندي	حسين أفندي
١٩٠٦	=		نوري أفندي			=	إبراهيم فوزي أفندي

وبعد ١٩٠٦م حدث تطوّر ملحوظ في الهيكل الإداري لدائرة الاملاك السَّنِيّة إذ ازداد كادرها الإداري مع تنوعه فضم كاتباً ومعلماً وخطيباً للجامع مع مؤذن. وكان

الهيكل الإداري لوكالة الدجيل في عام ١٩٠٧م على النحو الآتي[١]:

جدول رقم (١٤)

الهيكل الإداري لشعبة الأملاك السَّنِيَّة في الدجيل عام ١٩٠٧م

وكيل الدجيل	عبد الله أفندي
الكاتب الأول	نوري أفندي
الكاتب الثاني	حسين فوزي أفندي
الكاتب الثالث	حسين أفندي
الحارس	عبد الله أغا
عامل الخدمة	عباس أغا
معلم مدرسة الدجيل	علي أفندي
بواب المدرسة	هادي أغا
إمام وخطيب الجامع	احمد أفندي
مؤذن الجامع	محمد أفندي
خادم الجامع	داود أغا

أما في مقاطعة سميكة فكان ملاكها الإداري في عام ١٩٠٧م يضم المأمور رضا أفندي، والكاتب علي أفندي، والحارس عبد الكريم أغا، ومعلم المدرسة شفيق أفندي، وخادم المدرسة حسن أغا، وإمام وخطيب الجامع احمد أفندي، ومؤذن الجامع محمد أفندي، وخادم الجامع داود أغا[٢]. وفي مقاطعة الطارمية كان الكادر يتألف من المأمور أمين أفندي، والكاتب إبراهيم فوزي أفندي[٣].

ومن الجدير بالذكر أن تلك المقاطعات كانت تعطى للعشائر المستقرة فيها، أو عشائر المناطق المجاورة لها لزراعتها عن طريق (اللزمة)[٤]. وكان مزارعوها قد تمتعوا

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٣٥.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٣٣.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٣٣.

(4) Albertine Jwaideh, Op. cit, p 333.

ببعض الامتيازات من جانب السلطات العثمانية، إذ كان لهم الأفضلية في الحصول على القروض المالية دون الفائدة من المصرف الزراعي لشراء البذور، وأولوية الحصول على مياه السقي، فضلاً عن إعفائهم من الخدمة العسكرية [١].

وقد تنازل السلطان عبد الحميد الثاني عن أملاكه بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨م، فاصدر مجلس الوزراء العثماني في ١٤ أيلول ١٩٠٨م قراراً يقضي بتحويل ملكية تلك الأراضي إلى الدولة [٢]، وصارت تعرف باسم الأملاك المدورة [٣].

المبحث الثاني

الضرائب والرسوم في قضاء سامراء

١-**العشر**: العشر ضريبة تُستوفى على المحاصيل الزراعية المنتجة أصدرت الحكومة العثمانية عدداً من الأنظمة المالية التي تتعلق بالأعشار منها، نظام إحالة الأعشار عام ١٨٥٦، وتناول أصول المزايدة وإحالة الأعشار والرسوم إلى الملتزمين[٤]، ونظام أعشار الحرير عام ١٨٥٧، الذي أجاز إمكانية اخذ العشر عيناً أو نقداً [٥]، ونظام الواردات العشرية عام ١٨٦١ الذي يسمح بتحصيل العشور عيناً أو نقداً مع تحديد احتسابها بالسعر المتداول في سوق المنطقة، مع ضرورة مراقبة المكاييل المستعملة من قبل الملتزمين لحماية المزارعين[٦].

٢-**ضريبة الدخل (الويركو)**: وتسمى أيضاً بالضريبة البيتية التي فرضتها

(١) غانم محمد علي، المصدر السابق، ص ٧٥.

(2) Albertine Jwaideh, Op. cit, p 335.

(٣) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤ - ١٩٣٢، دار الحرية، (بغداد: ١٩٧٨)، ص ٤٤.

(٤) الدستور، مج٢، ص ٣٦ - ٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٩.

الحكومة العثمانية على رعاياها من المزارعين سواءً أكانوا مستقرين أم رُحّل. ويكون مقدار الضريبة خمسين قرشاً ذهبياً سنوياً وتكون الضريبة المفروضة على الأسر أكثر منها على المنازل، إذ تفرض على كل رجل متزوج، فإذا كان هناك رجلان متزوجان في بيت واحد تؤخذ الضريبة من كليهما. وكانت تخفض للأشخاص غير المقتدرين على دفعها كاملة أو تقسيطها عليهم أو تُلغى بالنسبة إلى بعض الأفراد الذين لا يستطيعون دفع أي مبلغ من المال لفقرهم[١].

٣ - ضريبة الأملاك (ويركو الأملاك): هي ضريبة تفرض على العقارات والأملاك[٢]، استحدثت في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢) فقد كان يراعى فيها عدد النفوس الذكور والمنازل الموجودة في كل بلدة، وفي عهد التنظيمات بدأ تسجيل الأراضي والعقارات، وقدرت قيمتها وتمّ استيفاء الضريبة على نسبة قيمتها، وكانت الضريبة تجمع بمعرفة المختارين. لقد أدركت الحكومة العثمانية تلاعب المختارين بهذه الأموال، وفرضهم ضرائب أكثر من المقرر، لذلك أصدرت نظام ويركو الأملاك عام ١٨٦١، وبموجبه أخذت ترسل لكل مكلف تذكرة باسمه، تحوي مقدار الضريبة المقدرة عليه سنوياً، وإذا تعذر على بعض الأهالي دفع الويركو، تقسط عليه على عشرة أقساط سنوية، وإذا لم يدفع الأقساط التي عليه تحجز أمواله المنقولة أو غير منقولة، وإذا لم يكن له أموال يحبس (٩١) يوماً[٣].

٤ - رسوم الحيوانات (الكودة): فرضت الدولة العثمانية رسوماً (ضرائب) على الحيوانات (الأغنام والماعز)، وكانت هذه الرسوم تعرف في ولايات العراق الثلاث

---

(١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ص١٠٦٠؛ غانم محمد علي، المصدر السابق، ص٢٠١ - ٢٠٢؛ جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٣٥.

(2) BOA, Y. EE. 72, 1297.

(٣) الدستور، مج٢، ص ٣٠ - ٣٣.

باسم الكودة، وقد اختلف مقدار هذه الرسوم ومن وقت إلى آخر، ففي عام ١٨٥٦م فرضت الدولة العثمانية رسماً على الربح السنوي بدلاً من رأس المال وتم تكليف المجالس الإدارية في الوحدات الإدارية المختلفة بهذه التقديرات، فتقرر فرض رسم مقداره (١،٥) قرش عن ثمن الإنتاج السنوي المقدر بـ (١٥) قرشاً[١]. وقد أضيف إلى هذا الرسم عام ١٨٧١م مبلغاً قدره مابين (٢٠ – ٤٠) بارة بحسب وضع كل ولاية عثمانية، كما أضيفت زيادات أخرى قدرها (٢٠) بارة في عام ١٨٨٠م[٢].

وفي عام ١٨٨٩م فرضت السلطات المالية في الدولة العثمانية رسوماً جديدة على الأغنام والماعز اختلفت مقاديرها باختلاف الولايات التابعة للدولة، وكان مقدار هذه الضريبة في ولاية بغداد (٣) قروش[٣]. وفي عام ١٨٩٧م طرأت زيادة بسيطة على رسوم الحيوانات مقدارها (٢٠) بارة[٤]. كما فرضت الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨م على هذه الرسوم زيادة قدرها (٢٥) بارة باسم التجهيزات العسكرية، ثم أضافت عليها في عام ١٩١٢م (١٠) باراتٍ باسم الأسطول (البحري العثماني) ليصل مقدار رسم الأغنام في الولايات العربية ومنها ولاية بغداد، أواخر العهد العثماني إلى (٥) قروش و(٢٥) بارة[٥].

أما الرسوم المفروضة على الجمال والجاموس منذ عام ١٨٨١م فقد حددت نسبتها

---

(1) Stanford J. Shaw Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol II, Cambridge University press, (Edinburgh: 2002), p 99.

(٢) غانم محمد علي، المصدر السابق، ص ١١١ – ١١٢.

(٣) سليمان سودي، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك اجمال تاريخي، أصول طرحي، أصول تحصيلي)، ايكنجي جلد، طبع أول، محمود بك مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٠٧هـ)، ١٣٠ – ١٣١.

(٤) غانم محمد علي، المصدر السابق، ص ١١١ – ١١٢.

(٥) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ج١، مطبعة المعارف، ط١،(القدس: ١٩٩٩)، ص ٣٣١.

بـ (١٠) قروش[١] على الرأس سنوياً[٢]. وفي عام ١٩٠٨م ارتفع الرسم المفروض على الجمال إلى (١٢) قرشاً بعد إضافة (٢) قرش باسم التجهيزات العسكرية، ثم أضيف إليه (٢،٥) قرش في عام ١٩١٢م باسم الأسطول ليصل مقدار ضريبة الجمال إلى (١٤،٥) قرش[٣].

٥- **رسوم الذبحية:** وهي الرسوم التي فرضتها الدولة العثمانية على ذبح الحيوانات وتسمى (ذبحية) ويتم استيفاؤها عن طريق الالتزام لصالح المجالس البلدية في الوحدات الإدارية المختلفة في اللواء، وكان مقدار هذه الضريبة في عام ١٨٨٢م (٧) قروش و(٢٠) بارة على الجاموس، وعلى الأغنام والماعز بين (٣٤ بارة - ١ قرش)، وعلى الأبقار (٥) قروش و(٢٠) بارة[٤].

وقد ارتفعت هذه الضريبة تدريجياً، ففي ولايات العراق بأوائل القرن العشرين للميلاد كان مقدارها (٣) قروش على كل رأس صغير الحجم من الأغنام والماعز، و(٥) قروش إذا كان كبير الحجم، و(١١) قرشاً على كل رأس من الأبقار والجاموس[٥].

٦- **رسوم المحاكم:** رسوم تستوفيها المحكمة المدنية (محكمة البداءة) والمحاكم

---

(١) أشار احد الباحثين إلى أن مقدار الضريبة المفروضة على الجمال و الجاموس في ولايات العراق أواخر العهد العثماني كان (٤٥) سنت أمريكي، وهو ما يعادل (١٠) قروش عثمانية تقريباً بالاعتماد على أسعار العملات الأجنبية المتداولة في الدولة العثمانية آنذاك التي نشرت في سالنامة ولاية البصرة لعام ١٨٩١م. ينظر على التوالي: شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمة رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٦٨٠؛ بصرة ولايتي سالنامة سي لسنة ١٣٠٩هـ، ص ٨٧.

(٢) الكسندر أداموف، المصدر السابق، ص ص ١٦٨، ١٧٦.

(٣) عارف العارف، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٤) عثمان نوري، مجلة أمور بلدية، يكنجي جلد، قوانين - نظامات - تعليمات بلدية، ارشاق غارويان مطبعة سي، (در سعادت: ١٣٣٠)، ص ٤٥٨.

(٥) الكسندر أداموف، المصدر السابق، ص ١٧٤ - ١٧٧.

الشرعية عن المعاملات والدعاوى التي تنظر فيها[١].

٧- **رسوم الغابات**: ضريبة تفرض على الحطب الذي يستخدم كوقود، والخشب الذي يستعمل في البناء[٢].

٨- **رسوم مرورية الجسر**: وهي الرسوم التي تُستوفى من الأشخاص وحيواناتهم عند العبور على الجسر، وكان الأشخاص غير القادرين على دفع تلك الرسوم يعبرون النهر بواسطة القفف[٣] أو السباحة[٤]. ومن الجدير بالذكر أن وجود هذا الجسر أدى إلى نشاط الحركة التجارية في قضاء سامراء بعد أن قام السيد المجدد محمد حسن الشيرازي[٥]

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٣٥ -٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٣) القفف: وهي من الوسائط المهمة في نقل محاصيل الفاكهة والخضروات، فضلًا عن استخدامها كوسيلة لعبور الأشخاص، يتم صناعتها من أغصان الأشجار المجدولة التي يشد بعضها إلى البعض الأخر بأحكام، ويتم تغليفها بالجلود والقماش من الداخل، وتستخدم معها المجاذيف لتسييرها في الماء. ينظر: جميس ريموند ولستيد، رحلتي إلى العراق في عهد الوالي داود باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة النهضة العربية، (بغداد: ١٩٨٤)، ص ص ١٣، ١٨.

(٤) عالي بك، سياحت جورنالي (استانبولدن بغداده وهندستانه) من سنة ١٣٠٠ إلى سنة ١٣٠٤، طابع وناشري رؤوف بك كتبخانه سي صاحبي، (استانبول: ١٣١٤)، ص ٨٤.

(٥) محمد حسن بن محمود بن إسماعيل بن مير فتح الله الشيرازي الحسيني، ولد في مدينة شيراز عام ١٨١٥م، ونشأ فيها، ثم هاجر إلى أصفهان ودرس المقدمات فيها، وفي عام ١٨٤٣م، رحل إلى مدينة النجف الاشرف طلبا للعلم وتتلمذ على مدرسيها الأعلام كالشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، والشيخ حسن كاشف الغطاء، ثم الشيخ مرتضى الأنصاري حتى نال الاجتهاد. وفي عام ١٨٧٤م هاجر إلى مدينة سامراء وأسس الحوزة العلمية فيها، وبقي فيها حتى وفاته. وهو صاحب فتوى التنباك عام ١٨٩١م، توفي عام ١٨٩٥م ونقل جثمانه حملا على الأكتاف من سامراء إلى النجف الاشرف ليدفن فيها، من أبرز مؤلفاته، حاشية نجاة العباد، تلخيص إفادات أستاذه الأنصاري، حاشية النخبة، كتاب الطهارة، رسالة في الرضاع. لمزيد من التفصيل ينظر: أغا بزرك الطهراني، هدية الرازي إلى الإمام المجدد الشيرازي، مطبعة الآداب، (النجف : ١٣٨٦هـ)، ص١٧؛ محمد حرز الدين، معارف الرجال، علق عليه محمد حسين حرز الدين، ج٢، منشورات مكتبة آية العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الولاية، (قم: ١٤٠٥هـ)، ص ٢٣٣ - ٢٣٨.

بتشييده على نهر دجلة عام ١٨٧٨م يربط جانبي المدينة[١]، وهو مصنوع من الدوب[٢].

٩- رسوم المعادن: ضريبة تفرض على المعادن التي يتم استخراجها من باطن الأرض ويتراوح مقدارها بين ٥ - ١٥٪[٣].

١٠- رسوم الاحتساب: هي رسوم الدخولية التي كانت تفرض على جميع المنتجات والسلع التي يتم إدخالها من خلال أبواب مدينة كربلاء والمدن الأخرى في اللواء، وتباع في أسواقها، وبلغت قيمتها (٨٪) من قيمة البضائع الداخلة[٤].

١١- ضريبة الطالبية: وهي ضريبة تجبى عن الزوارق العاملة في الأنهار[٥].

١٢- رسوم الطمغا: وهي الرسوم التي تفرض على مختلف البضائع التي يتم بيعها في أسواق مدينة كربلاء والمدن الأخرى، مثل المفروشات والمسوغات الذهبية والفضية، وكانت قيمتها بارة واحدة عن كل قرش من قيمة البضاعة[٦].

كما فرضت الدولة العثمانية ضرائب أخرى منها رسوم الشريعة، ورسوم الطوابع المالية، ورسوم الطابو، والرسوم الكمركية، ورسوم الديون العمومية والريجي، والرسوم التي تتقاضاها البلديات كالذبحية، ورسوم الحجر الصحي[٧].

---

(١) ذبيح الله المحلاتي، مآثر الكبراء في تاريخ سامراء، ج١، انتشارات المكتبة الحيدرية، ط١، (د.م: ١٤٢٦هـ)، ص ١٩٩.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٤.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٤) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦٢.

(٦) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ) - (١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م، ص ٧١.

(٧) لمزيد من التفصيل ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٣٦ - ٣٤٢.

وكانت السلطات العثمانية في ولاية بغداد غالباً ما تعلن عن وضع المقاطعات في الولاية للالتزام عن طريق المزايدة العلنية[١].

المبحث الثالث

الزراعة والتجارة في سامراء

أولاً: الزراعة والثروة الحيوانية:

١-الزراعة:

أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالزراعة وشرعت القوانين الخاصة بذلك ومنها قانون الأراضي الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨م[٢]، ونظام الطابو[٣] (التسجيل العقاري) في ١٤ كانون الأول ١٨٥٨م[٤]، كما أصدرت في ٢٧ كانون الثاني ١٨٦٤م تعليمات تخص وظائف مديري الزراعة في الولايات العثمانية[٥].

أما الفلّاح الذي كان يقع عليه عبئ الاهتمام بالأراضي الزراعية والذي لا يملك منها شيئاً سوى النزر القليل من حصته في حصاد المزروعات لا يكاد يسد رمقه فكان عليه أن يدفع ضرائب عديدة لمالك الأرض والحكومة العثمانية، ومن هذه الضرائب ضريبة العشر التي كانت تؤخذ من المحاصيل الزراعية، والرسوم المفروضة على الحيوانات.

(١) الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

(٢) الدستور، مج١، ص ١٤.

(٣) الطابو: اختلف الباحثون في معنى لفظة طابو، فذكر البعض بأنها رومية أصلها (طابوس) وتعني الأرض، وقال آخرين أنها لفظة تركية أصلها (طابوغ) وتعني الطاعة. والمعنى الأول هو الأرجح لكونه اقرب إلى المفهوم الحالي للفظة. وقد استخدم في اللغة التركية للدلالة على سند الملكية. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: ٢٠٠٠)، ص ١٤٧.

(٤) طابو نظامنامه سي، صورت خط همايون، تقويمخانه عامرة ده طبع اوامنشدر، استانبول.

(٥) الدستور، مج٢، ص ٣٨١ - ٣٨٣.

أما الوسائل المستخدمة في زراعة الأراضي فقد كانت بدائية وقديمة واستخدم فيها المحراث بنوعيه الحديدي والخشبي الذي تجره الحيوانات والفأس والكرك (المسحاة) والمنجل.

بعد تطبيق قانون الطابو في ولاية بغداد من قبل الوالي مدحت باشا فأن قضاء سامراء تم فيه تقسيم الأراضي المملوكة للدولة إلى قطع صغيرة وكبيرة وبيعها إلى شيوخ العشائر والوجهاء وبعض أهالي المدينة، وكانت أسعار تلك القطع زهيدة او يتم بيعها بالتقسيط السهل، وكان الهدف من وراء ذلك هو السيطرة على العشائر من جهة، ومن جهة أخرى تشجيعها على زراعة الأرض وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي[١]. وقد استمرت السلطات الحكومية في قضاء سامراء ببيع قطع الأراضي في القضاء حتى أواخر العهد العثماني، ويتم ذلك البيع من قبل دائرة الدفتر الخاقاني أو الطابو بعد الإعلان عن أسماء تلك القطع ومساحتها في الجريدة الرسمية لولاية بغداد، فمثلاً في عام ١٩١٢م أعلنت دائرة الدفتر الخاقاني عدداً من قطع الأراضي في سامراء وتكريت للبيع وكما موضح في الجدول الآتي[٢]:

جدول رقم (١٥)

قطع الأراضي المعلنة للبيع في قضاء سامراء عام ١٩١٢م

المنطقة	الموقع	المساحة	عدد القطع
سامراء	خارج سور المدينة، ومنطقة كرد المعامره، وبجانب الطريق العام	١٥٠م طول / ٦٠م عرض	١

(١) كائلين إم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار المتنبي، (بغداد: ١٩٦٣)، ص ٣٩ – ٤١.

(٢) الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

=	على الجهة اليسرى واليمنى من الطريق العام	٧٠م طول / ٦٠م عرض	١
=	=	٥٠م طول / ٤٤م عرض	٨
=	=	٦٠م طول / ٤٠م عرض	٥
تكريت	على الجهة اليمنى من الطريق العام، وحول تل الحسين	٥٠م طول / ٥٠م عرض	١

وقد ضم قضاء سامراء عدداً من المقاطعات الزراعية هي اراضي الشيخ رياح، وبنات الحسن، وصعيوية، وزرير، وحاوي، وشناس، ومشيهد، وقلعة كوير، وشقرة، وملحة[١].

ومن أهم المحاصيل الزراعية التي تميز قضاء سامراء بزراعتها هو الرقي والبطيخ[٢]، مع زراعة القمح والذرة، والخيار والبصل واللوبيا والماش، فضلاً عن اشجار الفواكه والنخيل[٣].

وبموجب قانوني الأراضي والطابو تم تفويض الكثير من الأراضي الزراعية في قضاء سامراء إلى من يقوم بدفع بدلاتها السنوية بعد أن يتم الإعلان عنها في المزايدات العلنية، ففي عام ١٨٧٨م كانت المقاطعات ومبالغ رسومها في قضاء سامراء على النحو الآتي[٤]:

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١١.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٤.

(٣) الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

(٤) الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

جدول رقم (١٦)

رسوم بدل الالتزام في قضاء سامراء عام ١٨٧٨ - ١٨٧٩م

المنطقة	رسوم بدل الالتزام / القرش	السنة
الدجيل	٣٥٠٠٠	١٨٧٨ - ١٨٧٩م
سامراء	٣٢٠٠٠	١٨٧٨م
تكريت	٢٩٠٠٠	١٨٧٨م
إمام دور	١٠٦٠٠	١٨٧٨م
المجموع	١٠٦٦٠٠	

وفي عام ١٩١٢م أعلنت السلطات الحكومية في ولاية بغداد وعن طريق المزايدة العلنية بعض المحاصيل الزراعية في قضاء سامراء إلى الالتزام، وعلى النحو الآتي[١]:

جدول رقم (١٧)

أنواع المحاصيل الزراعية المعلن عنها للالتزام ومدد أحالتها عام ١٩١٢م

نوع المحصول	مدة الإعلان	مدة الإحالة
المحاصيل الشتوية	٢٥ نيسان - ٢٥ مايس ١٣٢٨مالية	٢٦ مايس - ١٠ حزيران ١٣٢٨مالية
النخيل	١٠ حزيران - ١٠ تموز ١٣٢٨	١١ تموز - ٢٥ تموز ١٣٢٨
أشجار	١ مارت - ١ مارس ١٣٢٨	٢ نيسان - ٢٢ نيسان ١٣٢٨
بصل وخيار وخضروات	١٠ مارت - ١٠ نيسان ١٣٢٨	١١ نيسان - ١ مايس ١٣٢٨
لوبيا وماش	١ أغسطس - ٢٥ أغسطس ١٣٢٨	٢٦ أغسطس - ١٠ أيلول ١٣٢٨
ذرة	٥ مايس - ٣٠ مايس ١٣٢٨	١ حزيران - ١٥ حزيران ١٣٢٨
بساتين	١ نيسان - ١ مايس ١٣٢٨	٢ مايس - ٢٠ مايس

(١) الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

٢- الثروة الحيوانية:

تنوعت الثروة الحيوانية في قضاء سامراء أواخر العهد العثماني، سواء ما يربّىٰ منها للاستفادة من منتجاته المختلفة، أم لمساعدة الفلاحين في أعمال الزراعة والنقل، وقد قدرت الثروة الحيوانية في القضاء عام ١٨٩٠م علىٰ النحو الآتي[١]:

جدول رقم (١٨)

تقدير أعداد الثروة الحيوانية في قضاء سامراء عام ١٨٩٠م

النوع	العدد / رأس
الأغنام	٤٠٠٠٠
الأبقار	٢٥٠٠
الجاموس	٥٠٠
الجمال	٣٥٠٠
الخيول	١٥٠٠
الحمير	٣٠٠٠
المجموع	٥١٠٠٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الأغنام كانت الحيوانات الأكثر عدداً مقارنة مع الحيوانات الأخرىٰ في القضاء. أما بالنسبة لآلية جباية الرسوم فمن أجل تنظيم فرض الرسوم علىٰ الحيوانات قسمت الدولة العثمانية الحيوانات الأهلية (التي تربيها الأهالي) إلىٰ قسمين هما[٢]:

أ- الحيوانات التي يدفع عنها الرسوم وهي الأغنام، والماعز، والجاموس، والجمال، كونها تستفيد من منافع الأرض أكثر من استفادة الأرض منها.

ب- الحيوانات التي لا يدفع عنها الرسوم وهي الأبقار، والخيول، والحمير،

(1) Vital Cuinet, Op.cit, p 22.

(٢) سليمان سودي، المصدر السابق، ص ١١٣.

والبغال، كون هذه الحيوانات يتم استخدامها في النشاطات الزراعية وفي زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الأعمال التي يمكن للفلاح أن يقوم بها بمساعدة تلك الحيوانات.

اهتمت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر للميلاد بجباية رسوم الحيوانات لما توفره لها سنوياً من مبالغ مالية تسدد إلى خزانة الدولة سواء في العاصمة أم الولايات العثمانية الأخرى، وفي وقت قصير قياساً بغيرها، ومن هنا فأن الدولة العثمانية أعطت مسألة تعداد الحيوانات الأهلية (الأليفة) وجباية رسومها أهمية خاصة.

ففي ما يتعلق بتعداد الحيوانات أصدرت الدولة العثمانية في ١٤ كانون الثاني ١٩٠٥م «**تعليمات تعداد الأغنام**» وطبقتها على جميع أنواع الحيوانات الأهلية، وبموجب تلك التعليمات قسمت الوحدة الإدارية بدرجة قضاء إلى أقسام عدة وفقاً لعدد القرى التي ترتبط بها، ومقادير الحيوانات التي تحتويها[١].

وقد حدد اليوم الأول من شهر شباط من كل سنة مالية موعداً للبدء في عملية التعداد في ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، وسوريا، وحلب، وبيروت، وادنة، وديار بكر، ومتصرفيتي القدس ودير الزور. كما حدد اليوم الأول من شهر نيسان من كل عام لولايات ارضروم، وسيواس، ووان، ومعمورة العزيز. أما الولايات الأخرى في الدولة العثمانية[٢] فحدد لها اليوم الأول من شهر آذار، وكانت المدة المحددة للتعداد هي عشرون يوماً[٣].

ووفقاً لتلك التعليمات كان على مختاري القرى وأعضاء الهيئة الاختيارية أن ينظموا نسختين من دفتر يحتوي على أعداد الحيوانات في قراهم وأسماء أصحابها، وترسل إحدى

---

(١) مجموعة القوانين، إصدار يوسف صادر، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان، ج٥، المطبعة العلمية، (د. م: ١٩٢٥)، ص ٣٩٠.

(٢) لمزيد من التفصيل عن الولايات العثمانية. ينظر: علي توفيق، ممالك عثمانية جغرافياسي، قصبار مطبعة سي، (استانبول: ١٣١٨هـ)؛ فائق صبري، عثمانلي جغرافياي طبيعي واقتصادسي، مطبعة قناعت، (استانبول: ١٣٣٣).

(٣) مجموعة القوانين، المصدر السابق، ص ٣٩١ – ٣٩٨.

هذه النسخ إلى قائممقامية القضاء، ويتم تعليق النسخة الثانية في مكان بارز ومعلوم في القضاء ليطلع عليها الأهالي، وقد هددت السلطات العثمانية بعزل مختاري القرى الذين لا يهيئون هذه الدفاتر أو المستندات قبل موعد إجراء التعداد بثمانية أيام[١].

وقبل ثلاثة أيام من موعد التعداد يتم تحديد مكان ويوم وساعة المباشرة به في كل قرية عن طريق مختاري القرى، وكان لزاماً على أهالي القرى جلب حيواناتهم إلى المكان المحدد لقيام الجباة والمكلفين بعملية التعداد بتنفيذه بحضور مختاري القرى وأعضاء الهيئة الاختيارية والأهالي. وبعد إجراء التعداد يقوم الجباة بمقارنة بيانات التعداد مع البيانات التي أعدها مختاري القرى لغرض التدقيق والمطابقة. وفي حالة وجود أعداد من الحيوانات تم إخفاءها من قبل الأهالي، فأنه سوف يفرض على أصحابها رسم مضاعف، كما يجب على الأهالي الإبلاغ عن أعداد الحيوانات الموجودة في الحظائر أو أماكن أخرى ولا يمكن إحضارها إلى مكان التعداد لأسباب مختلفة، من اجل فرض الرسوم عليها[٢].

وبعد الانتهاء من تنظيم دفاتر تعداد اللواء والاقضية المرتبطة به، ينظم جدول وفقاً للأنموذج المخصص للواء والقضاء، يحتوي على مقدار الحيوانات ورسومها، ليتم إرسالها إلى الخزينة في مدة أقصاها أربعة شهور من تاريخ بدء التعداد [٣]. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٠٥م أجرت السلطات العثمانية في ولاية بغداد تعداداً للأغنام مع الماعز للسنة المالية (١٣٢١) في لواء بغداد، وكان عدد الأغنام التي تم إحصاؤها في قضاء سامراء هو (٢٣٠٥١) رأساً[٤].

أما بشأن جباية الرسوم وتحصيلها فكان على كل مجالس الإدارة في الاقضية تعيين عدد مناسب من الجباة المشاة والخيالة قبل وصول موعد إجراء التعداد، وتعيين مفتشين

---

(١) مجموعة القوانين، المصدر السابق، ص ٣٩١ – ٣٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩١ – ٣٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩١ – ٣٩٨.

(٤) الزوراء، العدد ٢٠٧١، ٦ صفر ١٣٢٤هـ.

لمراقبة عملية تعداد الحيوانات في أوقات غير محددة، كما يتم تكليف قائممقام القضاء بمهمة مراقبة عمل الجباة والمفتشين، أما مدير المال في القضاء فأنيطت به مهمة مراقبة سير أعمال التعداد وضبط حالات المخالفات أو التأخر التي قد تحدث[١]. وكان موظف تعداد الأغنام في قضاء سامراء عام ١٩٠١م صالح آل عبد السلام[٢].

أما الرسوم المفروضة على الحيوانات فتم تقسيطها على ثلاثة أقساط موعدها في نهاية كل شهر من الشهور الثلاثة ابتداءاً من بدء التعداد، وفي حالة عدم تسديد أصحاب الحيوانات القسط المحدد عليهم، فيتم إنذارهم بوجوب التسديد بعدها يتم استيفاء الرسوم من أثمان الحيوانات التي يتم بيعها في المزايدة العلنية. ومن الجدير بالذكر أن مبالغ الرسوم التي تستوفى بواسطة الجباة يتم تسليمها إلى صناديق المال مباشرة وليس للقائممقامين أو مدراء النواحي أو مدراء المال، لضمان عدم المساس بتلك الرسوم، وبعكسه يتم معاقبة الجباة بعزلهم عن الوظيفة[٣]. ومن جانب آخر خصصت السلطات العثمانية مكافأة سنوية قدرها (٦٠) بارة عن كل (١٠٠) قرش، ومنحتها للقائممقام ومدير الناحية ومدير مال القضاء، والمختار ومجلس اختيارية القرية، من اجل تحفيزهم للقيام بعملية التعداد على أكمل وجه[٤].

وقد بلغت الرسوم المفروضة على الحيوانات في قضاء سامراء عام ١٩٠٥م (١٦٥٦٠) قرشاً، وفي عام ١٩٠٦م (٤٠٤٣٦) قرشاً[٥]. وعلى سبيل المثال لا الحصر أعلن في عام ١٩١٢م عن إحالة رسوم الذبحية في قضاء سامراء للالتزام السنوي عن طريق المزايدة العلنية[٦]، وهذه الرسوم كانت تجبى لصالح دائرة البلدية في قضاء سامراء.

---

(١) الزوراء، العدد ١٨٥٠، ٢٢ رمضان ١٣١٧هـ؛ الزوراء، العدد ١٩٢٣، ٢٢ شوال ١٣١٩هـ.

(٢) الزوراء، العدد ١٨٩٤، ٣ ذو القعدة ١٣١٨هـ؛ الزوراء، العدد ١٩٢٤، ٧ ذو القعدة ١٣١٩هـ.

(٣) مجموعة القوانين، المصدر السابق، ص ٣٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٥) الزوراء، العدد ٢٠٧٥، ٥ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

(٦) الزوراء، العدد ٢٣٩٧، ٨ ربيع الأول ١٣٣١هـ.

ثانياً: التجارة.

انحصرت تجارة أهالي قضاء سامراء مع مركز ولاية بغداد، وقد اقتصرت على بعض المحاصيل الزراعية وكان في مقدمتها الرقي والبطيخ[١]. وكان التجار ينقلون هذين المحصولين إلى بغداد بواسطة (الطبكة) وهي وسيلة نقل قديمة، وعبر نهر دجلة، وبعد وصولها إلى مدينة بغداد وتفريغها وبيع الحمولة، يتم سحب تلك الطبكات من قبل أصحابها الذين عادة ما يبلغ عددهم ثلاثة أشخاص، إذ يتعاونون هؤلاء على سحب الطبكة بواسطة الحبل الذي يتم شده في موضع خاص على صدروهم وظهورهم بعد أن يلبسون درع لحماية أجسادهم من الأذى، وكانت هذه الرحلة من سامراء الى بغداد عادة ما تستغرق بين يومين إلى ثلاثة أيام بحسب قوة ونشاط الأشخاص الذين يقومون بسحب الطبكة[٢]. ولابد من الإشارة إلى أن سبب عودة هؤلاء الأشخاص مشياً على الأقدام وليس عن طريق نهر دجلة هو أن الملاحة كانت ذي مسلك واحد أي اتجاه واحد من الموصل تجاه بغداد فقط.

ومن الأنشطة التجارية الأخرى في قضاء سامراء، هي تجارة المواشي أو الحيوانات وخاصة الأغنام، إذ كان أصحاب هذه الأغنام غالباً ما يقومون ببيع حيواناتهم في مدينة بغداد، وكانوا يذهبون إلى بغداد ويرجعون منها مشياً على الأقدام، وقد وجدت خانات عدّة على الطريق لمبيت المواشي وأصحابها[٣].

ووفقاً للسالنامات ولاية بغداد كان هناك سوق في قضاء سامراء تتألف من (٢٠٠) دكان، فضلاً عن وجود عدد من الخانات بلغت (٣٠) خاناً، مع وجود حمامين[٤]. وكان

---

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٤.

(٢) يونس إبراهيم السامرائي، تاريخ مدينة سامراء، ج٢، مطبعة الأمة، (بغداد: ١٩٣٥)، ص ٢٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ٢١٥.

سوق المدينة مزدهراً إذ يتم فيه بيع التبغ والرز والتمور والتفاح والأخضر وغيرها[١]، مما زاد في نشاطه هو وجود عدد كبير من الزائرين لمرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام[٢].

(1) T. M. Chevalier Lychlama A Nijeholt, Voyage En Russie, Au Caugase et En Perse, Tome 3, Arthus Bertrand, (Paris: 1874), p 380.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ٢١٥.

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية والقضائية وإدارة الأوقاف والتمثيل الدبلوماسي الأجنبي في قضاء سامراء

المبحث الأول
الجيش وقوات الأمن في قضاء سامراء

١- قوة الجيش:

أقدمت الدولة العثمانية في عام ١٨٢٦م بإلغاء القوات الانكشارية، وظهر ما يسمى بـالنظام الجديد[١]. وقد قُسمت الدولة العثمانية إلى سبع مناطق عسكرية في كل منطقة تشكل فيلقاً نظامياً عسكرياً، وكان العراق يمثل منطقة الفيلق الهمايوني السادس الذي تأسس في عام ١٨٤٨م، وكان مقره مدينة بغداد[٢]، أما نطاق عمله فهو جميع أراضي ولايات العراق الثلاث (بغداد، البصرة، الموصل)[٣]، وتنقسم تشكيلاته على ثلاثة أنواع هي النظام (الجيش النظامي)، والرديف (الاحتياط الأول)، والمستحفظ (الاحتياط الثاني)، أما صنوفه فكانت كل من المشاة والخيالة والمدفعية[٤]. وكانت الخدمة في الجيش تقتصر على المسلمين، أما غير المسلمين فكانوا يدفعون البدل العسكري[٥].

وكانت الخدمة العسكرية إجبارية على المسلمين من الرعايا العثمانيين، أما غير

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، (القاهرة: ١٩٩٣)، ص ١٧٩.

(٢) محمود شوكت، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكريه سي، قسم ثاني، ايكنجي جلد، مكتب حربيه مطبعة سنده طبع اسيدلمشدر، (د. م: ١٣٢٥)، ص ١٤.

(٣) نخبة من الباحثين، الجيش والسلاح، ج٥، (بغداد: ١٩٨١)، ص ١١٧.

(٤) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية، جعفر الخياط، ط٤، (بغداد: ١٩٦٨)، ص ٣٧٧.

(٥) البدل العسكري: وهي الضريبة التي ترجع في أصولها إلى الجزية، أُبدل اسمها إلى قانون البدل النقدي بعد تشريعه في عام ١٨٤٧م، وقد اقتصرت على غير المسلمين بدلاً عن الخدمة العسكرية التي يؤديها المسلمون، وعدت واجبة الدفع وحددت بمبلغ (٢٧) قرشاً و (٣٢) بارة عن كل عائلة. ينظر: غانم محمد علي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

المسلمين فقد تم استثناؤهم من الخدمة مقابل بدل نقدي، إلا أن الدولة العثمانية في عام ١٩٠٩م عدلت قانون التجنيد وصارت الخدمة إجبارية على جميع رعايا الدولة العثمانية من الذكور دون استثناء، وتم تحديد مدة الخدمة في الجيش على وفق أعمارهم، فالذي بلغ سن الحادية والعشرين كانت خدمته ثلاث سنين. ومن كان في سن الثانية والعشرين كانت خدمته سنتين، ومن كان في سن الثالثة والعشرين كانت خدمته سنة واحدة[١].

وقد طبق والي بغداد مدحت باشا نظام القرعة لاستدعاء الأفراد إلى الجيش[٢]، وكان على المكلف أن يبلغ التاسعة عشر إلى العشرين عاماً من عمره لكي يساق لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية[٣]، وكانت اللجنة المكلفة بإجراء القرعة العسكرية السنوية تستغرق في عملها حوالي عشرين يوماً أو أكثر[٤]. أما مدة تدريب المكلفين الذين تقع عليهم القرعة فهي شهر يتم تدريبهم فيها على حمل السلاح وفنون القتال[٥]، أما الأشخاص الذين يفرون من أداء الخدمة العسكرية، أو الذين يتخلفون عن أداء هذه الخدمة بعد أن تقع عليهم القرعة فيتم القبض عليهم وإرسالهم إلى مركز ولاية بغداد لمحاكمتهم عسكرياً في مقر الفيلق السادس[٦].

وكان يستثنى من الخدمة العسكرية من كان مريضاً أو معوقاً أو من كان من أبناء البدو، أو من دفع رسوم البدل النقدي الذي بلغت قيمته (٤٠) قرشاً ذهبياً[٧]. أما مدة خدمة الجندي في الجيش العثماني فكانت اثنا عشر عاماً، ثم عدلت بعد ذلك لتكون

(١) صدى بابل، العدد ٩، ٢٣ رمضان ١٣٢٧.

(٢) ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٣٣.

(٣) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٧٣.

(٤) الزوراء، العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ.

(٥) الزوراء، العدد ٤٩٤، ١٨ شوال ١٢٩١هـ.

(٦) الزوراء، العدد ٨٠٢، ١ صفر ١٢٩٦هـ.

(٧) ماريا حسن مغتاظ التميمي، المصدر السابق، ص ٣٤ - ٣٥.

عشرين عاماً[١]. وكان الجيش يستخدم الأسلحة التقليدية القديمة والمتمثلة بالرماح والسيوف والأسلحة الحديثة مثل المدافع والبنادق[٢]، وبعد عام ١٩٠٩ زود الجيش العثماني بأنواع حديثة من الأسلحة[٣].

وقد أشار التقرير السنوي لوزارة الحربية العثمانية في عام ١٩٠٨م إلى وجود قوة عسكرية من الجيش الرديف ضمن الفيلق العثماني السادس في قضاء سامراء، وهي الكتيبة (٣) ضمن اللواء (٨٣) الذي مقره مدينة الكاظمية، ضمن الفرقة (٢١) ومقرها مدينة بغداد[٤]، وكانت هذه الكتيبة تضم عدداً من الضباط، أربعة منهم برتبة نقيب وهم كل من فرج الله أغا وعاكف صالح أفندي وعبد المجيد سليمان أفندي وحسن خضر أفندي، وأربعة ضباط برتبة ملازم أول هم كل من محمد صالح خان أفندي وعزت أمين أفندي وعبد الرزاق أحمد أفندي ومصطفى رشيد أفندي، وأربعة ضباط برتبة ملازم ثانٍ وهم كل من جمال الدين محمد وهبي أفندي ومحمد إبراهيم أفندي وإسماعيل حسن أفندي وإسماعيل رمضان أفندي[٥]. ومن الجدير بالذكر أن الرواتب (السنوية) لضباط الجيش كانت (٤٦) ليرة للنقيب[٦]، و(٣٥) ليرة للملازم أول، و(٢٩) ليرة للملازم الثاني[٧].

---

(١) محمود شوكت، المصدر السابق، ص٢٠ - ٢١.

(٢) الزوراء، العدد ٢١٧، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٨هـ.

(٣) عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، مطبعة المعارف، ط١، (بغداد: ١٩٦٠)، ص١٤٦.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢١هـ، ص ٢١٢.

(٥) سالنامة عسكري لسنة ١٣٢٦هـ، مطبعة عسكرية، (در سعادت: ١٣٢٤ر.م)، ص ٧٨٢.

(٦) الليرة الذهبية: عملة نقدية عثمانية ضربت في عام ١٨٤٤م، وكان وزنها يساوي (٧،٢١٦) غرام من الذهب عيار ٢٢ / ٢٤، وكانت تحتوي على (٦،٦) غرام من الذهب، وكانت الليرة الذهبية مساوية أيضاً لـ (١٠٠) قرش فضي. ينظر: شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٧) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٨٠.

٢- دائرة الضبطية (الجندرمة):

كانت الحاميات العسكرية التي هي عبارة عن قوات الولاة العثمانيين الخاصة من (المرتزقة) مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في الولايات العثمانية[١]، وبسبب فشل هذه القوات في مهامها بل أنها كانت مصدراً للقلاقل والفوضى في الولايات، أقدمت الحكومة العثمانية على إلغائها وإحلال قوات (الدرك) محلها. وبموجب قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤ تم تشكيل القوة الضابطة (الضبطية)[٢]. وفي ولاية بغداد قام الوالي مدحت باشا بإلغاء القوات الأمنية غير النظامية والمسماة بالباشبوزق (الهايتة) وأحل محلهم الضبطية أو الجندرمة[٣].

وقد أشارت سالنامات ولاية بغداد إلى وجود قوة من الضبطية فمثلا في عام ١٩٠٧م كانت قوة الضبطية في قضاء سامراء تتشكل من فوجين الأول فوج الخيالة بقيادة النقيب سليمان أغا، والملازم الأول مجيد أفندي، والثاني فوج المشاة بقيادة الملازم أول محمود أغا[٤].

أما المهام التي أنيطت بقوات الضبطية في قضاء سامراء فهي حفظ الأمن في القضاء، كما تولت أحياناً مهمة إطفاء الحرائق التي كانت تندلع في الدوائر الحكومية أو بيوت الأهالي، وكانت بمثابة قوة ساندة لقوات الجيش في عملية القضاء على القلاقل والمشاكل التي تثيرها بعض العشائر داخل القضاء، كما أنها كانت تقوم بأعمال الحراسة في الحالات الضرورية لحماية مصالح الدولة العثمانية وإداراتها في المناطق المختلفة[٥]، وقد أسندت لهذه القوة أيضاً مهمة جمع أو تحصيل الضرائب[٦].

(١) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط١، (د.م: ١٩٨٨)، ص٨١.
(٢) الدستور، مج١، ص ٣٨٤.
(٣) مجموعة باحثين، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، ط١، (بغداد:١٩٨٦)، ص١٤٤.
(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.
(٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٨٤.
(٦) ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

وكانت الأسلحة المستخدمة من قبل قوات الضبطية هي البنادق من نوع المارتيني[١]، وكان أفراد قوة الضبطية يتقاضون مرتباتهم بحسب الرتب العسكرية فكان النقيب يتقاضى راتباً قدره (٤٧٠) قرشاً، والملازم الخيال (٢٨٠) قرشاً، والملازم المشاة (٢٣٧) قرش في حين كان راتب جندي الخيالة من قوات الضبطية (١٨٠) قرشاً، أما جندي المشاة فكان راتبه (٨٠) قرشاً[٢].

ومن الجدير بالذكر أن أفراد قوات الضبطية لم يتقاضون رواتبهم بصورة منتظمة. مما دفعهم إلى أخذ الرشوة وأن يكونوا أداة طيعة بيد كبار موظفي الدولة والشخصيات المتنفذة في المدينة، وقد وصف لونكريك تلك القوة قائلاً: «**ولما كانت أجور أولئك الضابطية تافهة، وكانوا بدورهم شديدي الجشع، ونصف مزودين بالسلاح، وغير مهندمين في الملبس، ويتم استخدامهم لكل غرض من أغراض الحماية، ونقل البريد، بل وحتى الخدمات الأهلية**»[٣].

٣- دائرة البوليس (الشرطة):

كان السبب الرئيس وراء قرار الدولة العثمانية تشكيل جهاز الشرطة هو الحاجة إلى تشكيل جهاز أمني جديد يكون بعيداً عن الفساد والرشوة وأكثر فعالية من قوات الضبطية التي دب الفساد بين صفوف منتسيبها إلى درجة لم يكن بمقدور الدولة إصلاحه[٤]، وفي بداية تأسيسها لم تصل سلطة جهاز الشرطة إلى المناطق البعيدة في القرى والأرياف[٥].

---

(١) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٥.

(٢) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٥ - ١٠٤٦.

(٣) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٦٩.

(٤) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون، ص ٣٧٦.

(٥) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٧.

وقد حددت السلطات العثمانية شروط عدّة للشخص الذي يريد الخدمة أو العمل بقوات الشرطة منها تمتعه بالعفة والغيرة والطاعة والاستقامة، وأن يكون من التبعية العثمانية، وسالماً من الأمراض، وغير محكوم عليه بالسجن لأكثر من ثلاثة أشهر، وكانت مدة الخدمة في جهاز البوليس عامين كاملين، ويحق للمنتسب البقاء في الخدمة بعد انتهاء مدة العامين أو الخروج منه[١].

أما المهام الملقاة على جهاز الشرطة هي الحفاظ على أمن ونظام المدينة ومراقبة الأعمال المخلة بالآداب العامة، والمشاركة في إطفاء الحرائق، وإجراء التحقيقات في الجرائم وإيداعها في المحاكم[٢]، ومراقبة الاجتماعات العامة، ومنع محو الإعلانات التي تصدرها الحكومة العثمانية، ومنع حمل السلاح في مناطق الدولة المختلفة باستثناء الأشخاص الذين لديهم رخصة لحملها[٣].

وكانت دائرة شرطة قضاء سامراء في عام ١٩١١م تضم قوميسر (مفوض) هو توفيق أفندي، وشرطي واحد هو جواد أفندي[٤].

أما بالنسبة لرواتب منتسبي الشرطة مطلع القرن العشرين للميلاد فكانت (١٠٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الأولى، و(٥٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الثانية، و(٣٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الثالثة، و(٢٠٠) قرش للشرطي[٥]، وهذا الرواتب كانت قليلة في وقتها، فضلاً عن عدم تسليمها لهم بانتظام مما أدى إلى تعاطي منتسبي الشرطة الرشوة وغض النظر في بعض الأحيان عن الجرائم والسرقات[٦].

---

(١) كاظم بك، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨.

(٣) كاظم بك، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٥) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٨.

(٦) سليمان فيضي، في غمرة النضال، ط٢، (بيروت: ١٩٧٤)، ص ٩٥.

٤ – دائرة النفوس:

ارتبط تأسيس هذه الدائرة ارتباطاً وثيقاً بنظام التجنيد الإلزامي ومحاولة تطبيق قوانين الخدمة الإجبارية في الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة، وكانت مهمة هذه الدائرة تنحصر في تسجيل المواليد والوفيات وتدوين البيانات العائلية والشخصية لمواطني الدولة، التي تخص الزواج والطلاق ومحل السكن وتأريخ الميلاد، وغيرها من المعلومات المهمة التي تساعد على حصر وتحديد المواطنين المكلفين بالخدمة العسكرية[١]. وقد تم فتح دائرة النفوس في بغداد في عهد الوالي مدحت باشا وكانت ترتبط بالشعبة الثانية من دائرة أركان حرب الفيلق السادس التي اقتصر وجودها على بغداد فقط[٢]، وفي عام ١٨٨٦م صارت هذه الدائرة تعرف بـ (نظارة النفوس)، وتم فتح فروع لها في بقية مراكز الألوية والاقضية في الولاية[٣]. أما في قضاء سامراء فكان الملاك الوظيفي لهذه الدائرة يضم مأموراً، وكاتباً، وعلى النحو الآتي[٤]:

---

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩ هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠ هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ – ١٣١٤ هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥ هـ، ص ٢٣١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦ هـ، ص ٢٠٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧ هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨ هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩ هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣ هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥ هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩ هـ، ص ١٠٩.

جدول رقم (١٩)

الملاك الوظيفي لدائرة النفوس في قضاء سامراء ١٨٩١ – ١٩١٥م

السنة	المأمور	الكاتب
١٨٩١	حسين أفندي	–
١٨٩٢	سليمان أفندي	عبد الرزاق أفندي
١٨٩٣	محمد أفندي	=
١٨٩٤	=	=
١٨٩٦	=	=
١٨٩٧	محمد فهمي	بهجت أفندي
١٨٩٨	احمد أفندي	يوسف أفندي
١٨٩٩	محمد فهمي أفندي	محمد شفيق أفندي
١٩٠٠	=	محمود أفندي
١٩٠١	مصطفىٰ أفندي	عبد القادر أفندي
١٩٠٥	=	سعيد أفندي
١٩٠٦	=	محمد بك
١٩٠٧	محمد أفندي	محمد أفندي
١٩١١	عبد الرزاق أفندي	–
١٩١٤	عبد الله أفندي (١)	–
١٩١٥	علي أفندي	–

وكانت دائرة النفوس تقوم بإصدار (دفتر النفوس) الذي كان بمثابة هوية الأحوال المدنية (الجنسية)، كما كانت تمنح جوازات السفر وتذاكر المرور التي تمكّن حامليها من المرور بين الولايات العثمانية سواء كانوا من مواطني الدولة العثمانية أم

(١) جرىٰ في أوائل عام ١٩١٥م تبادل بين مأموري النفوس في قضائي كوت الإمارة وسامراء، فتم نقل مأمور النفوس في سامراء إلىٰ كوت الإمارة، ونقل مأمور النفوس في كوت الإمارة إلىٰ قضاء سامراء. ينظر: الزوراء، العدد ٢٥٠٤، ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٣هـ.

من الجاليات الأجنبية، غير أن غالبية السكان لم تكن تتقيد بهذه الجوازات والتذاكر[١]. وكان مدير دائرة النفوس في الألوية يقوم بتفتيش مراكز الأقضية كل ستة أشهر من أجل فحص المعاملات لأخذ القرعة العسكرية[٢]. أما موظفو دائرة النفوس فكانوا يقومون بإجراء عملية إحصاء السكان.

وقد استحصلت هذه الدائرة موارد مالية تمثلت بضريبة الخرج التي تفرضها على كل شخص يقوم بتسجيل طفله المولود في هذه الدائرة وكان مقدارها قرش واحد، كما أنها فرضت ضريبة أخرى على كل شخص يقوم بتغيير مكانه ومسكنه وكان قدرها قرش واحد أيضاً. أما بالنسبة للضريبة التي كانت تفرض على معاملات الزواج فهي على ثلاثة أنواع حسب الحالة الاجتماعية للمرأة التي يراد الزواج منها، فالشخص الذي يريد الزواج من امرأة باكر فيجبى منه (٥) قروش، أما إذا كان الزواج من امرأة أرملة، فكان عليه أن يدفع (٣) قروش، أما الذي يرغب بالزواج من امرأة مطلقة فيدفع (١،٥) القرش، في حين كان يؤخذ على معاملات التذكرة رسم مقداره (٤٠) بارة، ولم تكن دائرة النفوس تجبي ضريبة عن التبليغ عن حالات الوفاة والطلاق[٣].

عدد سكان القضاء:

كان من الصعب على أي باحث التوصل إلى معرفة عدد السكان الدقيق لقضاء سامراء في العهد العثماني الأخير، إلا أن سالنامات ولاية بغداد قد أوردت تقديرات لسكان القضاء وعلى النحو الآتي[٤]:

---

(١) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٨ - ١٠٤٩.

(٢) عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩)، ص٩٤.

(٣) الزوراء، العدد ١٣٠٠، ١٧ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ١٢٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ مالية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٣٢٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٩٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٣٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٣٤٥.

جدول رقم (٢٠)

تقديرات سكان قضاء سامراء ١٨٩١ – ١٩٠٧م

السنة	المسلمون	اليهود	العدد الكلي	عدد المنازل
١٨٧٥	٧٥٧٦	–	–	–
١٨٩١	٦٩١٧	–	–	–
١٨٩٢	٧١٨٧	–	–	–
١٨٩٦	٨٠٤٩	١٧	٨٠٦٦	–
١٨٩٨	٨٦٣٥	٢١	٨٦٥٦	١٧٢٤
١٩٠٠	٨٥٧٦	–	٨٥٧٦	–
١٩٠٥	٨٥٧٦	–	٨٥٧٦	–
١٩٠٧	٩٣٥٨	٨٥	٩٤٤٣	–

إن كل الأرقام التي أوردتها سالنامات ولاية بغداد عن سكان قضاء سامراء، هي أرقام غير دقيقة وبعيدة جداً عن العدد الحقيقي لسكان المدينة، إذ يلاحظ التباين في النسب وعدم الدقة بين سنة وأخرىٰ، فنجد عدد السكان يرتفع في سنة معينة ثم ينخفض في السنة التالية، وهذا يعزىٰ لعدة أسباب من بينها عدم وجود نظام للإحصاء قائم علىٰ أسس علمية، واقتباس الأرقام الواردة في سالنامات ولاية بغداد من سالنامة إلىٰ أخرىٰ، أي تؤخذ أرقام السنة الماضية لتضاف إلىٰ السنة الجديدة مع بعض الإضافات في بعض الأحيان[١].

وعموماً لم يجر في العراق في ظل الحكم العثماني أي إحصاء دقيق للسكان لأسباب عديدة منها فقدان الثقة بين السلطات العثمانية والأهالي، ووجود القبائل البدوية المتنقلة وراء الكلأ والماء التي يصعب ضبط أعداد أفرادها، واعتقاد الأهالي أن الهدف من وراء التعداد السكاني هو لفرض التجنيد الإجباري وجباية الضرائب، فضلاً عن استهجان

(١) ينظر سكان القضاء في عامي ١٩٠٠ و١٩٠٥م.

تسجيل النساء بسبب العادات والتقاليد التي لا تجيز للأجنبي (الغريب) في التعرف على أسماء النساء من أم أو أخت أو زوجة[١].

وفي الإحصائية التي ذكرها الفرنسي فيتال كونيه فأن سكان قضاء سامراء عام ١٨٩٤م قُدر بحوالي (١٥٠٠٠) نسمة، موزعين على (١٢٩٧٠) نسمة من المسلمين، و(٣٠) نسمة من اليهود[٢]. وقد بينت الإحصائية أيضاً أن سكان مركز قضاء سامراء أي مدينة سامراء بلغ (٢٤٧٥) نسمة توزعوا بين (٢٠٠٠) من المسلمين الشيعة، و(٤٧٥) نسمة من المسلمين السنة[٣].

كما ذكر لوريمر إحصاء سكاني لقضاء سامراء مطلع القرن العشرين، وقد بلغ حوالي (١٥٠٠٠) نسمة، وان سكان مركز قضاء سامراء بلغ (٥٠٠٠)[٤].

كما ذكرت بعض الإحصاءات عدداً لسكان قضاء سامراء ففي المدة المحصورة بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٩م قُدر عدد سكان القضاء بحوالي (٨١٠٠٠) نسمة موزعين بين (٧٠٧٠٠) من المسلمين وهم يتوزعون بين (٦٦٥٠٠) من السُنة و(١٤٢٠٠) من الشيعة، و(٣٠٠) يهودي[٥].

ومن الجدير بالذكر أن غالبية سكان قضاء سامراء هم من العشائر العربية وهذه العشائر تقسم إلى قسمين الأول هو العشائر المستقرة وأهمها عشائر البو باز، البو عيسى، البو نيسان، البو بدري، البو عباس، البو اسود، البو دراج، الجبور، البو عجيل. والقسم الثاني العشائر المتنقلة وأبرزها هي عشيرة شمّر[٦].

---

(١) فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، مطابع الجمهور، (الموصل: ١٩٧٥)، ص ٩٨ – ٩٩.

(2) Vital Cuinet, Op. Cit, p 132.

(3) Ibid, p 132.

(٤) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي ج٣، ص ١٠٣٧.

(5) Mer Zamir, Population Statistics of the Ottoman Empire in 1914 and 1919, Middle East studies, Vol. 17, No.1. 1 Jan 1981, p 105.

(٦) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٤.

المبحث الثاني

المؤسسة القضائية في قضاء سامراء

كان النظام القضائي الإسلامي هو السائد في الدولة العثمانية منذ تأسيسها، فقد مارس القضاة أعمالهم استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية في المحاكم الشرعية بإشراف المشيخة الإسلامية في استانبول[١]، وخلال عهد التنظيمات أو الإصلاحات شكلت الدولة العثمانية في عام ١٨٣٨م الأحكام العدلية الذي أوكلت إليه مناقشة اللوائح القانونية[٢]، وفي عامي ١٨٣٩م و١٨٥٦م صدر مرسومان إصلاحيان هما خط شريف كلخانه، وخط همايون، وتم التأكيد فيهما على تحديث النظام القضائي المدني في الدولة العثمانية وفقاً للمفاهيم الأوربية[٣]، وعلى اثر ذلك أصدرت الدولة العثمانية في ١٠ حزيران ١٨٥٨م قانون الجزاء الهمايوني الذي مثل اللبنة الأولى للنظام القضائي المدني العثماني[٤]. وفيما يخص القضاء الحكومي الرسمي[٥] في قضاء سامراء فكان على النحو الآتي:

---

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٤ – ٣٢٥.

(٢) عبد الرحمن عبد الله محمد حسن الصراف، النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير ١٢٤٩ – ١٣٣٧ هـ / ١٨٣٤ – ١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤٤.

(٣) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط١٠، (بيروت: ٢٠٠٦)، ص ١٧٥.

(٤) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٥) إضافة إلى القضاء الحكومي فكان هناك نوعين آخرين من القضاء هما **الأول القضاء العشائري**: وفيه يتم حسم اغلب الدعاوى العشائرية بموجب الأعراف العشائرية بعيداً عن المحاكم العثمانية، ولم تكن الحكومة العثمانية تتدخل في هذه الأعراف التي بها تحسم القضايا العشائرية. والثاني **القضاء الشرعي (الشيعي)**: وفيه كان علماء أو رجال الدين يتولون مهمة القضاء في المشاكل والخصومات، فيتم الفصل في القضايا الشرعية بين الناس، وكان بعض رجال الدين يستطيع إعطاء الحكم حتى وفق الأعراف الاجتماعية والعشائرية فلذلك يكون حكمه نافذاً لدى الجميع. ينظر: محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية =

١- مجلس دعاوى[١] قضاء سامراء :

يكون برئاسة قاضي الشرع وهو احد أعضاء مجلس إدارة القضاء، وعدد أعضائه ثلاثة، فضلاً عن كاتب دعاوى. وكان مجلس دعاوى قضاء سامراء في عام ١٨٧٥م يتشكل من عبد الرزاق أفندي رئيساً وعضوية كل من محمد أغا وعبد اللطيف أغا وعبد الله أفندي، كاتب واحد[٢]. ومن الجدير بالذكر أن مجالس التمييز والدعاوى في ولاية بغداد تم إلغاءها منذ أواخر سبعينات القرن التاسع عشر بعد إعادة ترتيب المؤسسة القضائية في الولاية.

٢- المحاكم المدنية:

ازداد اهتمام الدولة العثمانية بالقضاء منذ مطلع القرن التاسع عشر للميلاد حينما قام السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩) بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على أجهزة وأنظمة الدولة العثمانية كان من بينها القضاء اذ أصدر السلطان محمود الثاني مجموعة من القرارات تعلقت بإصلاح القضاء كان منها قانون منع بموجبه إصدار أحكام الإعدام من قبل الباشاوات أو حكام الإيالات العثمانية، وإلغاء حق انتزاع ومصادرة الثروات الخاصة من قبلهم إلا بقرار من القضاء[٣].

وقد واصل السلاطين العثمانيين ما قام به السلطان محمود الثاني وساروا على خطاه في الإصلاحات، فأصدروا مجموعة من القوانين والمراسيم منها خط شريف كلخانة عام

= وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩- ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٦.

(١) ارتبط مجلس دعاوى القضاء بمجلس تمييز حقوق وجنايات لواء بغداد، وكانت أهم أعمال مجلس التمييز هي النظر في الدعاوي التي ترد من مجلس تمييز الحقوق في الأقضية ومنها قضاء سامراء، التي لم يستطع مجلس القضاء الحكم فيها بعد استئناف أصحابها. ينظر: الدستور، مج١، ص ٣٨٨.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ١٩١.

١٨٣٩م وخط همايون عام ١٨٥٦م اللذان أصدرهما السلطان عبد المجيد عام ١٨٣٩م، وقانون الولايات الذي أصدره عبد العزيز عام ١٨٦٤م[١] وبموجبه تم تشكيل مؤسسات قضائية مدنية في الولايات والألوية والاقضية، فضلاً عن المحاكم الشرعية الموجودة في الولايات العثمانية[٢]. وكانت محكمة بداءة قضاء سامراء هي المؤسسة القضائية الرسمية الوحيدة في القضاء، وكان كادرها الوظيفي يتألف من رئيس للمحكمة وعضوين، ومعاون محقق، وكاتبين وعلىٰ النحو الآتي[٣]:

جدول رقم (٢١)

الملاك الوظيفي لمحكمة بداءة قضاء سامراء ١٨٨١ - ١٩١١م

السنة	رئيس (قاضي القضاء)	عضو	عضو	معاون محقق	كاتب أول	كاتب ثاني
١٨٨١	أمين أفندي	حمدي أفندي	محمود أفندي	محمد أفندي	إسماعيل أفندي	أمين أفندي

(١) آدم وهيب النداوي وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، مطبعة العاتك، ط٢، (القاهرة: ٢٠٠٧)، ص٢٤٨ - ٢٥٠.

(٢) الدستور مج ١، ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨.

١٨٨٢	=	=	=	=	سعيد بك	محي الدين أفندي
١٨٨٣	=	=	=	=	ولي الدين بك	=
١٨٨٤	عبد اللطيف أفندي	ملا عبد الله	عبد الغني أفندي	سعيد أفندي	علي زيور أفندي	=
١٨٨٥	=	=	=	شمس الدين أفندي	=	عباس أفندي
١٨٩١	حسين أفندي	عبد اللطيف أفندي	محمود أفندي	محمد أمين أفندي	كاظم أفندي	إبراهيم أفندي
١٨٩٢	محمود فوزي أفندي	سعيد أفندي	طالب أفندي	سليمان أفندي	محمد صديق أفندي	=
١٨٩٣	=	=	=	=	=	=
١٨٩٤	عبد الله أفندي	حمدي أفندي	=	=	عارف أفندي	محمد وهبة أفندي
١٨٩٦	=	=	=	=	محمود نديم أفندي	خطاب أفندي
١٨٩٧	عبد اللطيف أفندي	=	=	=	مجيد أفندي	=
١٨٩٨	=	=	احمد أفندي	عبد الله أفندي	مصطفى أفندي	=
١٨٩٩	=	=	=	سليمان أفندي	=	عبد الوهاب أفندي
١٩٠٠	=	محمد فتح الله أفندي	=	=	=	=

١٩٠١	معروف أفندي	=	حمدي أفندي	=	=	=
١٩٠٥	عبد الرزاق أفندي	طالب أفندي	عبد الرزاق أفندي	محمد نوري أفندي	=	محمود أفندي
١٩٠٦	عباس صبري أفندي	حمدي أفندي	=	=	=	=
١٩٠٧	عبد اللطيف أفندي	احمد أفندي	=	=	احمد أفندي	=
١٩١١	احمد عزت أفندي	طالب أفندي	محمد مهدي أفندي	حسين أفندي	عبد الله أفندي (رئيس الكتاب)	لا يوجد

أما أهم التغيرات التي طرأت على الملاك الوظيفي لمحكمة بداءة القضاء فهي منذ عام ١٨٩٦م إذ تم إضافة موظف جديد هو (مباشر المحكمة) وقد شغل محمد أغا هذه الوظيفة بين عامي ١٨٩٦ - ١٩٠٠م[١]. وبين عامي ١٩٠١ - ١٩٠٥م شغلها عباس أغا[٢]. وفي عام ١٩١١م شغلها محمود أفندي[٣]. وفي عام ١٩٠٧م أضيف موظف خدمة إلى ملاك محكمة القضاء وقد شغل هذه الوظيفة حمد أغا[٤]، وفي عام ١٩١١ شغلها شفيق أغا[٥].

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١.

(٢)سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٨.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٨.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

وغالباً ما يتم نقل موظفي الملاك القضائي بين أقضية ولاية بغداد، فمثلاً في عام ١٩١٤م تم نقل معاون محقق محكمة بداءة سامراء حميد بك إلى قضاء خانقين، وتم تعيين بدلاً عنه احمد أفندي الذي كان يعمل كاتباً في محكمة بداءة قضاء الكاظمية[١]. كما تم تعيين عبد الرحمن أفندي كاتباً ثانياً في محكمة قضاء سامراء، بعد أن تم نقله من وظيفته السابقة في قضاء الكاظمية وكانت في قلم محكمة الاستئناف[٢].

٣- المحكمة الشرعية:

أما المحكمة الشرعية في قضاء سامراء فيبدو أنها تشكلت أواخر العهد العثماني وتحديداً في عام ١٩١١م، إذ لم تورد سالنامات ولاية بغداد هيكلها التنظيمي إلا في ذلك العام[٣]، وكانت هذه المحكمة تصدر أحكامها على وفق المذهب الحنفي باعتباره المذهب الرسمي للدولة العثمانية[٤].

وقد اعتمدت المحكمة في إصدار أحكامها على الأحكام الشرعية التي تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية على وفق ما جاء به الفقه الحنفي، وقانون نامه، والعرف[٥]. والمحكمة الشرعية كانت تنظر في الدعاوى التي تختص بالأحوال الشخصية كدعاوى الطلاق والنكاح والنفقة والحضانة و الحرية والرق والقصاص والدية والجروح أو تلف الأعضاء ودية الجنين والوصية والميراث[٦].

---

(١) الزوراء، العدد ٢٤٦٦، ٤ رجب ١٣٣٢هـ.

(٢) الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٤) هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد حسين القيسي، ج١، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، (دمشق: ١٩٩٧)، ص٧.

(٥) جاسم محمد حسن العدول، المحاكم والقضاء، موسوعة الموصل الحضارية، مج ٤، (الموصل: ١٩٩٢)، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٦) عبد الرحمن عبد الله محمد حسن الصراف، المصدر السابق، ص ٨٥ - ٨٧.

أما الهيكل الإداري للمحكمة الشرعية في قضاء سامراء عام ١٩١١م فكان يتألف من رئيس كتاب هو عبد الوهاب أفندي، وكاتب ثاني هو حليم أفندي، ومباشر كان محمود أفندي[١]. وفي عام ١٩١٥م أشارت السالنامة العلمية التي أصدرتها مشيخة الإسلام إلى أن القاضي الشرعي في قضاء سامراء هو عبد الوهاب أفندي[٢]، ومفتي القضاء هو عباس حلمي أفندي[٣].

المبحث الثالث

دائرة الأوقاف في قضاء سامراء

صدر نظام إدارة الأوقاف في ١ كانون الأول ١٨٦٣م، وأكدت بنوده على المحافظة على الأموال والممتلكات الوقفية عن طريق ضبط السجلات وتدقيقها كل ثلاثة أشهر، وكانت الدولة تقوم بإجراء المحاسبات لمديري الأوقاف في الأول من شهر آذار من كل عام، أما وظيفة مدير الأوقاف فهي تحصيل أموال الأوقاف وإرسالها إلى الخزينة وإدارة حسابات الواردات والمدفوعات، واستيفاء الرسوم العائدة للخزينة، والإشراف على أعمال أعمار وترميم الأوقاف[٤]، ونتيجة لرغبة الدولة في تنظيم أمور الأوقاف شكلت وزارة خاصة بالأوقاف، وفي عام ١٨٦٣م صدر نظام إدارة الأوقاف، وفي عام ١٨٧٠م حدد الأشخاص الذين يحق لهم الإشراف على الأوقاف[٥].

ووفقاً لدفاتر الأوقاف في ولاية بغداد فأن أوقاف قضاء سامراء المسجلة في وزارة الأوقاف العثمانية فهي كل من وقف العتبة العسكرية أو مرقدي الإمامين علي

---

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٢) تم تعيينه قاضياً في سامراء في تموز عام ١٩١٤م. ينظر: الزوراء، العدد ٢٤٧٨، ٢٨ رمضان ١٣٣٢هـ.

(٣) علمية سالنامة سي، لسنة ١٣٣٤ه، ص ٢٢١.

(٤) الدستور، مج ١، ص ٤٠٥.

(٥) الدستور، مج ٢، ص ١٢٤ - ١٤٤؛ ١٥١ - ١٥٣.

الهادي والحسن العسكري عليهما السلام، وقف المهدية (وقف الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف)، وقد أوردت سالنامات ولاية بغداد أسماء بعض موظفي الأوقاف في قضاء سامراء، فكان كليدار العتبة العسكرية منذ عام ١٨٩٦م وحتىٰ عام ١٩٠٧م هو الكليدار سيد علي أفندي[١]. كما أشارت سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٧م إلىٰ أن رئيس الخَدَمَة في العتبة العسكرية هو سيد حمدي أفندي[٢]. ومن الجدير بالذكر أن موظفي الأوقاف في قضاء سامراء وفقاً لما ورد في دفتر أوقاف ولاية بغداد لشهر آذار من عام ١٩٠١م كانوا علىٰ النحو الآتي[٣]:

جدول رقم (٢٢)

موظفو الأوقاف في قضاء سامراء عام ١٩٠١م

الوقف	الموظف	الوظيفة	الراتب الشهري / قرش
العتبة العسكرية أو مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام	السيد علي أفندي	الكليدار	٢٥٥٠
	السيد محمد أفندي	رئيس الخدمة	١٠٥٠
	سيد عبد الله	خادم	٣٦٠
	علي	=	٣٦٠

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(3) BOA, EV.d, 29259, s, 31.

	خليل	=	٣٦٠
	محمد	=	٣٦٠
	عبد الجبار	=	٣٦٠
	عبد الله	=	١٧٣٠
	عبد اللطيف	=	٣٦٠
	سيد حبيب	=	٣٦٠
	بنيان	=	٣٦٠
	عبد الخالق	=	٣٦٠
	سيد علي	=	٣٦٠
	علي بن جدوع	=	٣٦٠
	راتب الخادم سيد علي	=	٣٦٠
	راتب الخادم سلمان	=	٣٦٠
	راتب الخادم سيد سعود	=	١١٥٢
وقف الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف جامع قصبة سامراء	الشيخ هيبة الله أفندي	الإمام والخطيب	١٥٠٠
	راتب المؤذن محمد	المؤذن	٧٥٠
	صالح	المشرف على الأباريق	٦٠٠

المبحث الرابع
التمثيل الدبلوماسي الإيراني في سامراء

كانت إيران (الدولة القاجارية) الدولة الوحيدة التي اتخذت من التشيع مذهباً رسمياً، لذلك فقد أبدت اهتماماً كبيراً بشيعة العراق، تجلت مظاهر ذلك الاهتمام من خلال العدد الكبير من ممثليها الدبلوماسيين العاملين في معظم المدن التي يتركز فيها الشيعة في العراق.

ولا يمكن تحديد تأريخ دقيق لبداية التمثيل الدبلوماسي الإيراني في العراق، إلا أن إيران احتفظت بممثلها القنصلي في بغداد منذ مدة طويلة[١]، وبموجب المادة السابعة من معاهدة أرضروم التي عُقدت بين الدولتين العثمانية والقاجارية في عام ١٨٤٧م، تعهدت الأولى بالاعتراف بالقناصل الذين قد تُعينهم الثانية في الأراضي التابعة للدولة العثمانية ومنها العراق[٢].

كما تعهدت الدولة العثمانية باحترام جميع الامتيازات التي للدبلوماسيين الإيرانيين حق التمتع بها بناءاً على صفتهم الرسمية الممنوحة لقناصل الدول الأخرى[٣]، وقد أكدت الاتفاقية المعقودة بين الدولة العثمانية وإيران في عام ١٨٧٥م تلك الامتيازات[٤].

وكانت لإيران علاقات طيبة مع بعض زعماء المؤسسة الدينية في النجف

---

(١) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٧، ص ٣٩٥٩.

(٢) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦)، ص ٦٥.

(٣) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٤، ص ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩.

الأشرف أمثال المرجع الديني الشيخ جعفر كاشف الغطاء[١]، الذي توسط بين الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية، ونجح في إطلاق سراح الأسرى العثمانيين، بعد أن فشلت كل الوسائط التي استعملتها الدولة العثمانية لأجل ذلك، الأمر الذي مهد السبيل لعقد الصلح بين الدولتين بوساطة الشيخ موسى نجل الشيخ جعفر كاشف الغطاء، ولذا لُقّب بـ (**مصلح الدولتين**)[٢].

وكان لإيران قنصليتان عامتان في العراق إحداهما في بغداد والثانية في البصرة وهما بإشراف قنصل عام[٣]. إضافة إلى ممثلين قنصليين في مدن النجف، وكربلاء، والكاظمية، وسامراء، والسليمانية، والعمارة، والحلة، والكوت، ومندلي، وسوق الشيوخ[٤]، وقد

---

(١) الشيخ جعفر بن خضر بن يحيى المالكي النجفي (١٧٤٣ – ١٨١٣م)، فقيه أصولي ولد في النجف الأشرف وتتلمذ على يد الشيخ محمد مهدي الفتوني والمولى محمد باقر الوحيد البهبهاني والسيد محمد مهدي بحر العلوم، تخرج عليهم واستقل بالتدريس، حتى صار زعيماً للمؤسسة الدينية في النجف الأشرف، من أبرز مؤلفاته كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الإخباريين، العقائد الجعفرية. لمزيد من التفاصيل ينظر: عادل مدلول علي الموسوي، الشيخ جعفر كاشف الغطاء ودوره الفكري والسياسي في تاريخ العراق ١٧٤٣ – ١٨١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦، ص ص ١٨، ٨٩ – ٩٢.

(٢) وليد عبد الحميد خلف الأسدي، مدرسة النجف وأبعادها العلمية والفكرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العربي، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢١٣ – ٢١٤.

(٣) دولت علية عثمانية، خارجية نظارت جليلة سنك، سالنامة سيدر لسنة ١٣٠٦هـ، أيكنجي دفعة أوله رق، ده طبع أولنمشدر، ص ٤٤٨ – ٤٥٢؛ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٧، ص ص ٣٩٥٩، ٣٩٦١؛ المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ١٠٨٥.

(٤) سالنامة دولت علية عثمانية، لسنة ١٣١٥هـ، ص ٦٣٢ – ٦٣٣؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص، اللي دردنجي سنة ١٣١٦، أستانبول، عالم مطبعة سي، أحمد أحسان وشركاسي ومحمود بك مطبعة سي، ص ٧٦٤ – ٧٦٥؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٧هـ، اللي بشنجي سنة، در سعادت مطبعة أحمد إحسان، ص ٧٣٠ – ٧٣١؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٨هـ، اللي التنجي سنه، دار الخلافة العلية، ص ٧٧١.

ترأس أولئك الممثلين القنصليين القنصل العام في بغداد[١].

وقد جاء اهتمام إيران بمدينة سامراء بوصفها من مدن العتبات المقدسة التي يزورها سنوياً الآلاف من الإيرانيين، لذلك كان من الضروري إيجاد ممثل دبلوماسي إيراني في المدينة لرعاية ومتابعة شؤون هؤلاء الزوار. ومن الجدير بالذكر أن الزوار الإيرانيين كانوا يتعرضون في بعض الأحيان إلى أعمال السلب ففي عام ١٨٧١م تعرض الزوار الإيرانيون وهم في طريقهم إلى سامراء إلى حادثة سلب، فأرسل قائممقام سامراء قوة عسكرية إلى موقع الحادثة لمحاسبة المعتدين وإعادة الأموال المسلوبة[٢]. كما تعرض الزوار الإيرانيون أيضاً إلى هجمات عشيرة الهماوند الكردية في عام ١٩٠٠م[٣]. وكانت السلطات العثمانية تتدخل في مواقف كثيرة لمنع التجاوزات بحق الزوار الإيرانيين، ففي عام ١٩٠٧م، أستدعى قائممقام سامراء عبد العزيز القصاب عدداً من خدمة المراقد المقدسة في المدينة، ممن كانوا يسيئون معاملة أولئك الزوار، وحذرهم من مغبة الاستمرار في تلك المعاملة[٤].

ووفقاً للسالنامات العثمانية العمومية فأن التمثيل الدبلوماسي الإيراني في سامراء قد بدأ منذ عام ١٨٨٧م، وقد شغل احمد بك وكالة القنصلية الإيرانية في سامراء للمدة ١٨٨٧ - ١٨٩٢م[٥]. وبين عامي ١٨٩٣ - ١٩٠٨م تولى محمود بك وظيفة وكيل

---

(١) جاسم محمد حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٢) الزوراء، العدد ٢٠٦، ١١ شوال ١٢٨٨هـ.

(٣) ميجر سون « ميرزا غلام حسين شيرازي »، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ترجمة فؤاد جميل، ج١، ط١، مطابع الجمهورية، (بغداد: ١٩٧٠)، ص ٢٢٩.

(٤) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦١.

(٥) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٥هـ، ص ٣٦٣؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٦هـ، ص ٧٦٨؛ سالنامة وزارة الخارجية العثمانية لسنة ١٣٠٦هـ، ص ٤٥٢؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٠٧هـ، ص ٨٧٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٩هـ، قرق يدنجي سنه، در سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٨٩٦.

القنصل في سامراء[1].

(١) سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٩٣٤؛ سالنامة الدولة العثمانية لسنة ١٣١٢هـ، ص ٩٥٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٣هـ، اللي برنجي سنه، در سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٩٩٤؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣١٧هـ، ص ٧٣١؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣١٨هـ، ص ٧٧٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٩هـ، اللي يدنجي سنة، دار الخلافة العلية، طاهر بك مطبعة سي، ص ٨٤٤. سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٠هـ، ص ٨٦١؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢١هـ، ص ٩٢٦؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٢هـ، ص ٩٤٤؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٣هـ، التمش برنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان، ص ١٠١٨؛ سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٤هـ، التمش ايكنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان، ص ١٠٨٢؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٠٨٢؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ، ص ١٠٨٢.

الفصل الرابع

الخدمات العامة في قضاء سامراء

المبحث الأول

التعليم في قضاء سامراء

تمهيد:

كانت الكتاتيب هي المرحلة الدراسية الوحيدة لتعليم الصبيان في العهد العثماني قبل أن تقوم الدولة العثمانية باستحداث التعليم الحديث وذلك في أواسط القرن التاسع عشر [١]. وعدت الكتاتيب في ولايات العراق الثلاث خلال العهد العثماني الأساس التعليمي الوحيد الذي اعتمدت عليه الدولة اعتماداً يكاد يكون كلياً في تقديم الخدمات التعليمية في المستوى الأولى حتى إلى ما بعد قيامها بتأسيس المدارس الحديثة[٢].

وكان التعليم في الكتاتيب مجانياً فقد كان بعض الأثرياء أو بعض رجال الدولة من قضاة أو ولاة أو غيرهم، يخصصون أوقافاً معينة لتصرف منها أجور معلمي الكتاتيب وأحيانا ما يلزم تلاميذها من نفقات غذاء أو لباس، لاسيما الأيتام والفقراء، أما إذا كان منشأ (الكُتاب) هو الشيخ أو الملا نفسه فإنه كان يتقاضى عن كل طفل أجرة زهيدة يتسلمها كل يوم خميس من الأسبوع لذلك تعرف بـ(الخميسية)، وتقام الكتاتيب عادة بالقرب من المساجد أو في المساجد نفسها[٣]. ولا يتعدى التعليم في الكتاتيب على تعلم

---

(١) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ - ١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط١، (بغداد: ١٩٥٩)، ص ٦١.

(٢) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩- ١٩١٨م، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص٨٠.

(٣) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج٢، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية، (استانبول: ١٩٩٩)، ص ٣٠٩.

القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ الدين الإسلامي وقواعد الحساب الأولية، والخط العربي[١].

وقد أقدمت الدولة العثمانية على إغلاق هذه الكتاتيب بحجة مخالفتها للشروط الصحية، وان التعليم فيها لا يتم على الأصول المرعية[٢].

أولاً: التعليم الحكومي:

أصدرت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد مرسومان إصلاحيان هما خط شريف كولخانة وخط شريف همايون وفيهما تم التأكيد على أن من واجبات الدولة هو قيامها بتحمل تكاليف التعليم[٣]، وقد شكلت الحكومة العثمانية في عام ١٨٤٥م لجنة سباعية كلفت بدراسة حالة المدارس في الدولة وتقديم التوصيات اللازمة لتنظيم ونشر ورفع مستوى التعليم فيها، وبعد عام واحد قدمت اللجنة تقريرها، وعلى أثره أصدرت الحكومة العثمانية في عام ١٨٤٦م قانون إصلاح النظام التعليمي في الدولة العثمانية الذي نص على تولي الحكومة مهمة الأشراف على التعليم بدلاً من رجال الدين وذلك عن طريق تأسيس مجلس دائم للمعارف برئاسة وزير الخارجية العثماني، كما نص القانون على مجانية التعليم، وتعيين معلمين أكفاء بدلاً من رجال الدين[٤].

أصدر السلطان عبد المجيد بناءً على توصيات اللجنة السباعية قراراً بتشكيل ديوان المعارف العمومية[٥] ومهمته هي الإشراف على شؤون التعليم في مناطق المختلفة، وقد

---

(١) عبد الكريم العلاف، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة: ١٩٨٢)، ص ٤٨.

(٣) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٨م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، ص ٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(5) Stanford J. Shaw, Op.Cit, PP 106 - 111.

تحول هذا الديوان إلى وزارة المعارف التي تولت مهمة التي تحديد الضوابط والأصول القانونية للشروع بتأسيس المدارس الابتدائية، والرشدية (المتوسطة) والإعدادية والكليات[١]. وفي عام ١٨٦١م شكلت وزارة المعارف العثمانية لجنة متخصصة مهمتها تطوير التعليم الرسمي والبدء بتعليم البنات، وفي عام ١٨٦٩م أصدرت الدولة العثمانية قانون المعارف[٢].

١- المدارس الابتدائية:

على الرغم من القانون الأساسي العثماني (الدستور) لعام ١٨٧٦م نص في مادته (١١٤) على إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي لجميع رعايا الدولة العثمانية[٣]، إلا أن هذه المادة لم يتم تطبيقها في ظل ظروف الدولة العثمانية الاجتماعية وأوضاعها المالية آنذاك[٤].

أما عن مدة الدراسة في المدارس الابتدائية فكانت (٤) أعوام طبقاً للمادة السادسة من قانون المعارف وهي على مستوى أربعة صفوف[٥]، غير أن هذه المدة صارت (٣) أعوام في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٦]. وقد حدد قانون المعارف أعمار التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس، إذ حددت أعمار التلاميذ الذكور المقبولين بين (٧ - ١١) عام، أما الإناث فقد حدد عمرهن بين (٦- ١٠) عام[٧].

اختلفت المعلومات الواردة في السالنامات العثمانية بشأن تأسيس أول مدرسة ابتدائية في قضاء سامراء فالسالنامات الخاصة بولاية بغداد أشارت إلى وجود المدرسة

---

(١) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ٣٢ - ٣٣.

(٣) القانون الأساسي، طبُع بنفقة أمين الخوري، مطبعة الأدبية، (بيروت: ١٩٠٨)، ص ١٣.

(٤) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٥) جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٨٩)، ص٢٤.

(٦) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة: ١٩٤٩)، ص ٦.

(٧) الدستور، مج٢، ص ١٥٧.

في عام ١٨٨١م، وكان المعلم فيها هو إبراهيم أفندي[١]. أما سالنامات وزارة المعارف العثمانية فقد أشارت إلى أن فتح أول مدرسة ابتدائية في قضاء سامراء كان في عام ٢٥ حزيران ١٨٩٤م[٢].

وفي عام ١٨٩٩م تم فتح مدرستين ابتدائيتين في قضاء سامراء تقعان ضمن الأملاك السَّنِيَّة السلطانية الأولى في قرية الدجيل، والثانية في قرية سميكة[٣]، وكان علي أفندي معلماً لمدرسة بلد الابتدائية بين عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٧م[٤]، أما معلم مدرسة سميكة الابتدائية فهو رمضان أفندي بين عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٥م[٥]، وشفيق أفندي بين عامي ١٩٠٦ - ١٩٠٧م[٦]. وفيما يأتي جدول بأسماء معلمي مدرسة سامراء الابتدائية وعدد الطلبة فيها[٧].

---

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦.

(٢) سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٦هـ، برنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة، ص ٩٧٣.

(٣) سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٩هـ، دردنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة، ص٤٨١ - ٤٨٢.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٢٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٧٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٤٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٣٣.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٢٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٩٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٧٩.

(٦) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٤٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٣٣.

(٧) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٢٠٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠.

جدول رقم (٢٣)

معلمو مدرسة سامراء الابتدائية وعدد طلابها ١٨٩٦ - ١٩١١م

السنة	اسم المعلم	عدد الطلبة
١٨٩٦	علي أفندي	١٠٨
١٨٩٧	محمد سعيد أفندي	١٠٨
١٨٩٨	خلف أفندي	١٠٤
١٨٩٩	خلف أفندي	١٠٤
١٩٠٠	خلف أفندي	١٠٤
١٩٠١	خلف أفندي	٨٠
١٩٠٥	رؤوف أفندي	٨٠
١٩٠٦	محمد سعيد أفندي	٨٠
١٩٠٧	محمد سعيد أفندي	٨٠
١٩١١	معلم أول: خليل أفندي معلم ثاني: محمد سعيد أفندي	٨٠

وفي أواخر عام ١٩٠٧م تم تشكيل لجنة سميت بـ (الهيئة الإصلاحية)[١]، كانت برئاسة ناظم باشا[٢]، وعضوية عدد من وجهاء ولاية بغداد، من أجل دراسة حاجة ولاية بغداد من المدارس الجديدة[٣]، وبعد تقديم تلك اللجنة توصياتها إلى الحكومة المركزية في اسطنبول، تم الاتفاق على افتتاح (٢٧) مدرسة ابتدائية للذكور والإناث في ولاية بغداد اعتباراً من عام ١٩٠٩م، كانت نصيب قضاء سامراء منها مدرسة واحدة للذكور تكون

(١) الزوراء، العدد ٢١٥١، ١٩ رمضان ١٣٢٥هـ.

(٢) صار والياً على بغداد في عام ١٩١٠ وقام بعدة أعمال منها دفن الخندق حول بغداد، وإنشاء سدة لحماية بغداد من الغرق، وأسست في عهده غرفة تجارة بغداد، انتهت ولايته في عام ١٩١١. ينظر: منذر جواد مرزه، بغداد وحاكموها عبر العصور، مطبعة الغري الحديثة، (النجف الاشرف: ٢٠٠٧)، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥)، ص ١٥٦.

في ناحية تكريت[١].

وفيما يخص المواد التي كانت تدريس في هذه المدارس فهي القرآن الكريم، والألف باء، والتجويد، وعلم الحال، والقراءة، والإملاء، وتعليم الخط (الكتابة)، والحساب، والصرف العثماني، ومختصر التاريخ العثماني، ومختصر الجغرافية العثمانية، والأخلاق، وحفظ الصحة، وأشياء ومعلومات نافعة[٢].

٢- المدارس الرشدية (المتوسطة):

يرجع تاريخ هذه المدارس في الدولة العثمانية إلى عام ١٨٤٧م، وكان الهدف من فتحها هو الحاجة لوجود مرحلة فاصلة بين الكتاتيب ومؤسسات التعليم الرسمية، لذا سميت بالرشدية للدلالة على مرحلة الرشد عند طلبتها، وقد نص قانون المعارف في المادة (١٨) على فتح مدارس رشدية في كل قصبة يزيد عدد دورها على (٥٠٠) دار من المسلمين وغير المسلمين[٣].

وكانت مناهج المدارس الرشدية تتضمن مبادئ العلوم الدينية ويدرس فيها القرآن الكريم والتجويد وبعض العلوم الدينية، وقواعد اللغة التركية، والإملاء والإنشاء، وقواعد اللغة الفرنسية، وقواعد اللغة الفارسية، قواعد اللغة العربية، والحساب، والرسم، ومبادئ الهندسة، والتاريخ، والجغرافية، ومعلومات نافعة[٤].

ومن الجدير بالذكر أن أول مدرسة رشدية في ولاية بغداد افتتحها الوالي مدحت باشا في عام ١٨٧٠م في مدينة بغداد[٥]. أما في قضاء سامراء فقد تضاربت المعلومات

---

(١) الزوراء، العدد ٢١٦٤، ٤ صفر ١٣٢٦هـ.

(٢) نظارت معارف، قرا مكاتب ابتدائية سنة مخصوص، بروغرام ودرس وكتاب جدولي، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة، ١٣١٧، ص ٢ - ١٨.

(٣) الدستور، مج٢، ص ١٥٩.

(٤) سالنامة نظارت معارف لسنة ١٣١٦هـ، ص ٣٥٨.

(٥) عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج ٨، ص٢٠٦.

الواردة في السالنامات العثمانية، فقد أشارت سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٨٨٠م إلى وجود مدرسة رشدية في قضاء سامراء وكان المدرس الذي يعمل بها هو علي أفندي[١]. وهذا ما أشارت له سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٢م[٢].

أما سالنامات وزارة المعارف العثمانية فقد حددت تاريخاً لتأسيس أو فتح المدرسة الرشدية في قضاء سامراء وهو ٢٥ حزيران ١٨٩٤م[٣]. ومن الجدير بالذكر أن جريدة الزوراء أشارت في عام ١٨٧٣م إلى أن السلطات الحكومية في قضاء سامراء ممثلة بالقائممقام لطف الله بك كانت تعمل على ترميم بناية الجامع الواقع في محلة الشرقية من المدينة لجعلها بناية للمدرسة الرشدية في القضاء، وأنها سوف تقوم بمخاطبة الولاية لتعيين مدرس في هذه المدرسة وتزويدها بالمناهج الدراسية[٤]. ويبدو أن فتح هذه المدرسة تأخر حتى أواخر سبعينات القرن التاسع عشر. وفيما يأتي جدول بأسماء معلمي مدرسة سامراء الرشدية وعدد الطلبة فيها [٥].

---

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٩٨هـ، ص ٢٨٢.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨.

(٣) ينظر مثلًا: سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٧هـ، ايكنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة، ص ١٠٧٢ – ١٠٧٣.

(٤) الزوراء، العدد ٤٠٩، ٧ ذي القعدة ١٢٩٠هـ.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ – ١٣١٤هـ)، ص ٢٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢١٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ٢٠٠؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١١٠؛ سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣٢١هـ، التنجي دفعة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، عصر مطبعة سي، ص ٤١٠.

جدول رقم (٢٤)

معلمو المدرسة الرشدية في قضاء سامراء وعدد طلابها ١٨٨٠ - ١٩١١م

السنة	المعلم الأول	المعلم الثاني	عدد الطلبة
١٨٨٠ - ١٨٩٧	علي أفندي	-	٣١
١٨٩٨	محمد سعيد أفندي	-	٢٦
١٨٩٩	محمد أفندي	-	٢٦
١٩٠٠	محمد أفندي	-	٣٠
١٩٠١	عارف حكمت أفندي	عبد الفتاح أفندي	٢٥
١٩٠٣	محمد علي أفندي	عبد الفتاح أفندي	٢٥
١٩٠٥	علي أفندي	عبد الفتاح أفندي	٢٠
١٩٠٦	عبد اللطيف أفندي	عبد الفتاح أفندي	١٢
١٩٠٧	عبد الفتاح أفندي	صبري أفندي	٢٥
١٩١١	عبد الرحمن أفندي	حسن أفندي	٢٥

ثانياً: التعليم الديني:

أما بالنسبة للتعليم الديني في قضاء سامراء فتمثل بوجود مدرستين دينيتين الأولى للشيعة والثانية للسُنة. تأسست المدرسة الأولى والتي تسمى بالمدرسة الجعفرية من قبل المرجع الديني السيد المجدد محمد حسن الشيرازي في عام ١٨٧٥م حينما استقر في سامراء ببناء أول مدرسة دينية في المدينة، بهدف تأسيس حوزة علمية مشابهة للحوزات العلمية في النجف وكربلاء. كانت هذه المدرسة في بداية الأمر عبارة عن خان تم بناؤه لاستراحة الزائرين المتوجهين للعتبات المقدسة في سامراء، وهذا الخان كان يملكه الحاج عبد الكريم كبة البغدادي، وقد اشتراه السيد المجدد الشيرازي من مالكه. يضم الخان (١٧) غرفة، وقد قام المرجع الشيرازي بعمارته وتوسعته حتى صارت المدرسة تتألف من طابقين ومساحتها من الشمال إلى الجنوب ما لا يقل عن خمسين خطوة ومن

الغرب إلى الشرق حوالي أربعة وأربعين خطوة، وارتفاعها سبعة أمتار، وقد بنى بداخلها (٧٥) غرفة، وقد توسعت هذه المدرسة حينما قام المرجع الشيرازي ببناء مدرسة أخرى ملاصقة لها من الجهة الشرقية تضم (١٥) غرفة، كما احتوت المدرسة على ثلاثة سراديب يسكن فيها (٢٠٠) طالب، وعين لهم رواتب شهرية من الموارد المالية المخصصة لتمويل المدرسة الدينية، ونتيجة لهذا الاهتمام الذي حظيت به هذه المدرسة فقد صارت اكبر مدرسة دينية من حيث المساحة والحجم[١].

اهتم السيد المجدد الشيرازي بهذه المدرسة وقام بتوسعتها وتجديد بنائها في عام ١٨٧٩م حينما تبرع مقلّدي المجدد الشيرازي وهو التاجر الحاج مصطفى صالح كبة البغدادي بشراء عدد من الدور وإلحاقها بالمدرسة فصارت ذات مساحة كبيرة قادرة على استيعاب أعداد الطلبة المتوافدين على حوزة سامراء بعدما علموا بأن السيد المجدد الشيرازي قد قرر البقاء في المدينة[٢]. وقد ازداد عدد طلبها حتى وصل في عام ١٨٩٢م إلى (٥٠٠) طالب[٣].

أما أبرز أساتذة هذه المدرسة فهم كل من السيد المجدد محمد حسن الشيرازي، والميرزا محمد تقي الشيرازي[٤]، والسيد إسماعيل الصدر[٥]، والشيخ محمد حسين

---

(١) ذبيح الله المحلاتي، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٣.

(٢) يونس إبراهيم السامرائي، دليل سامراء، منشورات البصري، ط١، (بغداد: ١٩٦٣)، ص ١٧٤.

(3) BOA, Y. MTV, 73 / 71, 9 C. 1310.

(٤) محمد تقي الشيرازي: هو الميرزا محمد تقي بن الميرزا محب بن علي بن أبي الحسن الميرزا محمد علي، ولد في مدينة شيراز عام ١٨٥٤م وتتلمذ على يد أساتذتها، ثم سافر إلى سامراء لحضور درس السيد المجدد الشيرازي، وقد صار الميرزا الشيرازي من أهم أركان بحث المجدد الشيرازي لتفقهه واتساع معرفته العلمية وبقي يمارس التدريس حتى وفاة المجدد الشيرازي بل تسلم المرجعية الدينية من بعده في مدينة سامراء، وكانت تربط الميرزا الشيرازي بالمجدد الشيرازي علاقة مصاهرة، توفي عام ١٩٢٠م، ومن أهم أثاره الفقهية حاشية على مكاسب الشيخ الأنصاري. لمزيد من التفصيل ينظر: كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، مطبعة برهان، ط١، (قم: ١٣٨٥هـ. ش)، ص ١٤٣ - ١٨٣.

(٥) إسماعيل الصدر: هو إسماعيل بن صدر الدين محمّد بن صالح الموسوي العاملي، وينتهي نسبه إلى إبراهيم =

النائيني[١]، والسيد محمد حسن الموسوي الشيرازي[٢].

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة العلمية (السُنّية) التي تأسست في عام ١٨٩٦م وعهد بإدارتها إلى الشيخ محمد سعيد النقشبندي[٣]، بهدف تحسين مستوى التربية الدينية

= الأصغر ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام. ولد في عام ١٨٤٢م بمدينة أصفهان، وفي عام ١٨٦٤م سافر إلى مدينة النجف الاشرف لإكمال دراسته الحوزوية، ثمّ سافر إلى مدينة سامراء عام ١٨٩١م استجابة لطلب أُستاذه السيّد المجدد محمد حسن الشيرازي، وبعد وفاة السيد الشيرازي تولّى المرجعية في سامرّاء مدّة سنتين، ثمّ توجّه إلى كربلاء عام ١٨٩٦م، وفي عام ١٩١٥م سافر إلى الكاظمية واستقرّ بها إلى آخر حياته. تُوفّي في شباط ١٩٢٠م بمدينة الكاظمية، ودُفن بجوار مرقد الإمامين الجوادين عليهما السلام في الكاظمية. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه حسن الأمين، مج ٣، دار التعارف للمطبوعات، (بيروت: ١٩٨٣)، ص ٤٠٤.

(١) محمد حسين النائيني: هو محمد حسين بن الميرزا عبد الرحيم، ولد في بلدة نائين بأصفهان في عام ١٨٦٠م وتتلمذ على يد أساتذتها، وفي عام ١٨٨٥م سافر إلى مدينة سامراء للاستفادة من أستاذه الأكبر المجدد الشيرازي، كان كاتباً ومحرراً خاصاً بالسيد المجدد الشيرازي، وبعد وفاته بعامين انتقل إلى مدينة النجف الاشرف وبقي فيها حتى وفاته عام ١٩٣٦م، من مؤلفاته رسالة الصلاة في المشكوك، تعليقة على العروة الوثقى، ذخيرة العباد، منية الطالب، فؤائد الأصول، تنبيه الأمة وتنزيه الملة (في وجوب اقامة النظام الدستوري). ينظر: عبد الهادي الحائري وآخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، تعريب محمد حسين حكمت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠١٢)، ص ص ٩، ١٦٧، ٢٥١.

(٢) محمد حسن الموسوي الشيرازي: هو السيد محمد حسن بن السيد ربيع بن السيد علي بن محمد الموسوي الشيرازي: ولد في شيراز عام ١٨٣٥م، وقد انتقل مع والده في سن العاشرة من مدينة شيراز إلى مدينة الحلة، وقد حظي والده بمكانة رفيعة في الحلة بسبب امتهانه مهنة طب العيون، وبعد وفاة والده في عام ١٨٥٨م، انتقل السيد محمد حسن الموسوي إلى مدينة كربلاء لدراسة الفقه والأصول، كما عمل على إكمال دراسته في الطب، وكان الأهالي يرسلون بطلبه لمعالجتهم فذاع صيته واشتهر بيتهم، الأمر الذي دفع السيد المجدد الشيرازي في طلبه إلى سامراء، فانتقل إليها غير انه لم يبقى فيها طويلاً، إذ قرر العودة إلى الحلة ومنها انتقل إلى النجف، وقد توفي عام ١٩٠٧م. ينظر: أغا بزرك الطهراني، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، ج ١٣، دار إحياء التراث العربي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ٥٧٧ – ٥٧٨.

(٣) محمد سعيد النقشبندي: هو محمد سعيد بن عبد القادر بن الشيخ عبد الغني بن شبيب بن احمد بن علي العبيدي، ولد بمحلة الفضل ببغداد عام ١٨٥١م، وقد درس العلوم الدينية على يد أساتذة عصره، سافر إلى مكة المكرمة واسطنبول، وفي عام ١٨٩٨م نقل إلى التدريس في جامع ابو حنيفة النعمان، وفي عام ١٩١٧م انتمى إلى الطريقة النقشبندية وعين شيخاً ومرشداً في التكية الخالدية، توفي ببغداد عام ١٩٢٠م. ينظر: يونس إبراهيم=

في سامراء من جهة، والحد من تأثير المدرسة الشيعية التي أنشاها السيد المجدد الشيرازي من جهة ثانية[١].

وقد خصصت الدولة العثمانية راتب شهري قدره (١٥٠٠) قرش للشيخ محمد سعيد النقشبندي، مع مبلغ مالي آخر قدره (٥٠٠٠) قرش كبدل طعام للطلبة المقبولين في هذه المدرسة[٢].

وكان أساتذة هذه المدرسة كل من الشيخ محمد سعيد النقشبندي الذي بقي يدرس فيها للمدة ١٨٩٦ - ١٨٩٩م[٣]، والشيخ عباس حلمي القصاب للمدة ١٩٠٠ - ١٩٠٧م[٤]، الشيخ عبد الوهاب البدري منذ عام ١٩٠٧م[٥]، والشيخ عبد الحق شبيب المهداوي، والشيخ داود التكريتي، والشيخ قاسم الغواص، والشيخ محمد حسن الجبوري[٦].

= السامرائي، تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (بغداد: ١٩٨٢)، ص ٢١٠ - ٢١١.

(١) إسحاق نقاش، شيعة العراق، مطبعة أمير، (قم: ١٩٩٨)، ص ٣٥.

(٢) محمد صالح ال السهروردي، لب الألباب، ج٢، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٣٣)، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ - ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣.

(٦) يونس إبراهيم السامرائي، تاريخ علماء سامراء، مطبعة دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦)، ص ١٠.

المبحث الثاني

الصحة

عانت معظم المدن العراقية خلال العهد العثماني من قلة النظافة، وكثرة البرك والمستنقعات التي لم تحاول السلطات العثمانية بذل أي جهد ملموس في ردمها[١]. كما أن هذه المدن افتقرت إلى المياه الصالحة للشرب، إذ كانت مصادر هذه المياه هي الأنهار والآبار داخل البيوت وكلاهما ملوثة[٢]، فضلاً عن عدم وجود نظام لتصريف المياه الثقيلة مما أدى إلى انتشار الجراثيم وتفشي الأمراض الزهرية، وكانت المياه الثقيلة أحياناً تتسرب إلى مياه الأنهار وبالتالي تختلط بمياه الشرب مما أدى إلى نقل الأمراض السارية، وقد تجاوزت هذه الحالة المنازل إلى الأماكن العامة كالخانات والحمامات[٣].

كما أن وقوع العراق على مفترق الطرق وخاصة التجارية منها، وتوافد آلاف الزائرين إليه سنوياً، جعله عرضه للأمراض الوافدة[٤]، كما أن كثير من الأمراض كانت متوطنة فيه ولا يجري علاجها، فمن هذه الأمراض كان الملاريا، والحمى الصفراء، والدزنتري، والتيفوئيد، والجدري، والكوليرا، والانكلستوما والأمراض التناسلية[٥].

بدأ اهتمام الدولة العثمانية بالأوضاع الصحية إذ تم تأسيس أول دائرة للحجر الصحي في عام ١٨٣٨م[٦]، وفي عام ١٨٤٠م أصدرت الدولة العثمانية نظام الكرنتينة أو (الحجر الصحي) وقد نص هذا النظام على تأسيس دوائر الحجر الصحي في كافة

(١) بيير دي فوصيل، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) عبد الحكيم حكمت، المسح الطبي لولاية بغداد سنة ١٨٨٩، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، (زغوان: ١٩٩٧)، ص ١٢١.

(٣) صدى بابل، العدد ٤، ١٣ أيلول ١٩٠٩؛ صدى بابل، العدد ٢٨، ٢٨ تشرين الأول ١٩١٠.

(٤) جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، (بيروت: ١٩٧١)، ص ٢٨٠.

(٥) ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث، ج١، ص ٤٣.

(٦) عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج٧، ص ٥١.

الولايات العثمانية، وإنشاء عدد من المحاجر الصحية عند المنافذ الحدودية ومدن العتبات المقدسة[١].

وقد خلت مدينة سامراء من وجود مستشفىٰ أو مستوصف طوال العهد العثماني، وعلىٰ الرغم من السلطات العثمانية قد وافقت علىٰ فتح مستشفىٰ في قضاء سامراء علىٰ أن تستوفىٰ نفقات إنشائه من تبرعات الأهالي[٢]، غير أن ذلك الأمر لم يتحقق.

ويبدو أن قضاء سامراء كان يعتمد علىٰ خدمات المؤسسات الصحية في مركز ولاية بغداد، وكان أهم تلك الخدمات هي حملات التلقيح ضد الإمراض المعدية في القضاء[٣].

ومن الجدير بالذكر أن نظام الإدارة العمومية لعام ١٨٧١م قد اسند مهمة الإشراف علىٰ المؤسسات الصحية إلىٰ المجالس البلدية التي ضمت في عضويتها طبيباً مختصاً يكون مشرفاً علىٰ الشؤون الصحية في المناطق التابعة لإدارة البلدية[٤]. ومن خلال ما أوردته سالنامات ولاية بغداد فأن قضاء سامراء خلىٰ من وجود أي طبيب فيه حتىٰ أواخر العهد العثماني، إذ تم تعيين طبيب في مجلس إدارة البلدية، فكان هذا الطبيب في عام ١٩١٤م محمد زكريا أفندي[٥]. وفي عام ١٩١٥م ظهر لدينا موظف للصحة ضمن الملاك الوظيفي لبلدية القضاء سامراء كان شاؤل يوسف أفندي[٦].

---

(١) جميل موسىٰ النجار، الإدارة العثمانية، ص ٤٠١.

(٢) الزوراء، العدد ٢١٢٤، ٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٥هـ.

(٣) الزوراء، العدد ٢١٠٥، ١٥ شوال سنة ١٣٢٤هـ.

(٤) الدستور، مج٢، ص ١٨٣.

(٥) الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.

(٦) الزوراء، العدد ٢٥١٦، ٦ رجب ١٣٣٣هـ.

دائرة الحجر الصحي:

أصدرت الدولة العثمانية نظام الكرنتينة (Quarantine) أو ما يعرف بالحجر الصحي في عام ١٨٤٠م[١]، وقد اهتم نظام الإدارة الصحية بالحجر الصحي أيضاً، إذ ألزمت المادة السابعة منه موظفي دوائر الكرنتينة أو الحجر الصحي بوجوب إبلاغ الجهات الرسمية في حالة ظهور الأوبئة والأمراض الفتاكة[٢].

وقد شهدت ولاية بغداد افتتاح العديد من دوائر الحجر الصحي في وحداتها الإدارية، وهذه الدوائر كانت تمارس أعمالها بصورة منتظمة في منتصف القرن التاسع عشر[٣]. وقد عمل والي بغداد مدحت باشا على فتح العديد من دوائر الحجر الصحي في الولاية وخاصة في مدن العتبات المقدسة، وفي بعض المدن الواقعة على طرق الزائرين الإيرانيين للعتبات المقدسة، كما انه أيضاً منع الإيرانيين الراغبين بالحج من المرور بالعراق إلى مكة المكرمة ما لم يتزودوا بشهادة السلامة الصحية من دوائر الحجر الصحي الموجودة على الحدود العراقية – الإيرانية[٤]. وقامت دوائر الحجر الصحي بمهمة فحص السفن والأشخاص ولاسيما الزوار والجنائز وفرضت عليها رسوماً[٥].

وكانت السلطات العثمانية في ولاية بغداد غالباً ما تصدر أوامرها بمنع دخول الزائرين الإيرانيين إلى الولاية في أوقات انتشار الأمراض في إيران كما حدث في شهر تشرين الثاني ١٨٩٣م وبقي قرار منع الزوار بالدخول ساري المفعول حتى شهر حزيران ١٨٩٤م حينما تم إلغاءه وتم السماح للزائرين ولكن ليس دفعة واحدة بل تم تحديد العدد

---

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج٧، ص ٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧١٥

(٣) سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، مطبعة المعرفة، (بغداد: ١٩٥٤)، ص ٨٩.

(٤) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، ص ٧٢.

(٥) الكسندر اداموف، المصدر السابق، ص ١٢٤.

المسموح به للدخول كل يوم[١]. وكان الكادر الوظيفي لدائرة الحجر الصحي في قضا سامراء يضم موظفاً واحداً وعلى النحو الآتي[٢]:

جدول رقم (٢٥)

مأمورو دائرة الحجر الصحي في قضاء سامراء ١٨٨١ – ١٩١١م

السنة	المأمور
١٨٨١	حسين أفندي
١٨٨٢ – ١٨٨٥	محمد أفندي
١٨٩١	زينل أفندي
١٨٩٢ – ١٩٠١	محمد أفندي
١٩٠٥	خضر أفندي
١٩٠٦ – ١٩١١	جميل بك

(1) BOA, MKT. MHM, 570 / 9, 7 B, 1311.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٣؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١١هـ، ص ١٧٨؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢هـ، ص ٢٠٤؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية (١٣١٣ – ١٣١٤هـ)، ص ٢٦١؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٥هـ، ص ٢٣٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٦؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨٢؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

المبحث الثالث
الاتصالات والمواصلات

أولاً – دائرة البرق والبريد (التلغراف والبوسته):

صدر نظام التلغراف في تشرين الأول عام ١٨٥٩ والذي منح حق استخدام البرق للدوائر الحكومية العثمانية والسفارات الأجنبية والتجار حصراً على أن تكون الإتصالات سرية[٣]. أما في ولايات العراق العثمانية فقد أنشئ أول خط للبرق (التلغراف) في العراق من قبل البريطانيين باتفاق مع الدولة العثمانية قادماً من الهند عن طريق البصرة، وجرى أول اتصال برقي بين ولاية بغداد وبين اسطنبول في ٢٧ حزيران ١٨٦١[٤].

وفي عام ١٨٦٣م وقّعت الحكومتان العثمانية البريطانية اتفاقاً تعهدت بموجبه الأخيرة بمد خطين للبرق فوق الأراضي العراقية وعلى نفقتها الخاصة، وقد افتتح الخط الأول في عام ١٨٦٤م[٥] وكان يربط بين بغداد وخانقين ومنها إلى كرمنشاه، وطهران ثم إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي ليرتبط بعدها بخطوط الاتصال البرقي مع الهند[٦]. أما الخط الثاني فأمتد بين البصرة والفاو ثم فيما بعد إلى القرنة ليتفرع منها إلى فرعين يمتد الأول من القرنة إلى بغداد ليرتبط بخط البرق عبر كركوك واربيل ونصيبين وماردين وديار بكر ثم إلى اسطنبول[٧]، امتد الخط الآخر من القرنة إلى بغداد عبر مدن الفرات

(٣) عبد العزيز عوض، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٤) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية، ص ٣٩٤.

(٥) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٣٦.

(٦) إبراهيم خليل العلاف، الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية العدد (٢١)، أيلول، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.

(7) Great Britain, Admiralty intelligence Department A hand book of Mesopotamia Vol. 1, November. 1919 P. 63.

ماراً بسوق الشيوخ والسماوة والديوانية والحلة ومنها إلى بغداد وقد تم إكمال هذا الخط في كانون الثاني ١٨٦٥م[١].

وبعد تولي مدحت باشا لولاية بغداد عمل جاهداً لتطوير هذه الخدمة وجعل بغداد مقراً للخدمة البرقية التي تربطها بالعاصمة العثمانية استانبول من جهة والمدن العراقية من جهة أخرى، كما استمرت عملية مد الأسلاك البرقية بين بغداد وباقي المدن والقصبات العراقية.

أما بالنسبة للخدمات البريدية في العراق فقد أسست من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية، التي فضلت استخدام الأراضي العراقية لنقل البريد من الهند إلى لندن واسطنبول وقامت بفتح مكاتب بريدية في بغداد والبصرة في سنة ١٨٦٨م[٢]، ولم تكن تابعة إلى الحكومة العثمانية بل تتبع الحكومة الهندية البريطانية، وكان لها موزعون وعدة صناديق تم نصبها في الشوارع فضلاً عن الزوارق البريدية[٣]، وشملت ببريدها المدن الواقعة على نهري دجلة والفرات[٤].

وقد أبدت الدولة العثمانية اهتمامها بالخدمات البريدية بعد أن أصدرت نظاماً للبريد في عام ١٨٦٩م ونظاماً آخر في عام ١٨٧١م، والذي تم بموجبه تأسيس دوائر للبريد في الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد[٥]. وفي عام ١٨٧٨م وقعت الدولة العثمانية على

---

(1) Soli Shahvar, Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: The Muntafiq and the Baghdad-Basrah Telegraph Line of 1863-65, Middle Eastern Studies, Vol. 39, No.1, Jan., 2003, p, 99 - 102.

(٢) علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٩ - ١٨.

(٣) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مج٢، مطبعة ستار، ط ١، (قم: ٢٠٠٥)، ص ٢٦٨.

(٤) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، ص ٧٣.

(٥) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية، ص٣٩٥.

اتفاقية البريد العالمية بعد الاجتماع الذي عُقد في باريس[١]. أما في ولاية بغداد فقد أسست الحكومة العثمانية الخدمات البريدية عام ١٨٧٣م وكان ينقل البريد من مركز ولاية بغداد إلى مركز ولاية سوريا والذي سمي بـ (بريد الهجانة)[٢]، ثم تأسست بعد ذلك عدة طرق يتم من خلالها توزيع البريد من ولاية بغداد إلى كافة الولايات العثمانية والمدن الإيرانية، فقد كان ينطلق من ولاية بغداد البريد إلى حلب والمدن الإيرانية (كرمانشاه) والى ولاية ديار بكر ماراً بالمدن والقصبات في ولايات العراق، فضلاً عن ذلك فقد كان هناك بريد داخلي، يربط مدينة بغداد مع المدن الأخرى لولاية بغداد[٣].

وكانت إدارة البرق والبريد في الدولة العثمانية إدارة موحدة تسمى (بوسته وتلغراف أداره سي)، وقد تأخر افتتاح دائرة البرق فيها حتى عام ١٩٠٨م، وفي هذا الصدد أشار قائممقام قضاء سامراء عبد العزيز القصاب قائلاً: «**لم يكن في سامراء خدمات للبرق والبريد، وكنا نرسل البرقيات والرسائل إلى الكاظمية ومنها إلى بغداد، حتى نفذت الولاية طلبي بتأسيس دائرة للبرق والبريد، وأرسلت لها مفتشاً هو فهمي أفندي الذي شرع بإمداد الخط، وتسلم المأمور عزيز أفندي مسؤولية الدائرة بعد أن تم الانتهاء منها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٠٨م**»[٤].

وكان مدير التلغراف في قضاء سامراء في عام ١٩١١م عزت أفندي[٥]، وفي عام ١٩١٧م كان عبد العزيز أفندي[٦]. ومن الجدير بالذكر أن وزارة البرق والبريد العثمانية نشرت في عام ١٩١٥م بيانات وإحصاءات مهمة عن دوائر البرق والبريد التابعة لها والعاملة في مختلف أرجاء الدولة العثمانية وقد جاء في بياناتها أن قضاء سامراء يضم دائرة

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج٨، ص ٢٨.

(٢) الزوراء، العدد ١٠٠٨، ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ.

(٣) الزوراء، العدد ١٠٢٣، ٢٣ رمضان ١٢٩٩هـ.

(٤) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٦) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية، ص ٥٧٠.

للبرق تقدم خدمات الاتصالات الداخلية (داخل ولاية بغداد)، والحوالات الداخلية والخارجية، فضلاً عن الرسائل والبرقيات الداخلية والخارجية[١].

ثانياً - طرق المواصلات في قضاء سامراء:

١ - الطريق البري: كانت مشكلة الطرق في الدولة العثمانية من أهم المشاكل، وقد عملت الدولة في عهد التنظيمات على إيجاد حلول لها، فعملت الدولة على تطوير شبكة الطرق البرية وتم إصدار قرار الطرق والمعابر التنظيمي في ٢٦ آب ١٨٦٩م وبموجبه تم تقسيم الطرق البرية في الدولة العثمانية إلى أربعة أقسام هي[٢]:

أ- **الطرق السلطانية:** تربط مراكز الولايات بالعاصمة اسطنبول وبالموانئ المهمة والسكك الحديدية.

ب- **طرق الألوية:** وهي من الدرجة الثانية والثالثة تربط بين مراكز الألوية في الولاية.

ت- **طرق الاقضية:** تربط بين الاقضية في اللواء الواحد.

ث- **طرق النواح:** تربط بين نواح القضاء الواحد.

كان طريق الموصل - بغداد (غربي دجلة)[٣]: هو الطريق الذي يمر ببعض بلدات قضاء سامراء، إذ يبدأ هذا الطريق من مدينة الموصل، ويمر بعدة مناطق منها حمام العليل، القيارة، الشرقاط، بيجي، تكريت، الدجيل، الكاظمية ثم مدينة بغداد[٤]. وكان

---

(١) دولت علية، بوسته وتلغراف وتله فون نظارتي، بوسته رهبري، أوجنجي سنة، ١٣٣١ر. م، سنده بر دفعه نشر اولنور، استانبول، ص ١٩٧.

(٢) إلبر أورطايلي، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد القادر عبدلي، قدمس للنشر والتوزيع، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ١٥٠.

(٣) يوجد طريق بري آخر اسمه شرق دجلة.

(٤) هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير=

قليل الاستخدام من قبل القوافل التجارية لمروره بمناطق خالية من السكان ولمسافات طويلة، فضلاً عدم توفر الأمن والمياه[١].

وفي عام ١٩١٣م نشرت مديرية شؤون الولايات المحلية التابعة لوزارة الداخلية العثمانية خرائط للطرق الموجود في ولايات الدولة العثمانية ومنها ولاية بغداد، وقد أظهرت وجود طريق رئيس يمتد من بغداد ويمر بسامراء وصولاً إلى تكريت[٢].

٢- الطريق النهري:

كانت الطرق النهرية هي الوسائل الأكثر استخداماً في النقل من قبل السكان ويمكن تقسيم هذه الطرق في ولاية بغداد إلى ثلاثة طرق رئيسة هي:

أ- طريق الموصل - بغداد.

ب- طريق بغداد - البصرة.

ت- طريق البصرة - الحلة النهري.

والذي يهمنا في دراستنا هذه هو طريق الموصل - بغداد، وهو ذو مسلك واحد، فالملاحة فيه تكون من الموصل إلى بغداد وليس العكس[٣]. وكانت أهم محطاته ابتداء من الموصل هي حمام العليل، السلامية، القيارة، الشرقاط، قلعة المكحول، الفتحة، تكريت، الدور، سامراء، الكاظمية ثم بغداد[٤].

= منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ٢٢.

(١) خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٠٤٨-١١٦٤ هـ/ ١٦٣٨ - ١٧٥٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٧٣.

(٢) داخلية نظارتي، أمور محلية ولايات مديرتي، ولايات يوللري خريطه سيدر، هلال مطبعه سي، (استانبول: د. ت)، ص ٣٩ - ٤١. ينظر ملحق الخرائط: خارطة رقم (٦).

(٣) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول تلك المحطات انظر السير دليس برج، رحلات إلى العراق، ترجمة: فؤاد جميل، ج٢، ط١، (بغداد، ١٩٦)، ص٤٣؛ السوداني، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

وكانت هناك عدد من الوسائط النهرية التقليدية منها الكلك[١]، والنفقة[٢]، والقوارب، والمشاحيف[٣]، فضلا عن عدة أنواع من المراكب الشراعية النهرية، وبعض السفن البخارية[٤].

ومن المشاكل التي واجهها النقل النهري هي انخفاض مناسب المياه مما أثر سلباً في حركة الملاحة النهرية حيث يبدأ منسوب المياه بالانخفاض التدريجي منذ منتصف أيار ليصل إلى أقصى درجات الانخفاض في شهري آب وأيلول مما يهدد حركة الملاحة[٥] خاصة بالنسبة للبواخر الكبيرة ومنها باخرتي (بغداد) و(بصرة)[٦]. فعلى سبيل المثال ذكرت جريدة الزوراء أن الباخرة (بصرة)، وبسبب قلة مياه نهر دجلة صخت عند منطقة سامراء فجمع قائممقام قضاء سامراء أمين أفندي (١٥٠٠) رجل، وتوجه بهم إلى الباخرة حيث تمكنوا من سحبها إلى وسط النهر[٧].

٣- سكك الحديد:

اقترح والي بغداد مدحت باشا على شاه إيران ناصر الدين القاجاري خلال زيارته للعراق عام ١٨٧٠م أقامة خط حديد بين مدينة النجف الاشرف وإيران، ويتم دفع نفقات هذا الخط من خلال بيع الكنوز والتحف الموجودة في خزائن مرقد الأمام

---

(١) الكَلَك: يصنع من أعمدة خشبية تشد إلى بعضها بواسطة حبال متينة على شكل مستطيل أو مربع، فيما تراوحت حمولتها بين (٥- ٣٥) طن، واقتصر استخدامها بين الموصل وبغداد. لمزيد من التفصيل ينظر: عامر بلو إسماعيل، الاكلاك في الموصل من خلال كتب الرحالة الأجانب، مجلة دراسات موصلية، العدد السادس والعشرون، آب ٢٠٠٩، ص ١٢٩ - ١٤٤.

(٢) القفة: سلة مستديرة مصنوعة من سعف النخيل المغطى بالقار.

(٣) المشحوف: قارب صغير شبيه بالبلم يصنع من ألواح رقيقة ويطلى ظهره بالقار.

(٤) لمزيد التفاصيل حول أنواع السفن العاملة في انهار العراق. ينظر: كاظم الدجيلي، أنواع السفن في العراق، مجلة لغة العرب، م٢، ج٣، أيلول، ١٩١٢، ص ٩٣ - ١٠٣.

(٥) هشام سوادي هاشم السوداني، المصدر السابق، ص١١٥.

(٦) الزوراء، العدد٤٢٤، ١٨ محرم، ١٢٩١هـ.

(٧) الزوراء، العدد ٤٥٣، ١ جمادى الأولى ١٢٩١هـ.

علي عليه السلام في النجف الأشرف، إلا أن هذا المقترح لم يكتب له النجاح[١].

وفي عام ١٩٠٣م نجح الألمان في الحصول على امتياز من الدولة العثمانية لمد سكة حديد بغداد[٢]. وتم عقد اتفاقية بين الحكومة العثمانية مع شركة حديد الأناضول الألمانية نصت على: «**أن الحكومة العثمانية تمنح امتيازاً لإنشاء ومد خط الحديد من قونية إلى بغداد والبصرة على أن يمر أو يكون قريباً بقدر المستطاع بالمدن الآتية:...، الموصل، تكريت، سامراء، بغداد، كربلاء، النجف، البصرة**»[٣]. غير أن هذا الامتياز واجهه رفض بريطاني في حينه[٤]، ولم تتم تسوية الخلافات الألمانية – البريطانية إلا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى[٥]. أما بالنسبة للمشروع نفسه فقد وضع الحجر الأساس له في ٢٧ تموز ١٩١٢م[٦]. غير أن هذا المشروع لم يكتمل بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، ولم ينجز من ذلك الخط الحديدي سوى (٧٠٠) كم، كان (١٢٢) كم منها داخل الأراضي العراقية[٧]، وبالتحديد الجزء الممتد بين بغداد وسامراء فقط[٨].

---

(١) ديلك قايا، كربلاء في الإرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ – ١٨٧٦)، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، إشراف وتقديم زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٢٩٩.

(2) F.O. 371 / 148 / 2490, The Baghdad Railway Convention of March 1903, part I.

(٣) جواد محمد علي محمد رضا، العلاقات العراقية الألمانية ١٨٧١ – ١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص ١٦٨.

(4) F.O. 371 / 148 / 2490 / The Influence of the Railway on British Interest, part V Board of Trade, Memorandum, June, 1905.

(٥) لؤي بحري، سكة حديد بغداد، دراسة في تطوير دبلوماسية قضية سكة حديد بغداد حتى عام ١٩١٤، (د.م: ١٩٦٧)، ص ص ١٥٧ – ١٦٤.

(٦) كاثلين إم لانكلي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٧) ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير خليل إينالجك، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج٢، دار المدار الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٥٥٦.

(٨) فواز الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٠٧.

الخاتمة:

من خلال قراءة متأنية ودقيقة لهذه الدراسة يمكن استنتاج ما يأتي:

١- عُدَت سامراء لواءاً مرتبطاً بايالة بغداد وشهرزور منذ عام ١٨٥٣م وحتى عام ١٨٦٩م حينما تولى مدحت باشا ولاية بغداد وقام بتطبيق قانون الولايات العثماني الصادر في عام ١٨٦٤م في الولاية، وكان من ابرز نتائج تطبيق هذا القانون على سامراء هو إنزال درجتها الإدارية من لواء إلى قضاء مرتبط إدارياً بلواء بغداد.

٢- تعاقب عدد كبير من القائممقامين على إدارة قضاء سامراء ١٨٦٩ - ١٩١٧م، وأحياناً يعين أكثر من قائممقام خلال السنة الواحدة، وهذا يتصل بسياسة الدولة العثمانية المتمثلة بالتغير الدائم لموظفيها من مسؤولي الوحدات الإدارية في الدولة بسبب قلقها في عدم تعاون أولئك القائممقامين في تنفيذ سياستها الخاصة من جهة، وعدم إتاحة الفرصة لهم للاستئثار بالسلطة لتحقيق منافع شخصية من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فقد عانى قضاء سامراء من مسألة الفساد الإداري والمالي، وقد أُتهِم بعض مدراء المال فيه بالفساد وسوء الإدارة.

٣- انتظم الجهاز الإداري بالعمل في قضاء سامراء والناحية المرتبطة به من الوحدة الإدارية الكبيرة إلى الصغيرة، فكان على رأس الجهاز الإداري في القضاء القائممقام وأيضاً مدير المال وكاتب التحريرات. وكان الجهاز الإداري في الناحية يتألف من مدير الناحية لرئاسته ومن كاتب الناحية. ومثّل المختار في القرية الجهاز الحكومي البسيط فيها. أما بالنسبة للمسؤولية الإدارية فكان مدير الناحية مرجع مختاري قرى ناحيته، والقائممقام كان المسؤول الإداري

لمدراء النواحي المرتبطة بقضائه، والمتصرف كان المسؤول والمشرف على أعمال قائممقامي الاقضية التابعة للوائه.

٤- تشكلت في قضاء سامراء وناحية تكريت مجلسين للإدارة يقوما بمساعدة رئيس الوحدة الإدارية كالقائممقام ومدير الناحية في انجاز أعمال ووظائف الإدارية الحكومية وحل مشاكلها ومناقشة سبل تطويرها، وكان هدف الدولة العثمانية من تشكيل هذه المجالس الإدارية هو إضفاء نوع من اللامركزية الإدارية على إدارة الوحدات الإدارية في الدولة، وإشراك الأهالي في تسيير شؤونها ولكن بشروط معينة واجب توفرها في المرشح لعضوية هذه المجالس.

٥- اهتمت الدولة العثمانية بشؤون البلديات منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وقد شهد مركز قضاء سامراء وجود مجلس بلدية فيه، انيطت في اغلب الأحيان رئاسة هذه المجالس بأحد الأشخاص العراقيين سواء كانوا من أهالي لواء كربلاء أو من أهالي ولاية بغداد.

٦- تعددت دوائر الإدارة المالية في قضاء سامراء، وقد تنوعت أعمالها ومهامها، وكان من بين ابرز مهام هذه الدوائر هو جمع وجباية الضرائب والرسوم من أهالي القضاء، وكان الكثير من هذه الضرائب والرسوم مجحفاً وثقيلاً على الأهالي، وقد استخدمت الإدارة العثمانية القوة والقسوة في جمع هذه الضرائب. وكان نظام الالتزام في جباية الضرائب والرسوم قد استمر العمل به في القضاء حتى نهاية العهد العثماني على الرغم من مساوئه وإجحافه بحقوق الأهالي.

٧- كان للمؤسسة العسكرية بصنوفها وأجهزتها المختلفة سواء كانت جيش أو جاندرمة أو بوليس واجبات كثيرة كان من بينها حفظ الأمن والنظام داخل القضاء وحماية الطرق فيه، وحراسة مؤسسات ودوائر الإدارة الحكومية وجباية الضرائب والرسوم.

٨- تألفت المؤسسة القضائية في قضاء سامراء من القضاء الشرعي والقضاء المدني

الذي، كانت له مؤسساته ومحاكمه وقوانينه الخاصة التي تختلف عن محاكم القضاء الشرعي، وكانت أحكامه مستمدة من الفقه الإسلامي.

٩- انقسم التعليم في قضاء سامراء إلى نوعين أولهما ديني تمثل في المدرسة الدينية التي كانت جزءاً من المؤسسة الدينية الشيعية الحوزوية، وهو تعليم قائم بنفسه ومستقل إدارياً ومالياً، ولم يكن للسلطات العثمانية الحق بالتدخل بتنظيم شؤونه، والمدرسة الدينية السُنّية التي حظيت بدعم وإسناد السلطات العثمانية. أما الثاني فهو التعليم المدني الحكومي وتمثل بوجود عدد من المدارس الابتدائية ومدرسة رشدية واحدة في قضاء سامراء.

١٠- عانى قضاء سامراء من ضعف المؤسسات الصحية، إذ لم يفتح فيه أي مستوصف أو مستشفى طوال العهد العثماني الأخير، وكانت الخدمات الصحية تقتصر على الخدمات التي يقدمها طبيب البلدية، وهذا الطبيب تأخر وجوده أيضاً في القضاء حتى أواخر الحكم العثماني.

الملاحق

ملحق رقم (١)

صورة غلاف سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٨٥٣م.

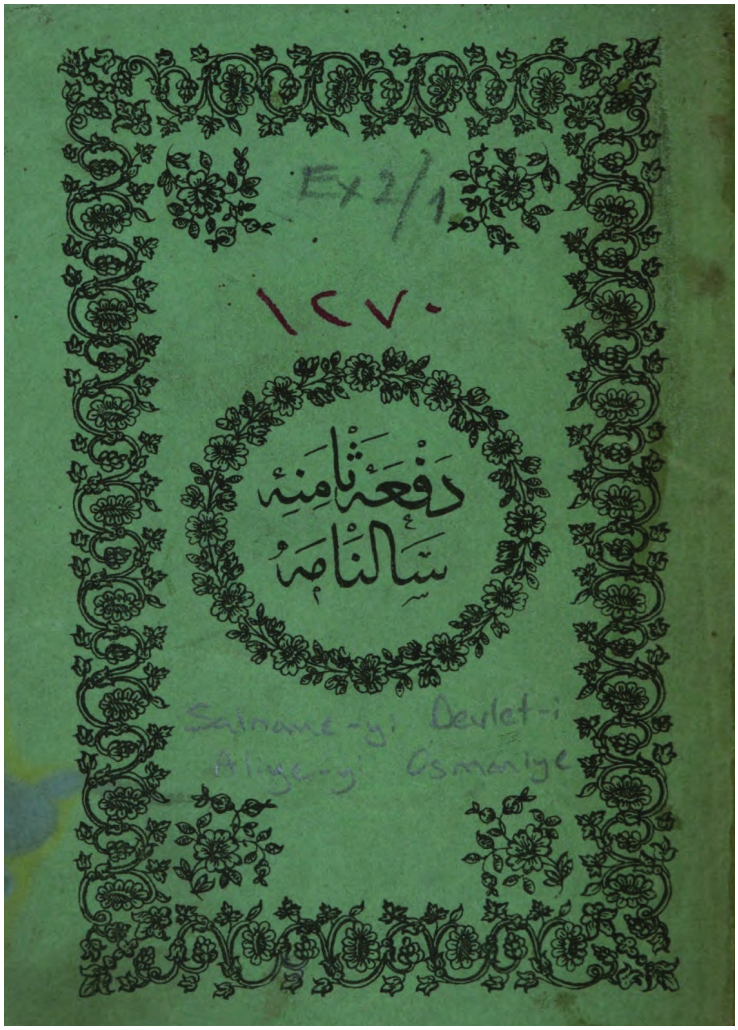

ملحق رقم (٢)

التقسيمات الإدارية للواء بغداد (وفيها سامراء وتكريت) كما وردت في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٤٩م [١]

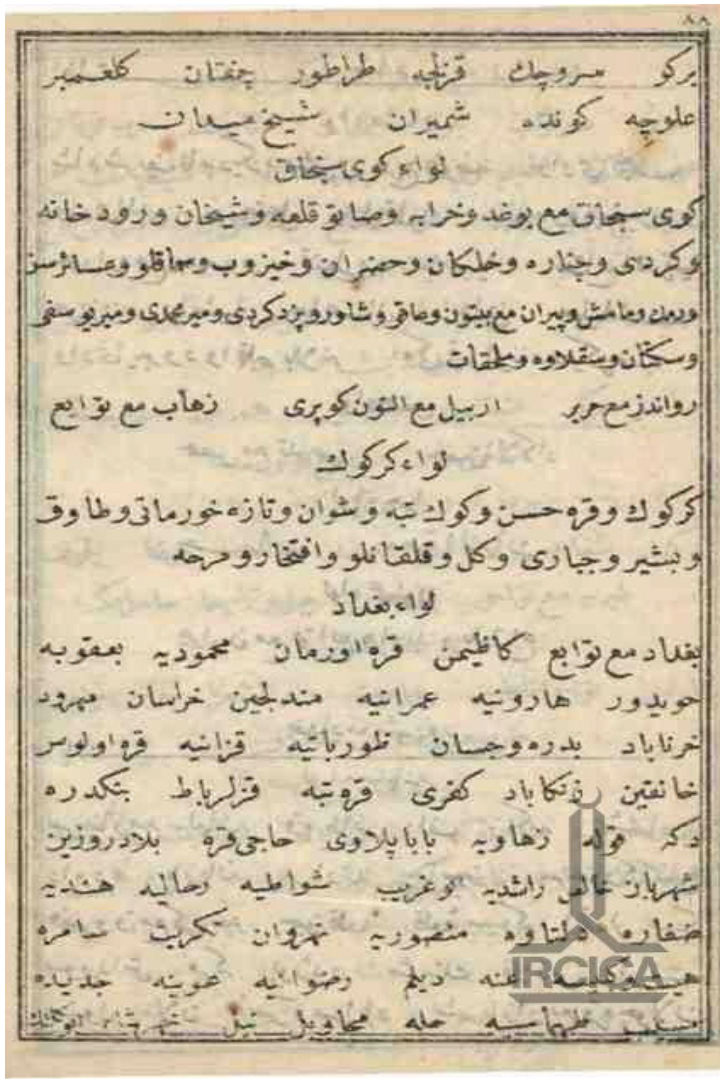

لواء كوي سنجاق

كوي سنجاق مع بوغد وخرابه وصاتو قلعه وشيخان ورود خانه وكردي وچناره وخلكان وحضران وخيزوب وسماقلو وعساكر سز ودمك وعامش وپيران مع بيتون وصاقو وشاورو پزدكردي وميرمحدي وميريوسفي وسكتان وسقلاوه وملحقات

رواندز مع حرير اربيل مع التون كوپري زهاب مع توابع

لواء كركوك

كركوك وقره حسن وكوك تپه وشوان وتازه خورماتي وطاوق وبشير وجباري وكل وقلقانلو وافتخار ومرحمه

لواء بغداد

بغداد مع توابع كاظمين قره اوزمان محموديه بعقوبه حويدور هارونيه عمرانيه مندلجين خراسان مهرود خرناباد بدره وجسان طورباتيه قزانيه قره اولوس خانقين زنكاباد كفري قره تپه قزلرباط بتكدره دكر قزلر زهاويه بابا پلاوي حاجي قره بلاد روزين شهربان خالص راشديه كوغريب شواطيه رصالية هنديه صغاره كلتاوه منصوريه نهروان تكريت سامره

IRCICA

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٦٦ه، ص ٨٨.

ملحق رقم (٣)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٦م [١]

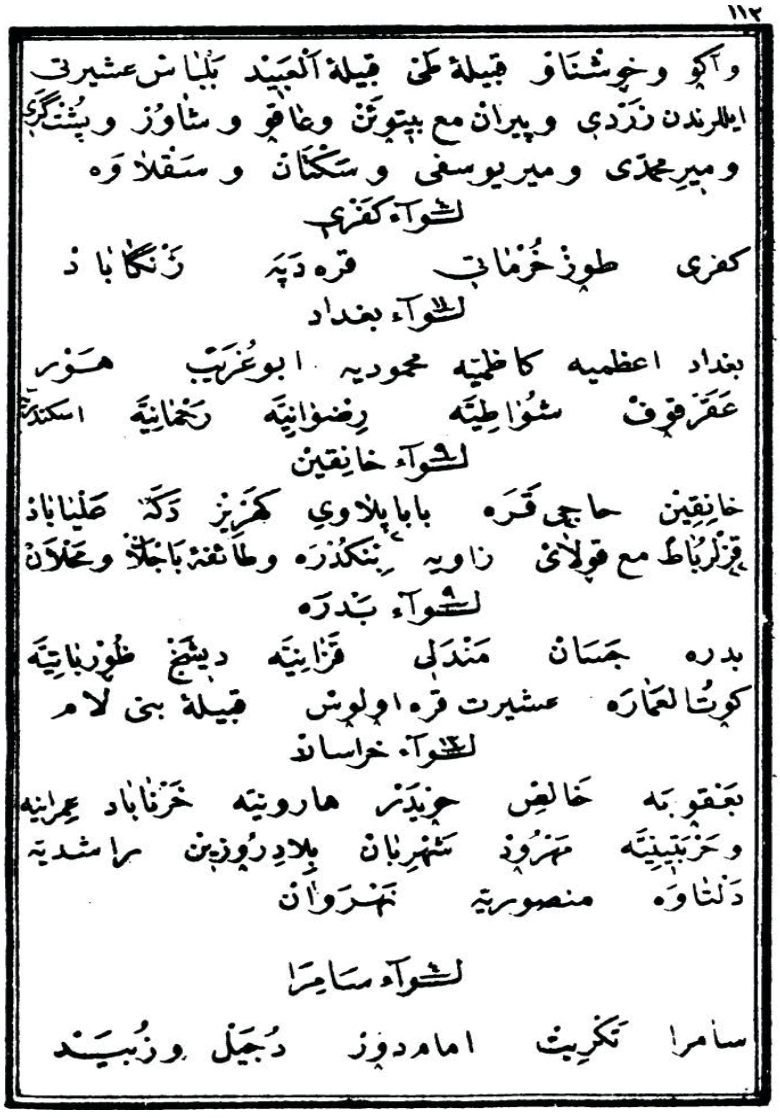

١١٢

وآكو وخوشناو قبيلة كلى قبيلة آلبيد بلباس عشيرتى
ايلرندن زردى وپيران مع بيتوتن وعاقو وشاوز وپشتكرى
ومير محمدى ومير يوسفى وسكنان وسقلاوه

لشواء كفرى

كفرى طوز خرماتو قره دپه زنگاباد

لشواء بغداد

بغداد اعظميه كاظميه محموديه ابوغريب هور
عقرقوف شواطيه رضوانيه رحمانيه اسكندر

لشواء خانقين

خانقين حاجى قره بابا پلاوى كمزيز دكه صليباد
قزلرباط مع قولانى زاويه بنكدره وطاقته باجلان وحملان

لشواء بدره

بدره جسان مندلى قزانيه دپشخ طوزباتيه
كوت العماره عشيرت قره اولوس قبيلة بنى لام

لشواء خراسان

بعقوبه خالص جزيره هارونيه خرزاباد عمرانيه
وحربتينيه مهروذ شهربان بلادروزبن راشديه
دلتاوه منصوريه نهروان

لشواء سامرا

سامرا تكريت امامدوز دجيل وزبيد

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٣هـ، ص ١١٢.

ملحق رقم (٤)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٧م [١]

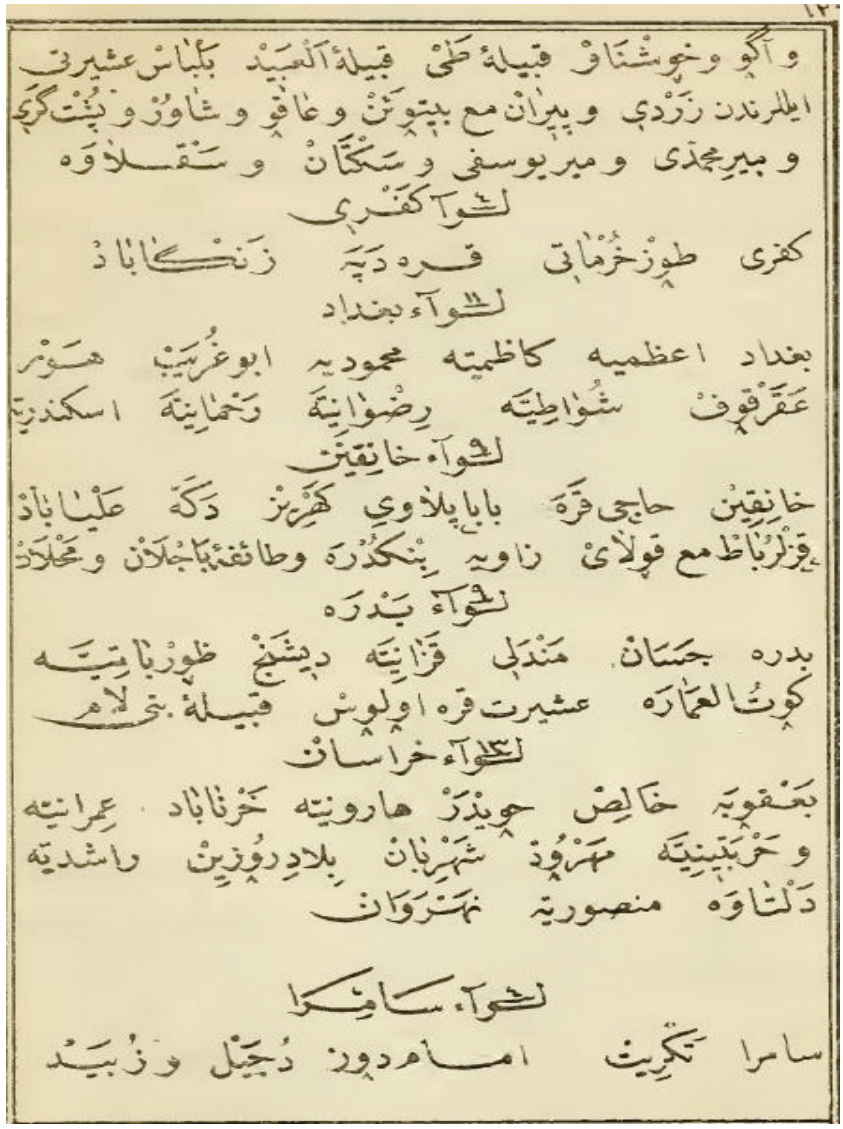
١٢

و آگو وخوشناو قبيلهٔ طی قبيلهٔ العبيد بلباس عشيرتی
ايلرندن زردی و پيران مع بپتوتن و عاقو و شاور و نيشتگری
و بيرمحمدی و ميريوسفی و سکتان و سقلاوه

لواء كفری

كفری طوزخرماتی قره دره زنگاباد

لواء بغداد

بغداد اعظميه كاظميه محموديه ابوغريب هور
عقرقوف شواطيه رضوانيه رحمانيه اسكندريه

لواء خانقين

خانقين حاجی قره بابا پلاوی كهريز دكه عليا باد
قزلرباط مع قولای زاويه بنكدره وطائفهٔ جلان و محلاد

لواء بدره

بدره جسان منذلی قزانيه دشنج طوربا تيه
كوت العماره عشيرت قره اولوس قبيلهٔ بنی لام

لواء خراسان

بعقوبه خالص حويزه هارونيه خرناباد عمرانيه
و حربتينيه مهرود شهربان بلاد روزين راشديه
دلتاوه منصوريه نهروان

لواء سامرا

سامرا تكريت امام دور دجيل و زبيد

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٧٤هـ، ص ١٢٠.

ملحق رقم (٥)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٦٣م [١]

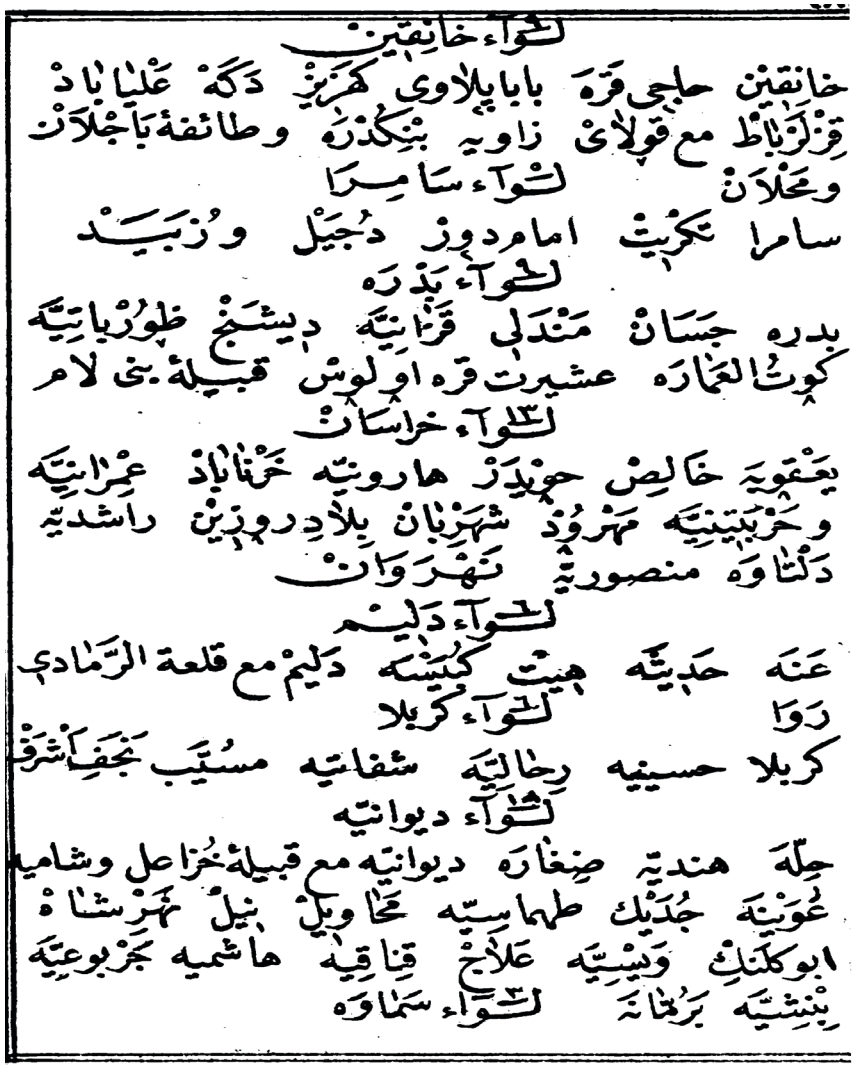
لواء خانقين

خانقين حاجي قره بابا بلاوي كهريز دكه عليا باد
قزلرباط مع قولاني زاويه بنكدره وطائفه باجلان
ومحلان

لواء سامرا

سامرا تكريت امام دوز دجيل وزبيد

لواء بدره

بدره جسان مندلي قزانيه ديشخ طوريانيه
كوت العماره عشيرت قره اولوس قبيله بني لام

لواء خراسان

يعقوبيه خالص حويزه هارونيه خزنا باد عمرانيه
وحربيتنيه مهرود شهربان بلاد روزين راشديه
دلتاوه منصوريه نهروان

لواء دليم

عنه حديثه هيت كبيسه دليم مع قلعة الرمادي
روا

لواء كربلا

كربلا حسينيه رحالتيه شفاتيه مسيب نجف اشرف

لواء ديوانيه

حله هنديه صغاره ديوانيه مع قبيله خزاعل وشاميه
عوينه جديك طهماسيه محاويل نيل مهرشاه
ابو كلنك وسيسيه علاج قناقيه هاشميه حربوعيه
بنشيه برغانه

لواء سماوه

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٠هـ، ص ١٨٨.

ملحق رقم (٦)

متصرفو ألوية بغداد (ومنها لواء سامراء) في ضوء سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٦٦م [١]

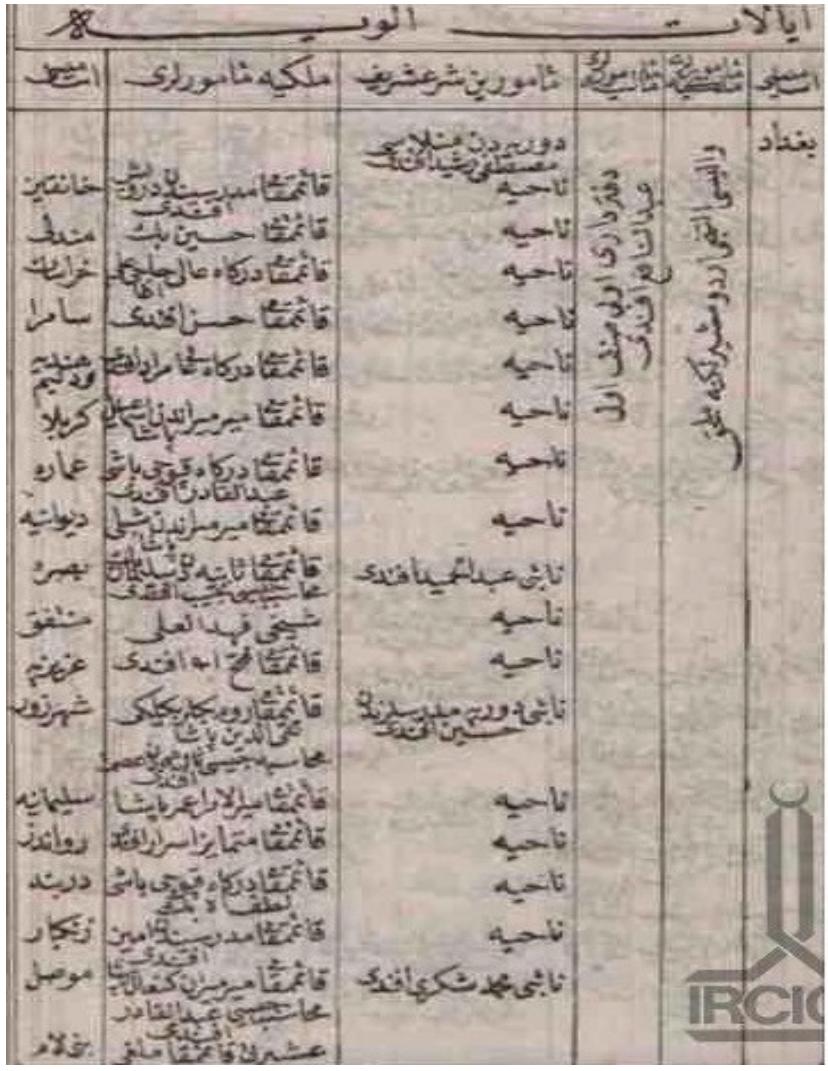

ايالات الويه

اسم ايالت	مقام مشيريه	مقام مأموريه	مأمورين شرعشريف	ملكيه مأمورلري	اسم محل
بغداد	والي سابق رشيد افندي	دفتردارى اولى منصب الى عبد الناصر افندي	دورية دن منلا يحيى مصطفى رشيد افندي ناحيه	قائمقام مدير سيد ولى دروبش افندي	خانقين
			ناحيه	قائمقام حسين بك	مندلى
			ناحيه	قائمقام دركاه عالى جاويشلرندن احمد آغا	خرابات
			ناحيه	قائمقام حسن افندي	سامرا
			ناحيه	قائمقام دركاه همايون قپوجى باشيلرندن	ورد نيم
			ناحيه	قائمقام مير مير الدن اسماعيل	كربلا
			ناحيه	قائمقام دركاه قپوجى باشيلرندن عبد القادر افندي	عماره
			ناحيه	قائمقام مير مير الدن رشيد	دليوانيه
			نائبى عبد الحميد افندي	قائمقام ثانيه دن سليمان محاسبه جيسى نجيب افندي	بصره
			ناحيه	شيخى فهد العلى	منتفق
			ناحيه	قائمقام فتح الله افندي	عزيزيه
			نائبى ورديه مدير سيد حسين افندي	قائمقام وردى بكباشيلرندن محى الدين پاشا محاسبه جيسى ابراهيم افندي	شهرزور
			ناحيه	قائمقام امير الاى عمر پاشا	سليمانيه
			ناحيه	قائمقام ممتاز اسرار افندي	رواندز
			ناحيه	قائمقام دركاه قپوجى باشيلرندن لطف الله بك	دربند
			ناحيه	قائمقام مدير سيد امين افندي	زنكبار
			نائبى محمد شكرى افندي	قائمقام مير مير ان كتخداسى عبد القادر افندي عشيرلى قائمقام ملقى	موصل
					بوغلام

IRCI

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ، ص ٧٨.

ملحق رقم (٧)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٦٩م [١]

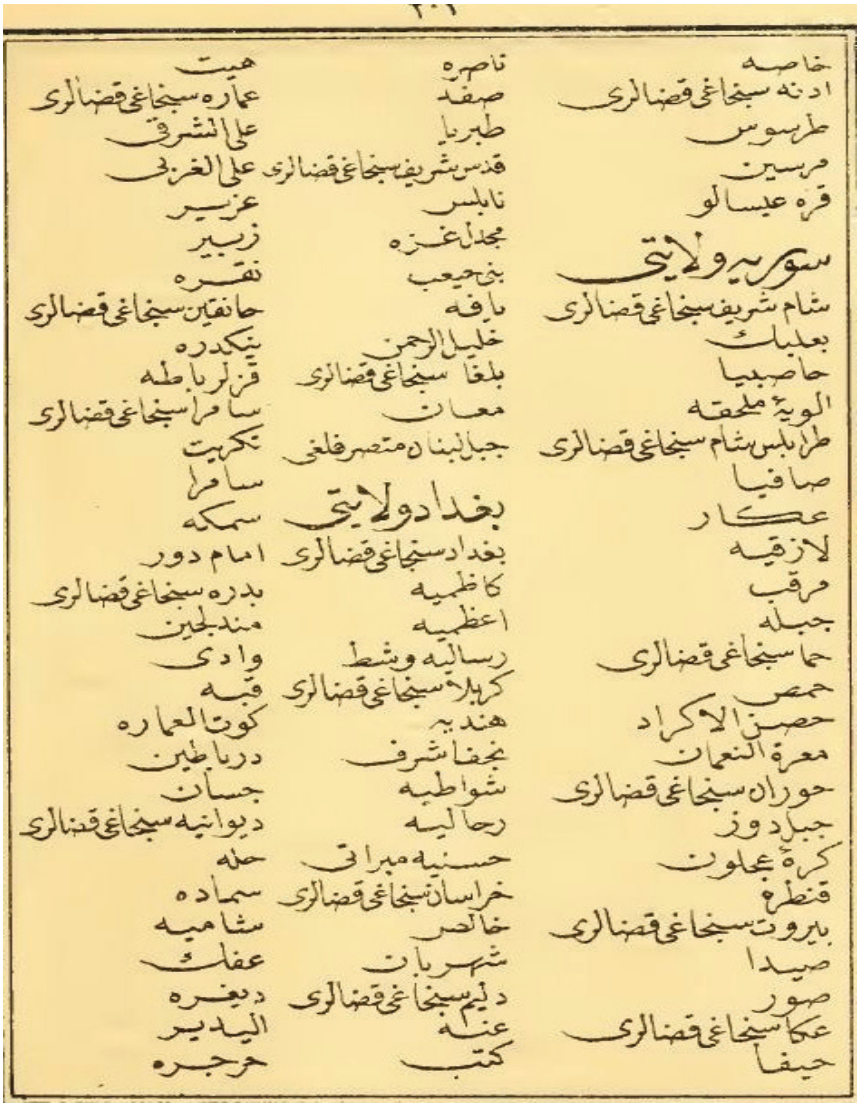

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦هـ، ٢٠٢.

ملحق رقم (٨)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٧١م [1]

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٨، دفعة ٢٦، ص ٢٥١.

ملحق رقم (٩)

التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٧٢م [١]

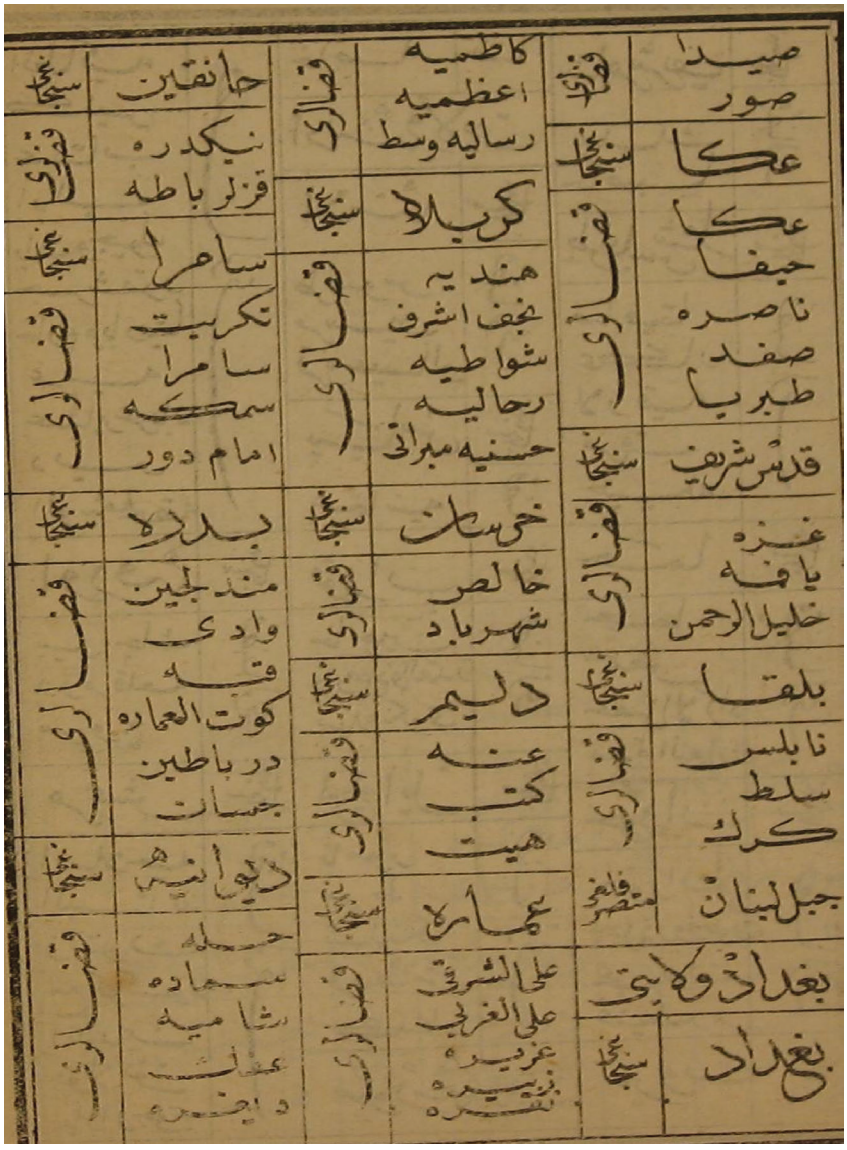

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٩، دفعة ٢٧، ص ٢٥٤.

ملحق رقم (١٠)

قائممقام قضاء سامراء كما ورد في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٨٠م [1]

١٥٤

قائممقاملر

(ز حرفی)

زير	حسين مختار افندی	زيبار	محمد بك
زيتون	حسنی افندی	زمان	جلال بك
زيخنه	احمد شكری بك	زبير	محمد بك
زغفران بولی	علی رضا افندی	زيديه	عثمان افندی
زاخو	طاهر بك		

(س حرفی)

سيلوری	مسعود بك	سماو	شكری بك
سوكه		سيلوان	علی نهاد افندی
سفريحصار	عبدالكريم صائب افندی	سلطه	طاهر افندی
سنغورلی	احمد فيضی بك	سورمنه	علی رضا افندی
سامرا	كمال افندی	سرت	عمر بك
سماوه	ابراهيم بك	سيدی شهری	محمد صفی الدين بك
سوق الشيوخ	محمد حمدی افندی	سلنه	
سروچ	عارف افندی	سنجار	سليمان افندی
سواكن		سوده	خورشيد بك
سلفكيه		سرفيجه	يشار زهدی افندی

(ش حرفی)

شيله	شكری بك	شاميه	محيی بك
شاركوی	باو افندی	شوف	مير مصطفی رسلان
شياق		شرناق	راشد افندی
شبران	ابراهيم افندی	شهرپازار	رسول اغا

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٩٨هـ، ص ١٥٤.

ملحق رقم (١١)

قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٩٩م [١]

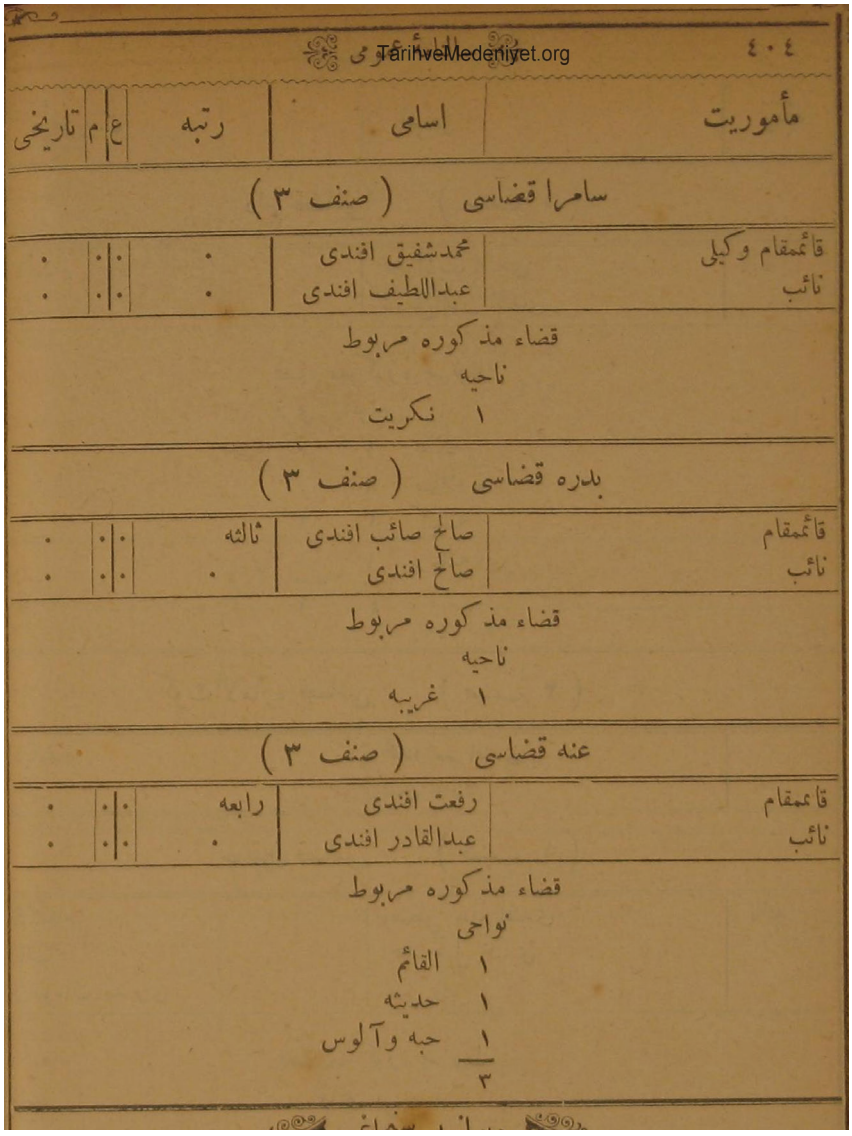

TarihveMedeniyet.org

٤٠٤

مأموريت	اسامى	رتبه	ع	م	تاريخى
سامرا قضاسى (صنف ٣)					
قائممقام وكيلى	محمدشفيق افندى	٠	٠	٠	٠
نائب	عبداللطيف افندى	٠	٠	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط					
ناحيه					
١ نكريت					
بدره قضاسى (صنف ٣)					
قائممقام	صالح صائب افندى	ثالثه	٠	٠	٠
نائب	صالح افندى	٠	٠	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط					
ناحيه					
١ غريبه					
عنه قضاسى (صنف ٣)					
قائممقام	رفعت افندى	رابعه	٠	٠	٠
نائب	عبدالقادر افندى	٠	٠	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط					
نواحى					
١ القائم					
١ حديثه					
١ حبه وآلوس					
٣					

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣١٧هـ، ص ٤٠٤.

ملحق رقم (١٢)

قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٢م [1]

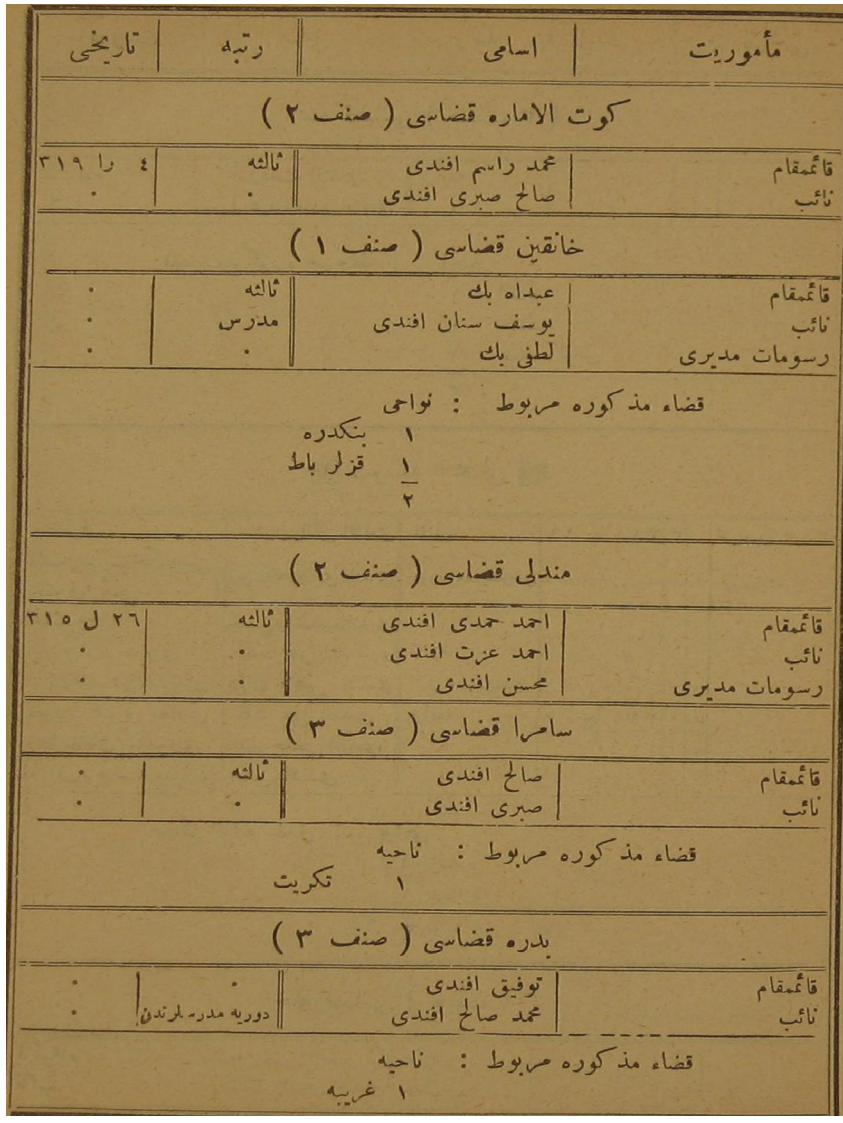

مأموريت	اسامى	رتبه	تاريخى
كوت الاماره قضاسى (صنف ٢)			
قائمقام	محمد راسم افندى	ثالثه	٤ را ٣١٩
نائب	صالح صبرى افندى	.	.
خانقين قضاسى (صنف ١)			
قائمقام	عبداه بك	ثالثه	.
نائب	يوسف سنان افندى	مدرس	.
رسومات مديرى	لطفى بك	.	.
قضاء مذكوره مربوط : نواحى			
	١ بنكدره		
	١/٢ قزلر باط		
مندلى قضاسى (صنف ٢)			
قائمقام	احمد حمدى افندى	ثالثه	٢٦ ل ٣١٥
نائب	احمد عزت افندى	.	.
رسومات مديرى	محسن افندى	.	.
سامرا قضاسى (صنف ٣)			
قائمقام	صالح افندى	ثالثه	.
نائب	صبرى افندى	.	.
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه			
	١ تكريت		
بدره قضاسى (صنف ٣)			
قائمقام	توفيق افندى	.	.
نائب	محمد صالح افندى	دوريه مدرسلرندن	.
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه			
	١ غربيه		

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٠هـ، ص ٥٢١.

ملحق رقم (١٣)

قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٣م [1]

مأموريت	اسامى	رتبه	تاريخى
كوت الاماره قضاسى (صنف ٢)			
قائممقام	محمد راسم افندى	ثالثه	٤ را ٣١٩
نائب	امين افندى	٠	٠
خانقين قضاسى (صنف ١)			
قائممقام	عبداه بك	ثالثه	٠
نائب	يوسف سنان افندى	مدرس	٠
رسومات مديرى	لطفى بك	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط : نواحى			
١ بنكدره			
١ قزلرباط			
٢			
مندلى قضاسى (صنف ٢)			
قائممقام	عبدالعزيز افندى	متميز	٠
نائب	سليمان افندى	٠	٠
رسومات مديرى	محسن افندى	٠	٠
سامرا قضاسى (صنف ٣)			
قائممقام	صالح افندى	ثالثه	٠
نائب	عباس صبرى افندى	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه			
١ فكريت			
بدره قضاسى (صنف ٣)			
قائممقام	توفيق افندى	٠	٠
نائب	عبداللطيف افندى	٠	٠
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه			
١ غريبه			

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢١هـ، ص ٥٧١.

ملحق رقم (١٤)

قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٨م [1]

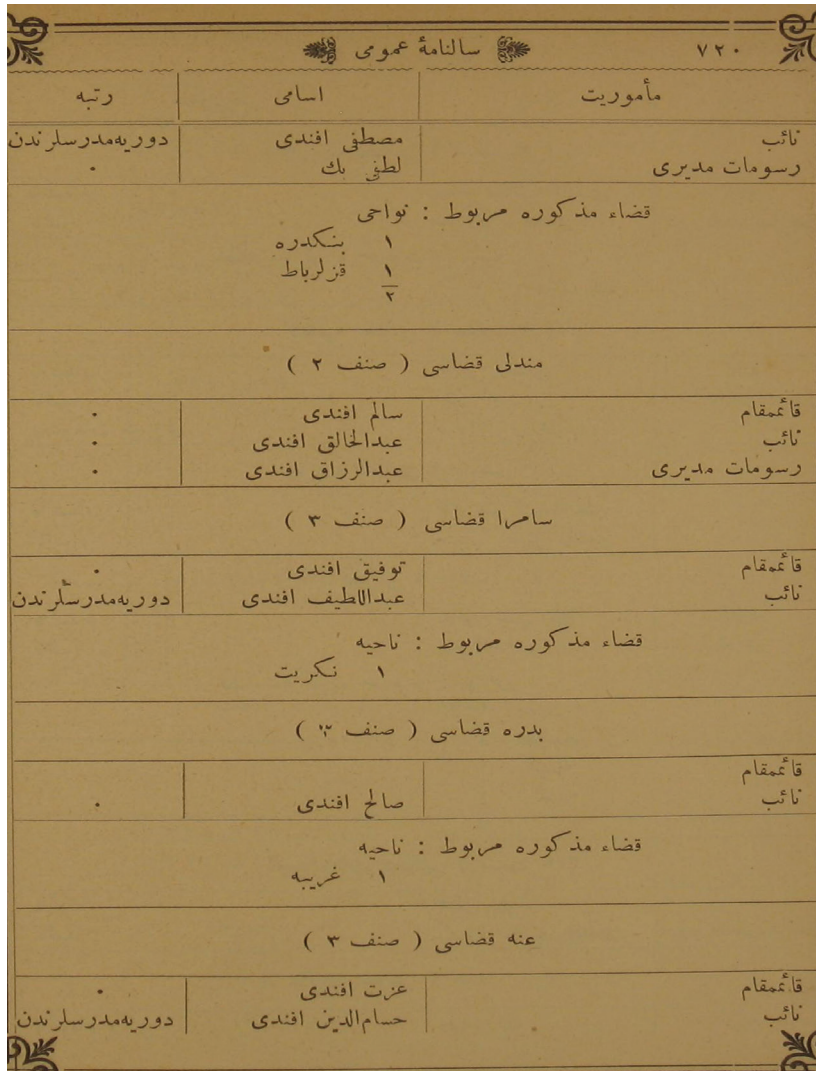

٧٢٠ سالنامهٔ عمومی

مأموريت	اسامی	رتبه
نائب	مصطفی افندی	دوريه‌مدرسلرندن
رسومات مديری	لطفی بك	٠
قضاء مذكوره مربوط : نواحی ١ بنكدره ١/٢ قزلرباط		
مندلی قضاسی (صنف ٢)		
قائممقام	سالم افندی	٠
نائب	عبدالخالق افندی	٠
رسومات مديری	عبدالرزاق افندی	٠
سامرا قضاسی (صنف ٣)		
قائممقام	توفيق افندی	٠
نائب	عبداللطيف افندی	دوريه‌مدرسلرندن
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه ١ نكريت		
بدره قضاسی (صنف ٣)		
قائممقام		
نائب	صالح افندی	٠
قضاء مذكوره مربوط : ناحيه ١ غريبه		
عنه قضاسی (صنف ٣)		
قائممقام	عزت افندی	٠
نائب	حسام‌الدين افندی	دوريه‌مدرسلرندن

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٢٠.

ملحق رقم (١٥)

قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩١٢م [١]

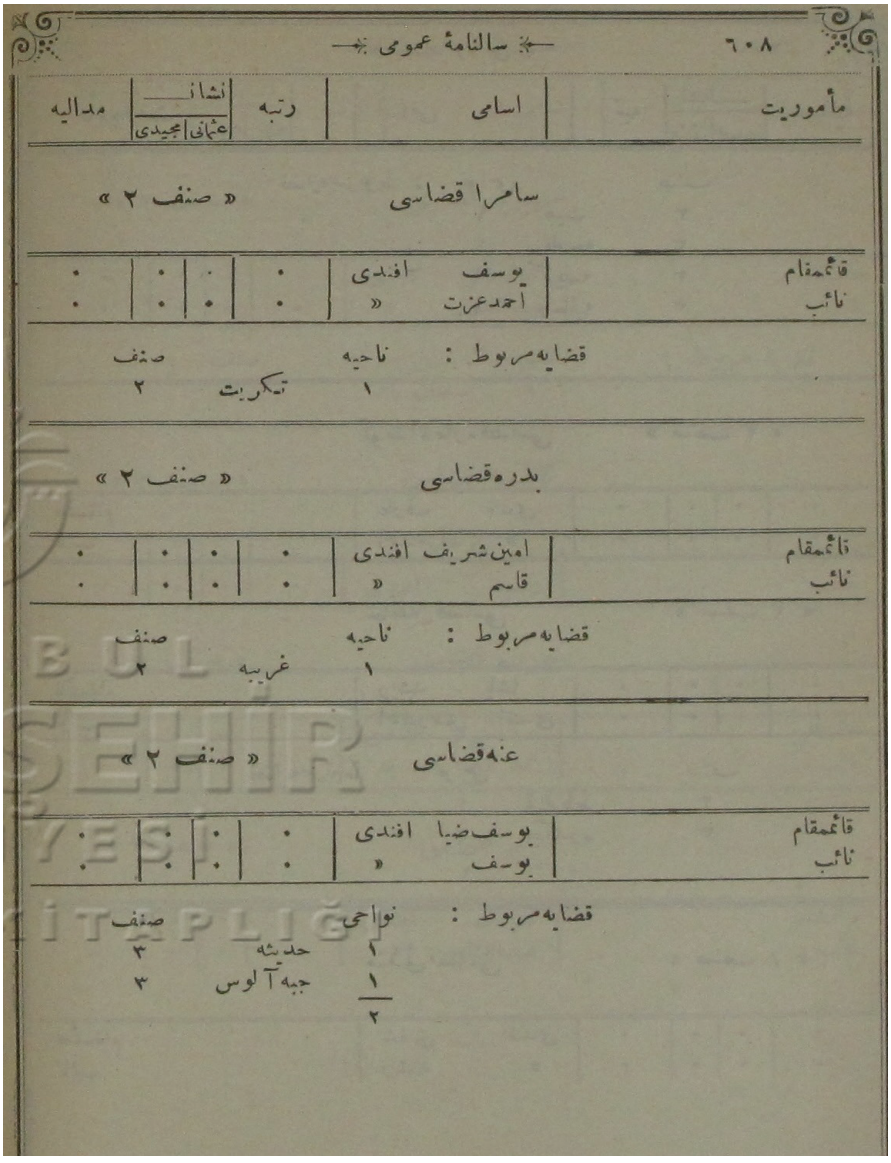

٦٠٨ — سالنامهٔ عمومی —

مأموريت	اسامی	رتبه	نشانات عثمانی / مجیدی	مدالیه
سامرا قضاسی		« صنف ٢ »		
قائممقام	یوسف افندی			
نائب	احمد عزت «			

قضایه مربوط : ناحیه — صنف
١ تکریت ٢

بدره قضاسی « صنف ٢ »

قائممقام	امین شریف افندی				
نائب	قاسم «				

قضایه مربوط : ناحیه — صنف
١ غریبه ٢

عنه قضاسی « صنف ٢ »

قائممقام	یوسف ضیا افندی				
نائب	یوسف «				

قضایه مربوط : نواحی — صنف
١ حدیثه ٣
١/٢ جبه آلوس ٣

(١) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨مالية، ص ٧٢٠.

ملحق رقم (١٦)

سامراء في سالنامة وزارة المعارف عام ١٩٠١م [1]

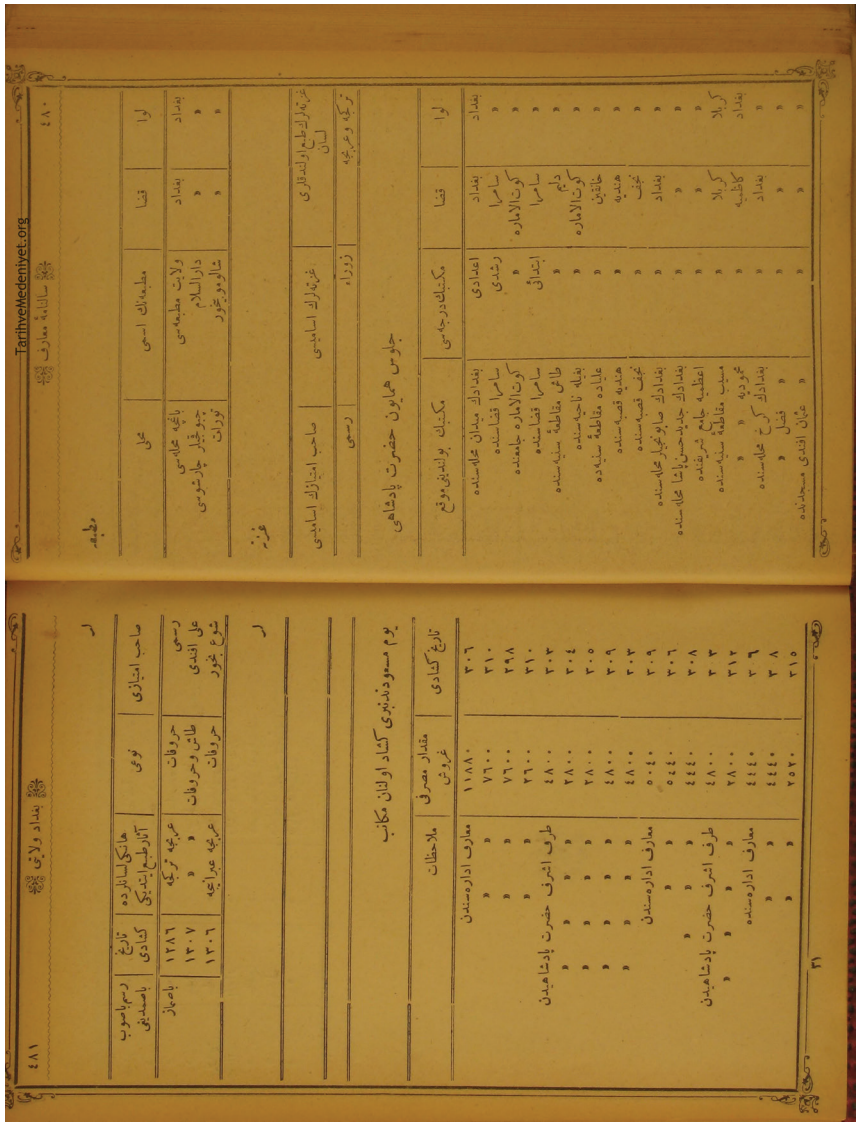
TarihveMedeniyet.org

(١) سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٩هـ، ص ٤٨٠ – ٤٨١.

ملحق رقم (١٧)

سامراء في سالنامة وزارة الخارجية عام ١٨٨٨م

(الممثل القنصلي الإيراني في سامراء) [١]

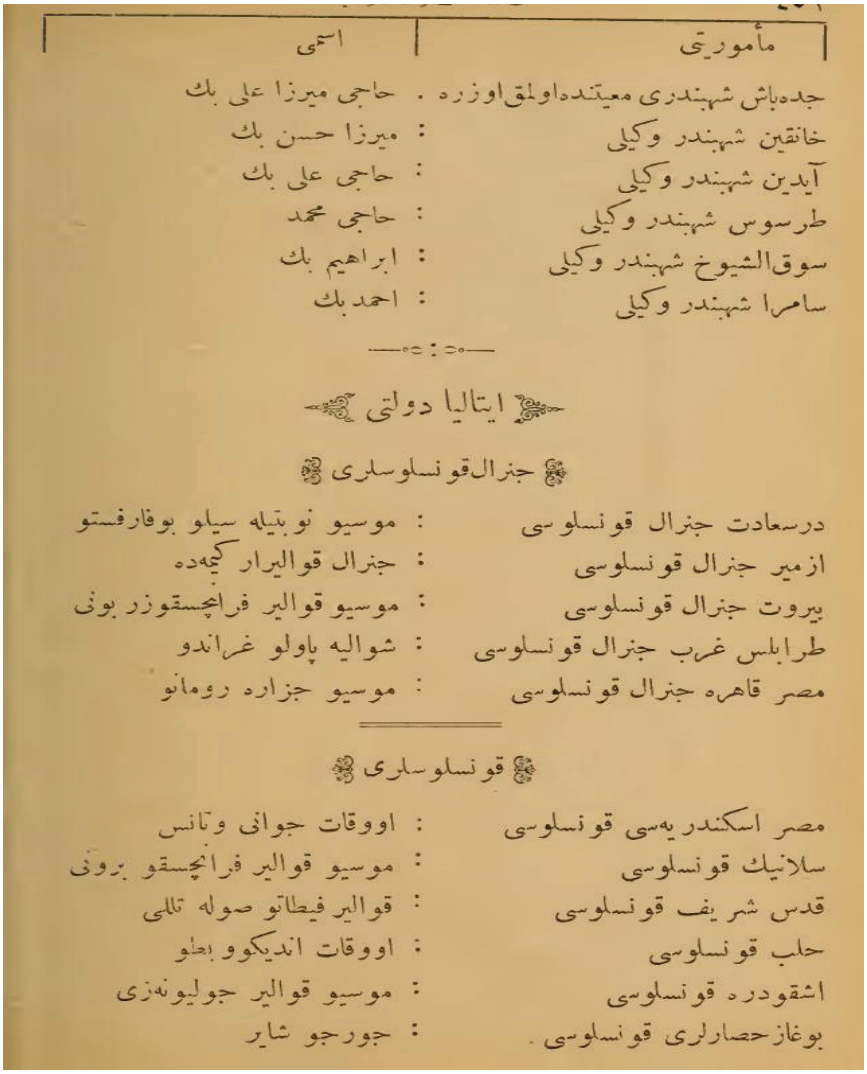

مأموريتى	اسمى
جده‌باش شهبندرى معيتنده‌اولمق‌اوزره .	حاجى ميرزا على بك
خانقين شهبندر وكيلى	: ميرزا حسن بك
آيدين شهبندر وكيلى	: حاجى على بك
طرسوس شهبندر وكيلى	: حاجى محمد
سوق‌الشيوخ شهبندر وكيلى	: ابراهيم بك
سامرا شهبندر وكيلى	: احمد بك

ايتاليا دولتى

جنرال‌قونسلوسلرى

درسعادت جنرال قونسلوسى	: موسيو نوبتيله سيلو بوفارفستو
ازمير جنرال قونسلوسى	: جنرال قواليرار كيمده
بيروت جنرال قونسلوسى	: موسيو قواليير فرانچسقوزر بونى
طرابلس غرب جنرال قونسلوسى	: شواليه پاولو غراندو
مصر قاهره جنرال قونسلوسى	: موسيو جزاره رومانو

قونسلوسلرى

مصر اسكندريه‌سى قونسلوسى	: اووقات جوانى وتانس
سلانيك قونسلوسى	: موسيو قواليير فرانچسقو برونى
قدس شريف قونسلوسى	: قواليير فيطاتو صوله تللى
حلب قونسلوسى	: اووقات انديكوو بطو
اشقودره قونسلوسى	: موسيو قواليير جوليونه‌زى
بوغازحصارلرى قونسلوسى .	: جورجو شاير

(١) سالنامة وزارة الخارجية العثمانية لسنة ١٣٠٦هـ، ص ٤٥٢.

ملحق رقم (١٨)

القوات العسكرية في قضاء سامراء عام ١٩٠٨م [1]

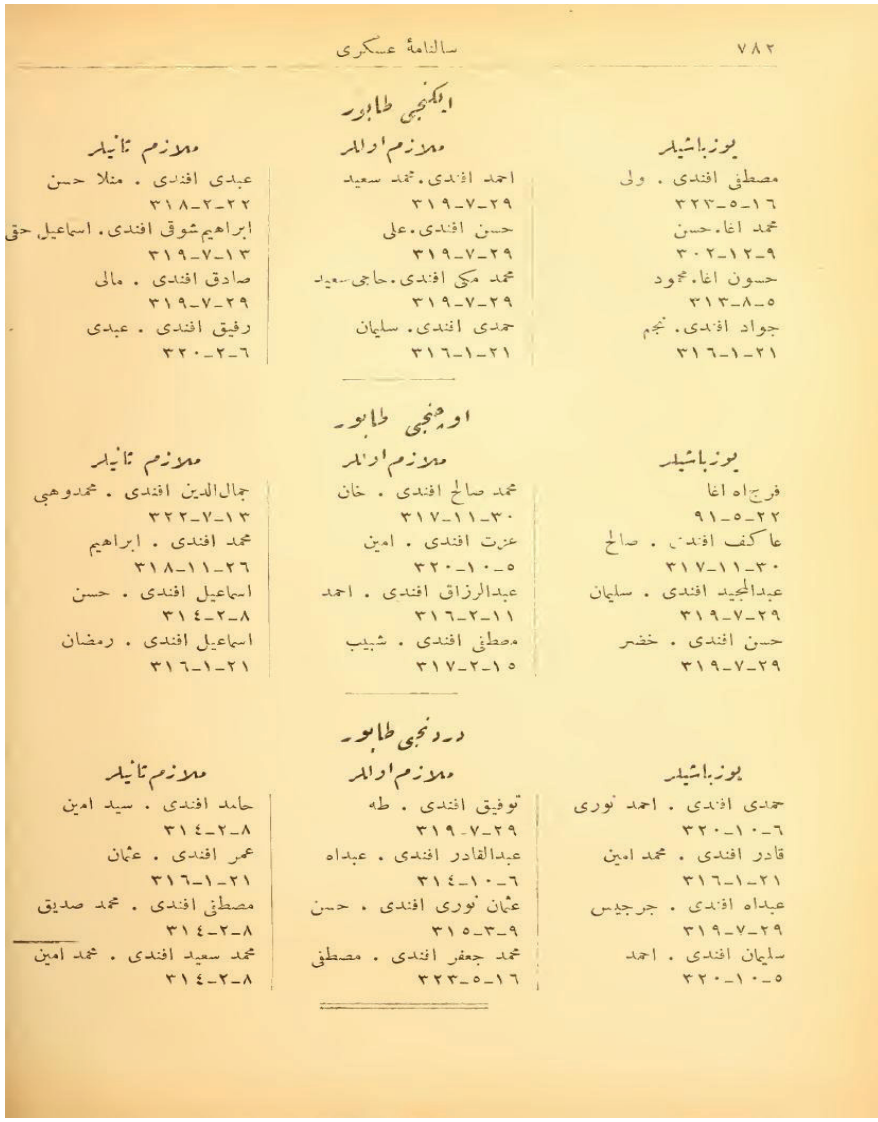

٧٨٢ سالنامهٔ عسكرى

ايكنجى طابور

يوزباشيلر	معاونم اولد	معاونم ثانيلر
مصطفى افندى . ولى ١٦-٥-٣٢٣	احمد افندى . محمد سعيد ٢٩-٧-٣١٩	عبدى افندى . ملا حسن ٢٢-٢-٣١٨
محمد اغا . حسن ٩-١٢-٣٠٢	حسن افندى . على ٢٩-٧-٣١٩	ابراهيم شوق افندى . اسماعيل حقى ١٣-٧-٣١٩
حسون اغا . محمود ٥-٨-٣١٣	محمد مكى افندى . حاجى سعيد ٢٩-٧-٣١٩	صادق افندى . مالى ٢٩-٧-٣١٩
جواد افندى . نجم ٢١-١-٣١٦	حمدى افندى . سليمان ٢١-١-٣١٦	رفيق افندى . عبدى ٦-٢-٣٢٠

اوچنجى طابور

يوزباشيلر	معاونم اولد	معاونم ثانيلر
فرج اه اغا ٢٢-٥-٩١	محمد صالح افندى . خان ٣٠-١١-٣١٧	جمال الدين افندى . محمدوهبى ١٣-٧-٣٢٢
عاكف افندى . صالح ٣٠-١١-٣١٧	عزت افندى . امين ٥-١٠-٣٢٠	محمد افندى . ابراهيم ٢٦-١١-٣١٨
عبدالمجيد افندى . سليمان ٢٩-٧-٣١٩	عبدالرزاق افندى . احمد ١١-٢-٣١٦	اسماعيل افندى . حسن ٨-٢-٣١٤
حسن افندى . خضر ٢٩-٧-٣١٩	مصطفى افندى . شبيب ١٥-٢-٣١٧	اسماعيل افندى . رمضان ٢١-١-٣١٦

دردنجى طابور

يوزباشيلر	معاونم اولد	معاونم ثانيلر
حمدى افندى . احمد نورى ٦-١٠-٣٢٠	توفيق افندى . طه ٢٩-٧-٣١٩	حامد افندى . سيد امين ٨-٢-٣١٤
قادر افندى . محمد امين ٢١-١-٣١٦	عبدالقادر افندى . عبداه ٦-١٠-٣١٤	عمر افندى . عثمان ٢١-١-٣١٦
عبداه افندى . جرجيس ٢٩-٧-٣١٩	عثمان نورى افندى . حسن ٩-٣-٣١٥	مصطفى افندى . محمد صديق ٨-٢-٣١٤
سليمان افندى . احمد ٥-١٠-٣٢٠	محمد جعفر افندى . مصطفى ١٦-٥-٣٢٣	محمد سعيد افندى . محمد امين ٨-٢-٣١٤

(١) سالنامة عسكري لسنة ١٣٢٦هـ، ص ٧٨٢.

ملحق رقم (١٩)

مركز البرق والبريد في قضاء سامراء عام ١٩١٥م [1]

—١٩٧—

مراكز وشعبات اسامیسیله نام دیکرلری	داخل ویا ساحل اولدیغی	اشارات مخصوصه	ولایتی
		س	
ساحل علما	ساحل	ب**	جبل لبنان
سارز (کوی یری)	داخل	ب * ح ق ق ل ١ ٢ ٤	سیواس
ساقر	ساحل	ب** ح ح ق ق ق ق ش ت** ١ ٢ ١ ٢ ٤ ٤ ن ٢	(١٥) جزایر بحر سفید
ساقیت المسك	داخل	ب**	جبل لبنان
سامرا	»	ب** ح ق ق ث (١٦)(١٧) ٢ ٤ ٤	بغداد
سبحه	»	ب** ح ق ق ل ١ ٢ ٤	زور
سبعین	»	ب**	سوریه
سرای اوکی	»	ب** ث	ارضروم
سرای (محمودی)	»	ب** ح ق ق ت ن ك ١ ٢ ٤ ٤ ٢	وان
سرای کوی	»	ب** ح ق ق ش ت ن (٥) ١ ٢ ٢ ٢	آیدین
سرای ناحیه سی (ویزه سرای)	»	ب** ح ق ق ش ل ١ ٢ ٤	ادرنه
سرکن	»	ب** ح ق ق ث ١ ٢ ٤	ادرنه
سرقنطی	»	ب	اطنه
سروج (جسر سروج)	»	ب** ح ق ق ث ١ ٢ ٤	حلب
سعدنابل (بقاع داخلنده)	»	ب	سوریه
سعرد	»	ب** ق ح ش ت ن ١ ٤ ١ ٢	بتلیس
سعیدابلی (قادین خانی)	»	ب** ح ق ق ل ١ ٢ ٤	قونیه

ملحق رقم (٢٠)

(١) بوسته وتلغراف وتله فون نظارتي، المصدر السابق، ص ١٩٧.

سامراء في السالنامة العلمية عام ١٩١٥م [1]

٢٢١

ماموريت	اسامی	رتبه	نشان	مدالیه	نشانی	صنف
		سامرا قضاسی				
قاضی مفتی	عبدالوهاب افندی عباس حلمی «	دوریه مدرسی			قریب اعلی درسدن مأذون	خامس
		عزیزیه قضاسی				
قاضی مفتی	سلیمان سری افندی عبد الرحیم «				بالامتحان درسدن مأذون	خامس
		کاظمیه قضاسی				
قاضی مفتی	محمد رشید افندی عبدالجلیل «	ازمیر یایهٔ مجردی «			بالامتحان درسدن مأذون	خامس
		کوت الاماره قضاسی				
قاضی مفتی	احمد شفیق افندی .	دوریه مدرسی			رابع	رابع
		مندلی قضاسی				
قاضی مفتی	محمد رشید افندی خطاب «				بالامتحان درسدن مأذون	خامس
		دیوانیه لواسی				
قاضی مفتی	عبدالقادر افندی اسماعیل حقی «	مخرج دوریه مدرسی			بالامتحان درسدن مأذون	رابع
		حلّه قضاسی				
قاضی مفتی	عبد الله افندی عبدالحق حامد «				قریب اعلی	خامس

(١) علمية سالنامة سي، لسنة ١٣٣٤ه، ص ٢٢١.

ملحق رقم (٢١)

الصفحة الأولى من سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٥م

ملحق رقم (٢٢)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٥م [1]

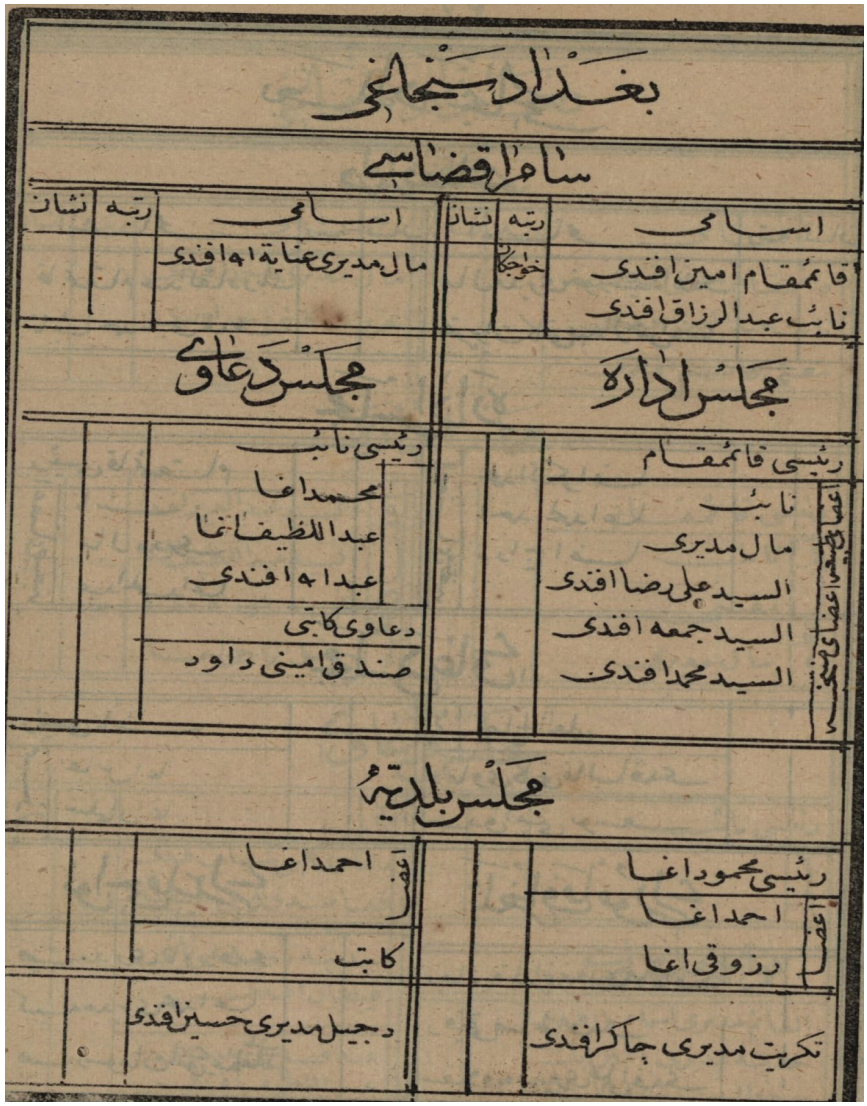

بغداد سنجاغی

سامرا قضاسی

اسامی	رتبه	نشان
قائمقام امین افندی	خواجگان	
نائب عبد الرزاق افندی		

اسامی	رتبه	نشان
مال مدیری عنایة اله افندی		

مجلس اداره

رئیسی قائمقام

اعضای طبیعیه

نائب

مال مدیری

اعضای منتخبه

السید علی رضا افندی

السید جمعه افندی

السید محمد افندی

مجلس دعاوی

رئیسی نائب

محمد اغا

عبد اللطیف اغا

عبد اله افندی

دعاوی کاتبی

صندوقامینی داود

مجلس بلدیه

رئیسی محمود اغا

اعضا

احمد اغا

رزوقی اغا

کاتب

تکریت مدیری چاکر افندی

دجیل مدیری حسین افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢هـ، ص ٧٧.

ملحق رقم (٢٣)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٧م [١]

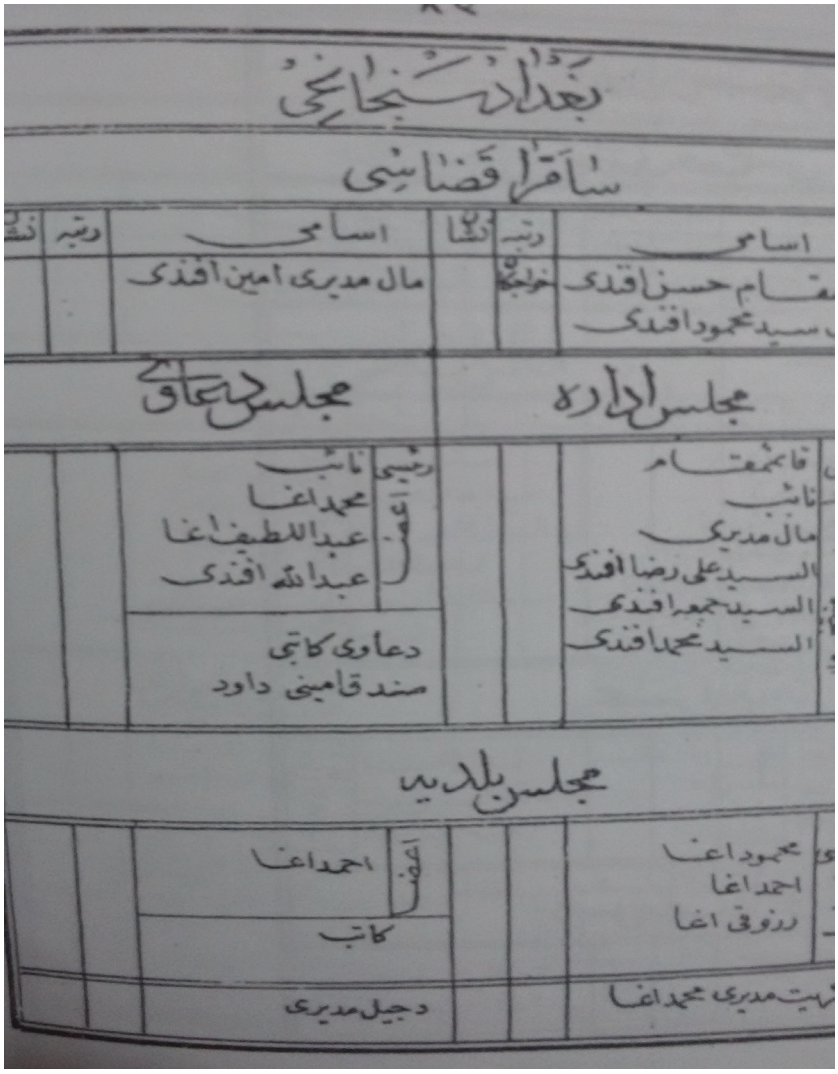

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، ص ٨٣.

ملحق رقم (٢٤)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨١م [1]

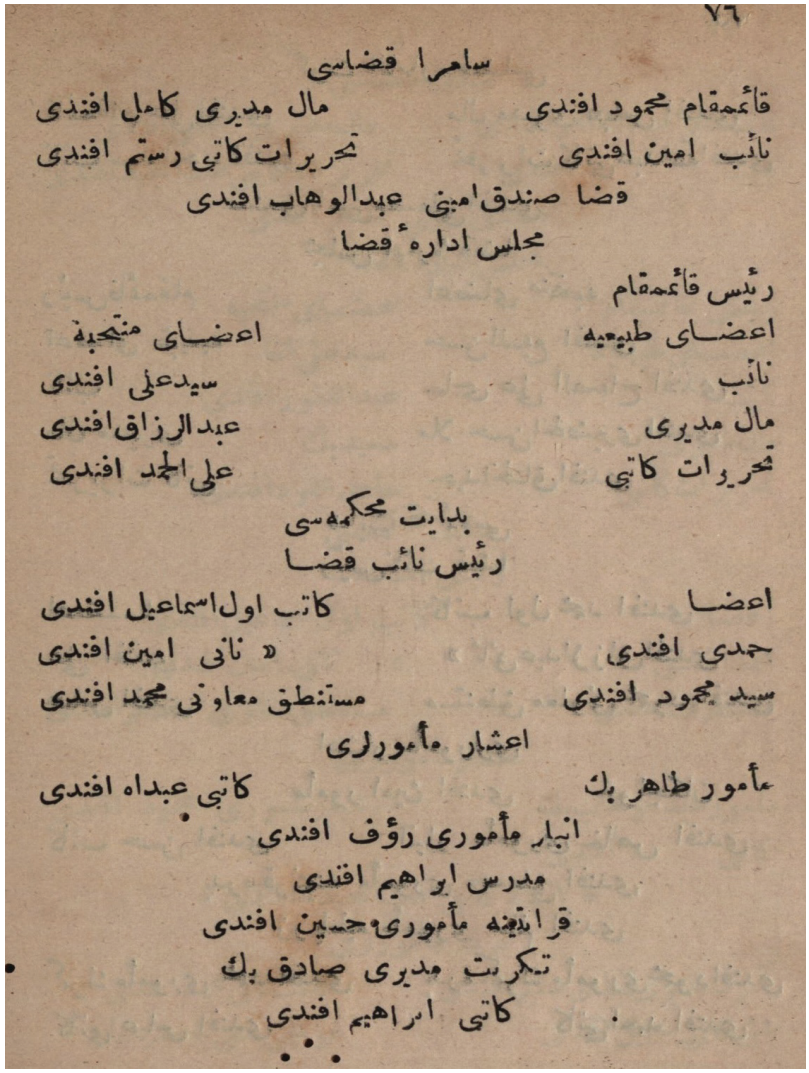

٧٦

سامرا قضاسی

قائممقام محمود افندی — مال مدیری کامل افندی

نائب امین افندی — تحریرات کاتبی رستم افندی

قضا صندق امینی عبدالوهاب افندی

مجلس اداره ٔ قضا

رئیس قائممقام

اعضای طبیعیه — اعضای منتخبه

نائب — سیدعلی افندی

مال مدیری — عبدالرزاق افندی

تحریرات کاتبی — علی احمد افندی

بدایت محکمه سی

رئیس نائب قضا

اعضا — کاتب اول اسماعیل افندی

حمدی افندی — « نانی امین افندی

سید محمود افندی — مستنطق معاونی محمد افندی

اعشار مأمورلری

مأمور طاهر بك — کاتبی عبداه افندی

انبار مأموری رؤف افندی

مدرس ابراهیم افندی

قرانتینه مأموری حسین افندی

تکریت مدیری صادق بك

کاتبی ابراهیم افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص ٧٦.

ملحق رقم (٢٥)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٢م [1]

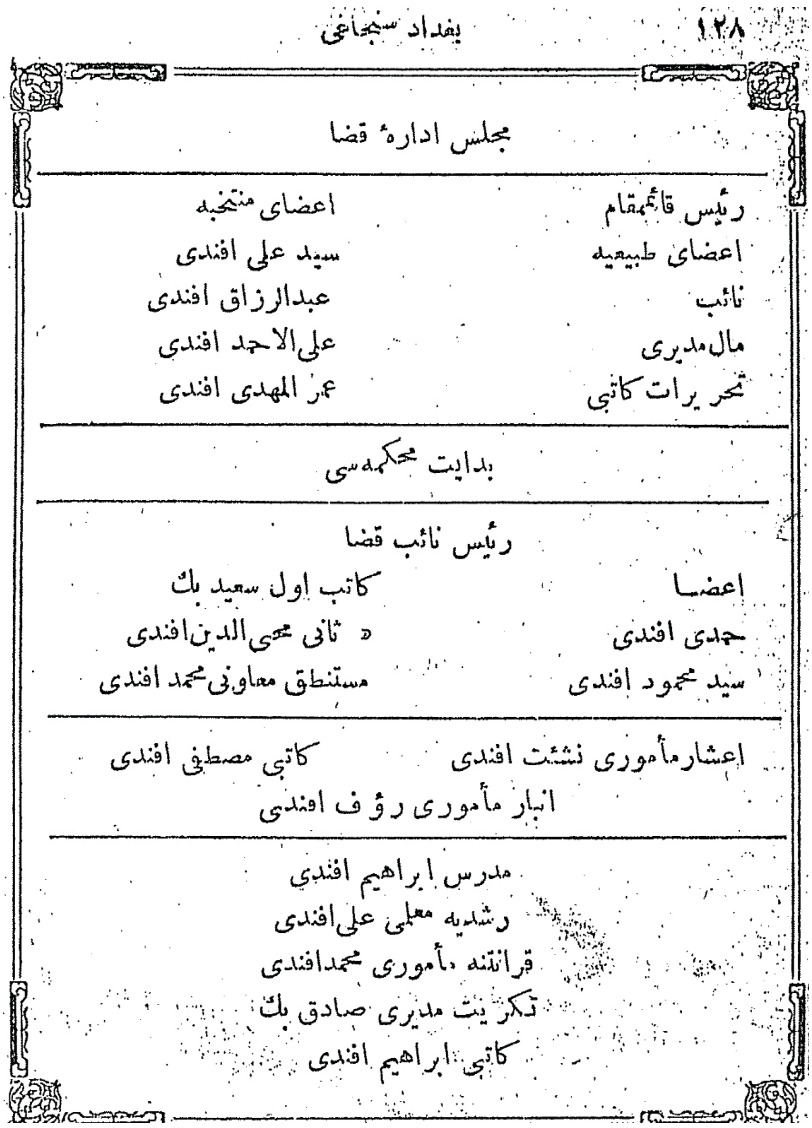

١٢٨ بغداد سنجاغی

مجلس ادارهٔ قضا

رئيس قائممقام	اعضای منتخبه
اعضای طبيعيه	سيد علی افندی
نائب	عبدالرزاق افندی
مال‌مديری	علی‌الاحمد افندی
تحريرات كاتبی	عمر المهدی افندی

بدايت محكمه‌سی

رئيس نائب قضا

اعضا	كاتب اول سعيد بك
حمدی افندی	« ثانی محی‌الدين افندی
سيد محمود افندی	مستنطق معاونی محمد افندی

اعشار مأموری نشئت افندی — كاتبی مصطفی افندی

انبار مأموری رؤف افندی

مدرس ابراهيم افندی

رشديه معلمی علی‌افندی

قرانتنه مأموری محمدافندی

تذكرجيت مديری صادق بك

كاتبی ابراهيم افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص ١٢٨.

ملحق رقم (٢٦)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٣م [1]

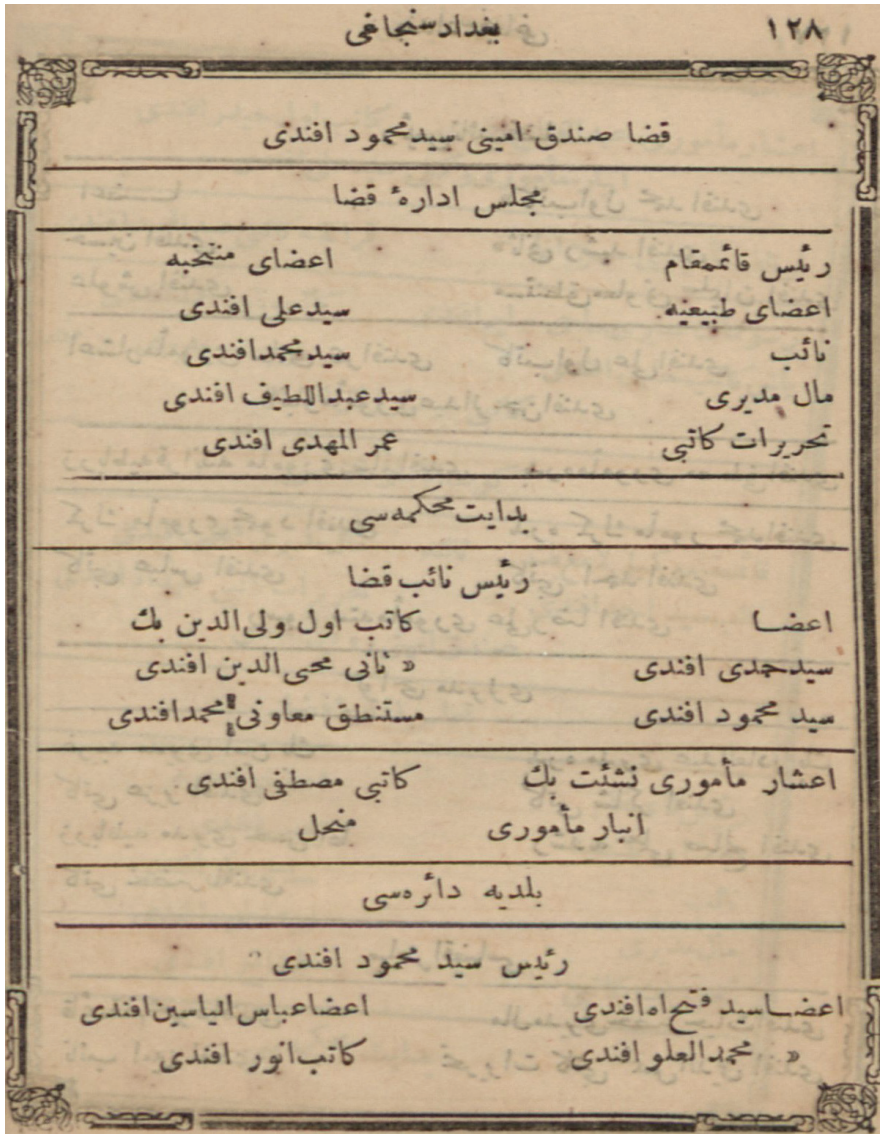

١٢٨ بغداد سنجاغی

قضا صندق امینی سید محمود افندی

مجلس ادارهٔ قضا

رئیس قائممقام	اعضای منتخبه
اعضای طبیعیه	سید علی افندی
نائب	سید محمد افندی
مال مدیری	سید عبداللطیف افندی
تحریرات کاتبی	عمر المهدی افندی

بدایت محکمه سی

رئیس نائب قضا

اعضا	کاتب اول ولی الدین بك
سید حمدی افندی	« ثانی محی الدین افندی
سید محمود افندی	مستنطق معاونی محمد افندی

اعشار مأموری نشئت بك	کاتبی مصطفی افندی
انبار مأموری	منحل

بلدیه دائره سی

رئیس سید محمود افندی

اعضا سید فتح اه افندی	اعضا عباس الیاسین افندی
« محمد العلو افندی	کاتب انور افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ، ص ١٢٨.

ملحق رقم (٢٧)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٤م [١]

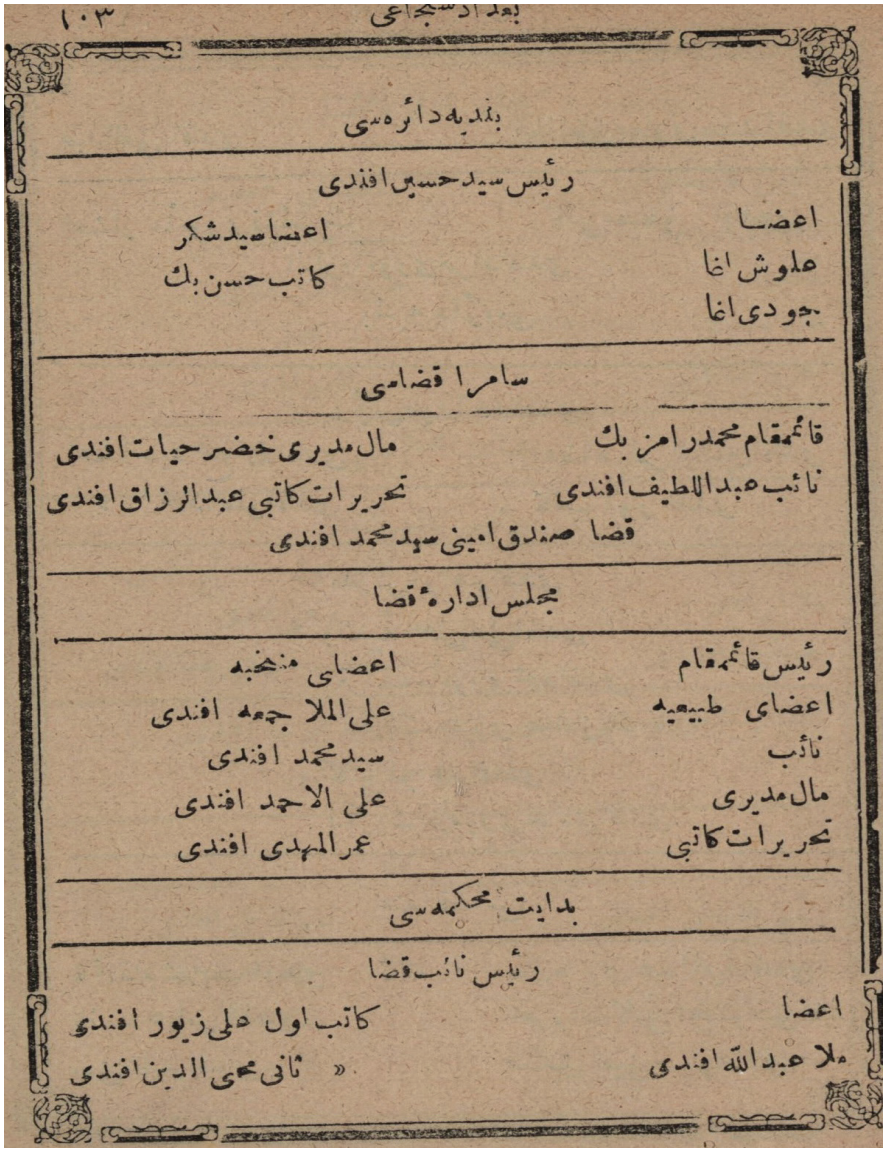

١٠٣ بغداد سجاعی

بلدیه دائره سی

رئیس سید حسین افندی

اعضا
علوش اغا
جودی اغا

اعضا سید شکر
کاتب حسن بك

سامرا قضامی

قائممقام محمد رامز بك
نائب عبداللطیف افندی

مال مدیری خضر حیات افندی
تحریرات کاتبی عبدالرزاق افندی

قضا صندق امینی سید محمد افندی

مجلس اداره قضا

رئیس قائممقام
اعضای طبیعیه
نائب
مال مدیری
تحریرات کاتبی

اعضای منتخبه
علی الملا جمعه افندی
سید محمد افندی
علی الاحمد افندی
عمر المهدی افندی

بدایت محکمه سی

رئیس نائب قضا

اعضا
ملا عبدالله افندی

کاتب اول علی زیور افندی
« ثانی محی الدین افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٢هـ، ص ١٠٣.

ملحق رقم (٢٨)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٥م [1]

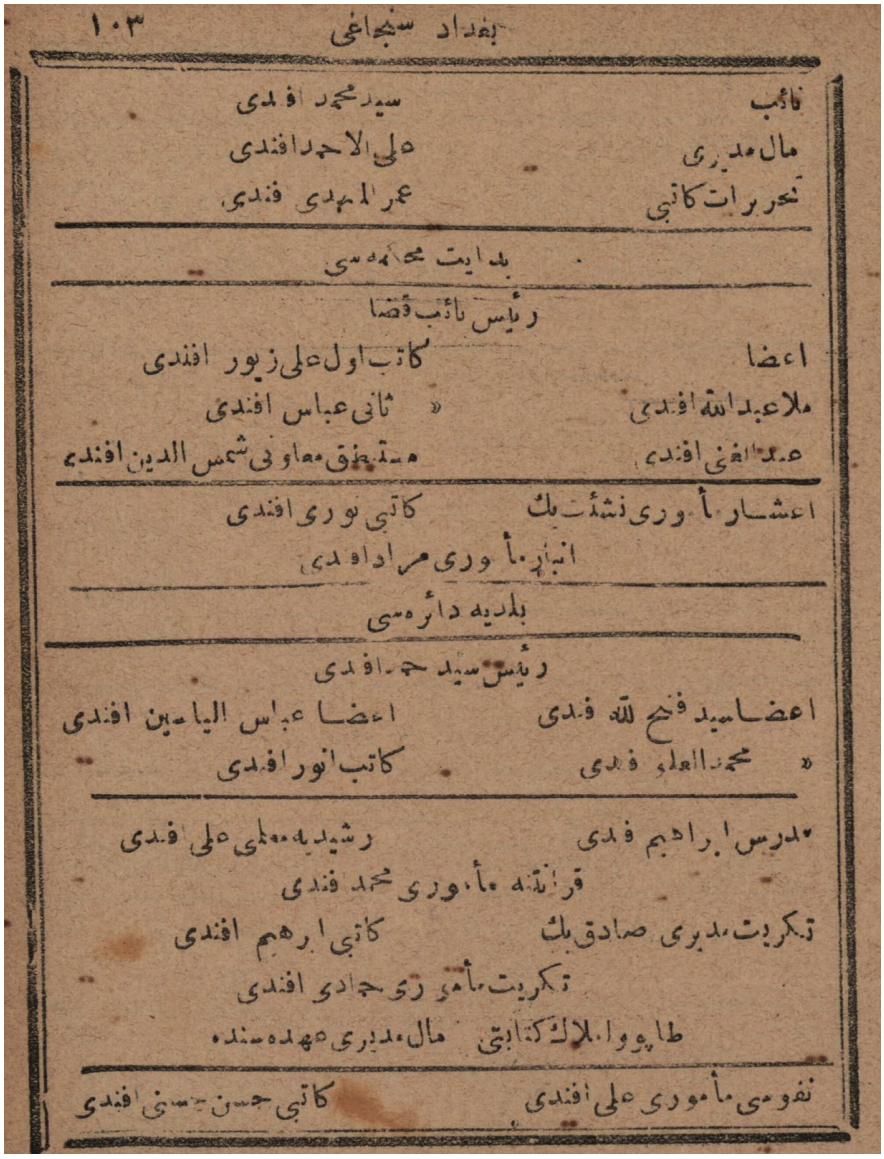

بغداد سنجاغی ١٠٣

نائب — سيد محمد افندی
مال مدیری — علی الاحمد افندی
تحریرات کاتبی — عمر المهدی فندی

بدایت محکمه سی

رئیس نائب قضا

اعضا — کاتب اول علی زیور افندی
ملا عبدالله افندی — « ثانی عباس افندی
عبدالغنی افندی — مستنطق معاونی شمس الدین افندی

اعشار مأموری نشئت بك — کاتبی نوری افندی
انبار مأموری مراد افندی

بلدیه دائره سی

رئیس سید حمد افندی

اعضا سید فتح الله فندی — اعضا عباس الیاسین افندی
« محمد العلو فندی — کاتب انور افندی

مدرس ابراهیم فندی — رشیدیه معلمی علی فندی
قرانته مأموری محمد فندی
تکریت مدیری صادق بك — کاتبی ابرهیم افندی
تکریت مأموری حمادی افندی
طاپو والملاك کاتبی مال مدیری عهده سنده

نفوسی مأموری علی افندی — کاتبی حسن حسنی افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، ص ١٠٣.

ملحق رقم (٢٩)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩١م [١]

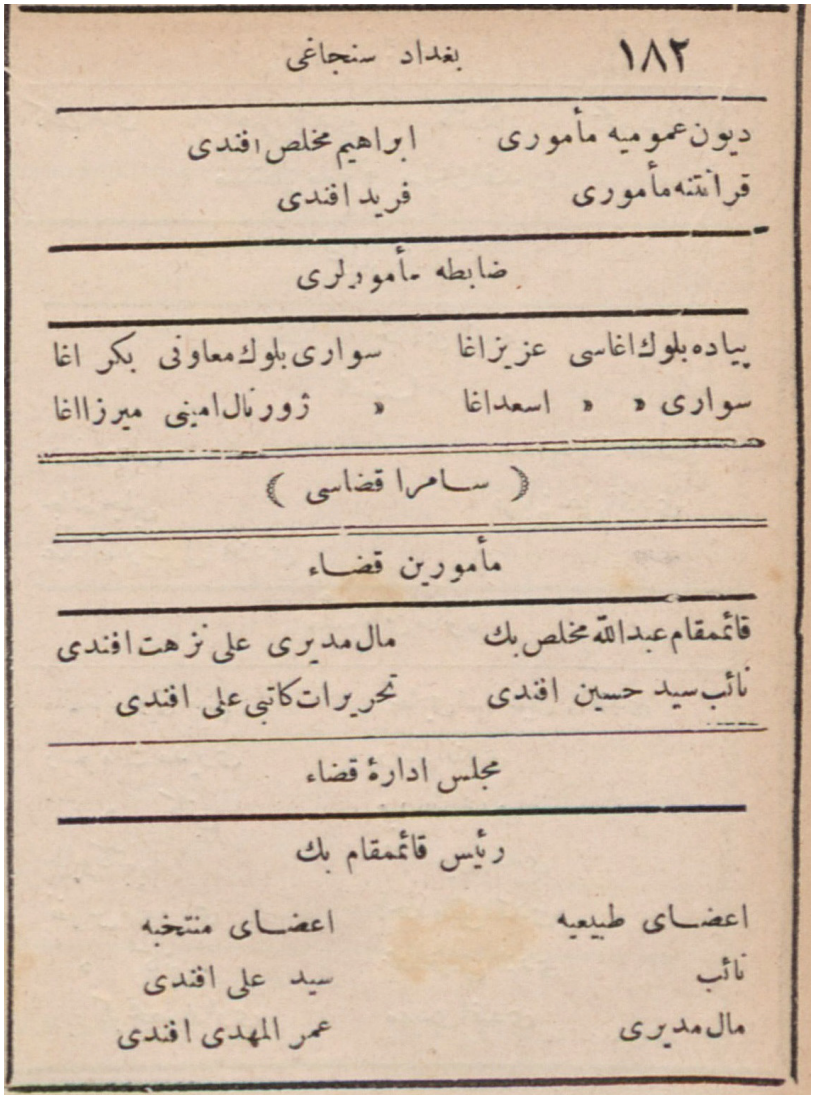

١٨٢ بغداد سنجاغی

ديون عموميه مأموری — ابراهيم مخلص افندی
قرانتنه مأموری — فريد افندی

ضابطه مأموريلری

پياده بلوك اغاسی عزيز اغا — سواری بلوك معاونی بكر اغا
سواری « « اسعد اغا — « ژورنال امينی ميرزا اغا

(سامرا قضاسی)

مأمورين قضاء

قائممقام عبدالله مخلص بك — مال مديری علی نزهت افندی
نائب سيد حسين افندی — تحريرات كاتبی علی افندی

مجلس ادارهٔ قضاء

رئيس قائممقام بك

اعضای طبيعيه — اعضای منتخبه
نائب — سيد علی افندی
مال مديری — عمر المهدی افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، ص ١٨٢.

ملحق رقم (٣٠)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٢م [1]

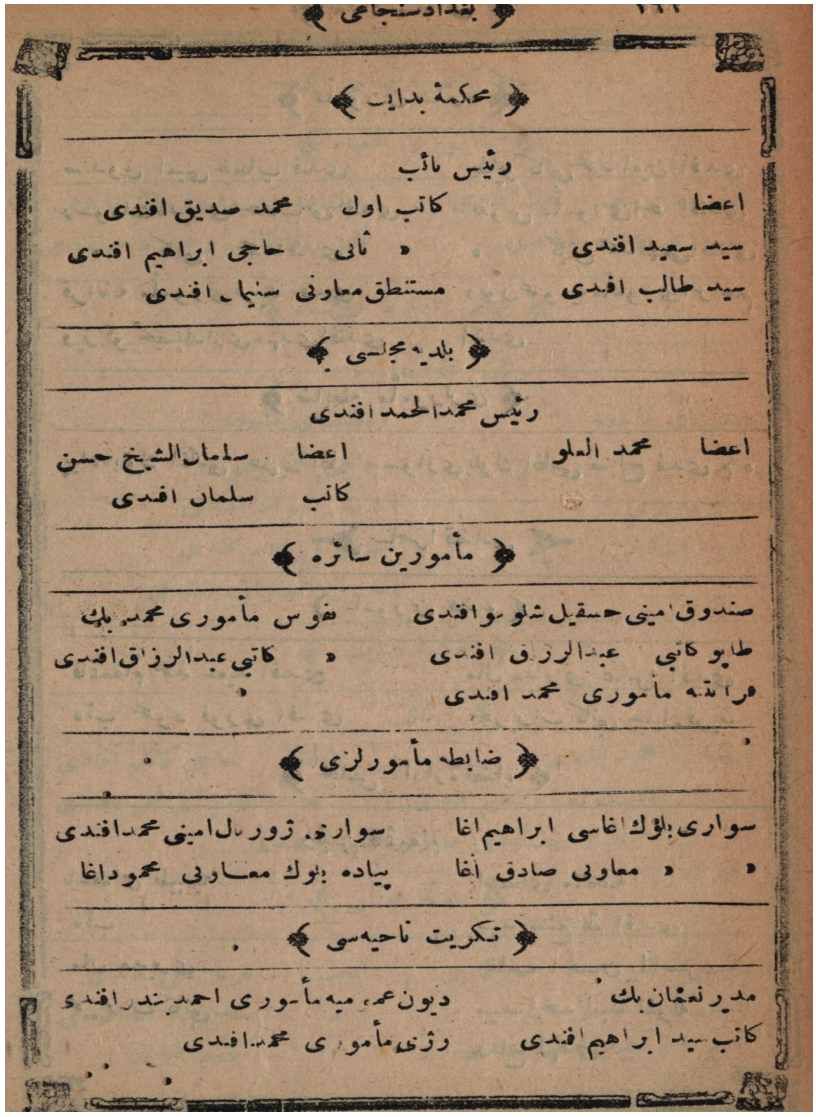

﴿ بغداد سنجاغی ﴾

﴿ محكمة بدايت ﴾

رئيس نائب

اعضا — كاتب اول محمد صديق افندى

سيد سعيد افندى — « ثانى حاجى ابراهيم افندى

سيد طالب افندى — مستنطق معاونى سنيمان افندى

﴿ بلديه مجلسى ﴾

رئيس محمد احمد افندى

اعضا محمد الملو — اعضا سلمان الشيخ حسن

كاتب سلمان افندى

﴿ مأمورين سائره ﴾

صندوق امينى حسقيل شلو افندى — نفوس مأمورى محمد بك

طابو كاتبى عبدالرزاق افندى — « كاتبى عبدالرزاق افندى

قرانطه مأمورى محمد افندى

﴿ ضابطه مأمورلرى ﴾

سوارى بلوك اغاسى ابراهيم اغا — سوارة ژورنال امينى محمد افندى

« معاونى صادق اغا — پياده بلوك معاونى محمود اغا

﴿ تكريت ناحيه سى ﴾

مدير نعمان بك — ديون عمومیه مأمورى احمد بندر افندى

كاتب سيد ابراهيم افندى — رژى مأمورى محمد افندى

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ، ص ١٦٦.

ملحق رقم (٣١)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٦م [١]

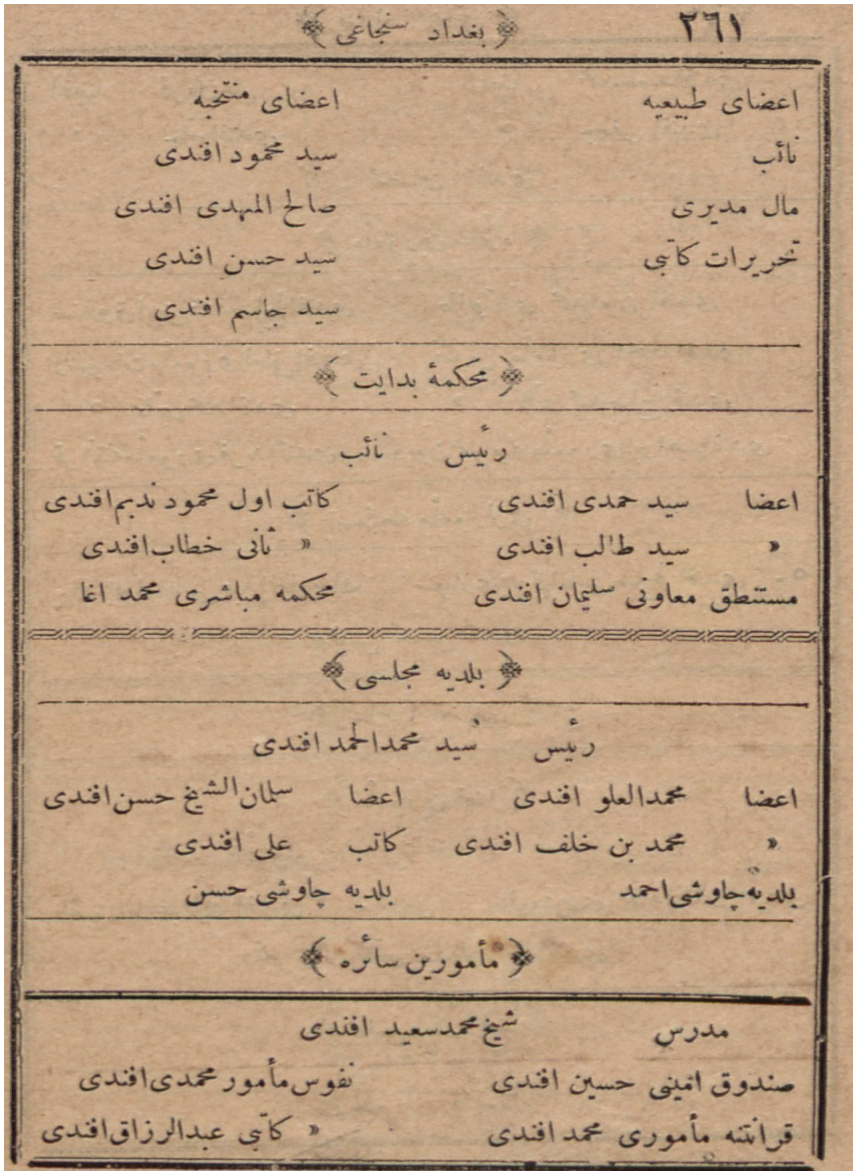

٢٦١ بغداد سنجاغی

اعضای طبیعیه	اعضای منتخبه
نائب	سید محمود افندی
مال مدیری	صالح المهدی افندی
تحریرات کاتبی	سید حسن افندی
	سید جاسم افندی

محکمهٔ بدایت

رئیس نائب

اعضا	سید حمدی افندی	کاتب اول محمود ندیم افندی
«	سید طالب افندی	« ثانی خطاب افندی
مستنطق معاونی	سلیمان افندی	محکمه مباشری محمد اغا

بلدیه مجلسی

رئیس سید محمد الحمد افندی

اعضا	محمد العلو افندی	اعضا	سلمان الشیخ حسن افندی
«	محمد بن خلف افندی	کاتب	علی افندی
بلدیه چاوشی	احمد	بلدیه چاوشی	حسن

مأمورین سائره

مدرس	شیخ محمد سعید افندی
صندوق امینی	حسین افندی
قرائته مأموری	محمد افندی
نفوس مأمور	محمدی افندی
« کاتبی	عبدالرزاق افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٢ مالية، ص ٢٦١.

ملحق رقم (٣٢)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٨م [1]

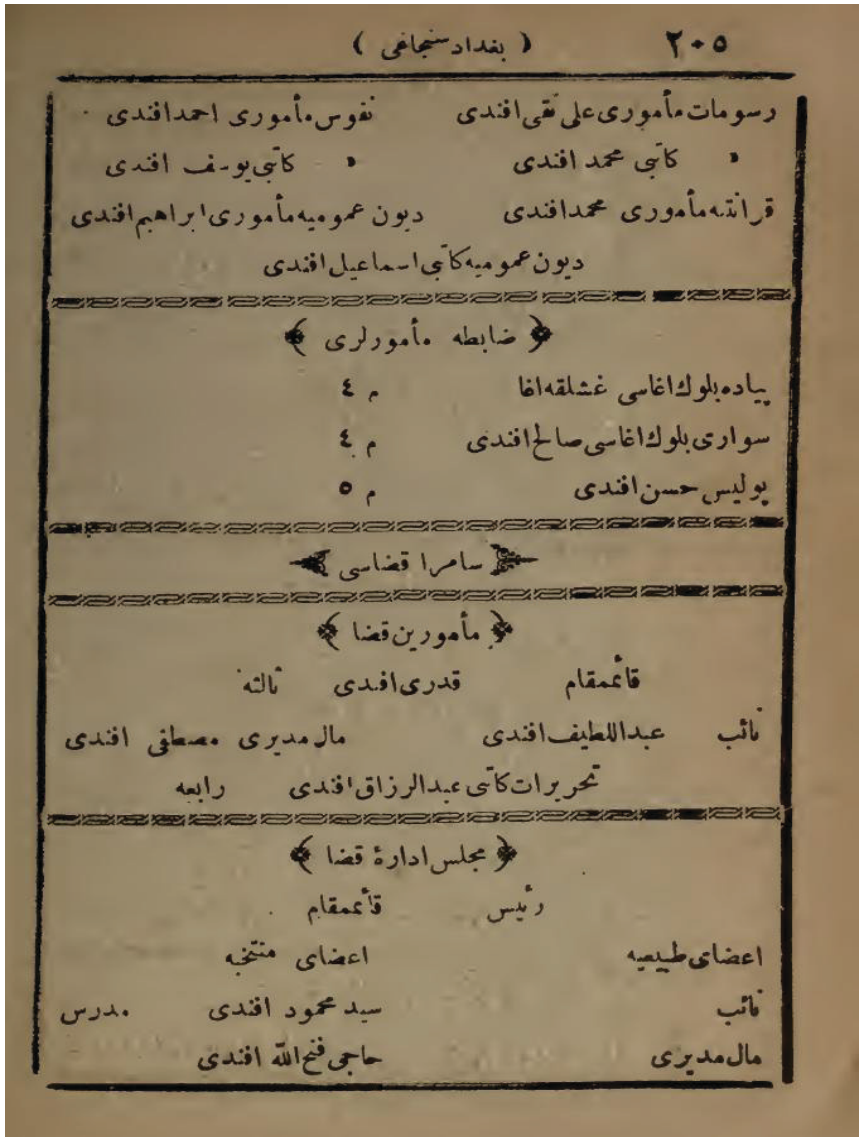

٢٠٥ (بغداد سنجاغی)

رسومات مأموری علی تقی افندی — نفوس مأموری احمد افندی

« کاتبی محمد افندی — « کاتبی یوسف افندی

قرانته مأموری محمد افندی — دیون عمومیه مأموری ابراهیم افندی

دیون عمومیه کاتبی اسماعیل افندی

﴿ ضابطه مأمورلری ﴾

پیاده بلوك اغاسی غشلقه اغا — م ٤

سواری بلوك اغاسی صالح افندی — م ٤

پولیس حسن افندی — م ٥

﴿ سامرا قضاسی ﴾

﴿ مأمورین قضا ﴾

قائمقام قدری افندی ثالثه

نائب عبداللطیف افندی — مال مدیری مصطفی افندی

تحریرات کاتبی عبدالرزاق افندی رابعه

﴿ مجلس ادارهٔ قضا ﴾

رئیس قائمقام

اعضای طبیعیه — اعضای منتخبه

نائب — سید محمود افندی — مدرس

مال مدیری — حاجی فتح الله افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٦هـ، ص ٢٠٥.

ملحق رقم (٣٣)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٩م [١]

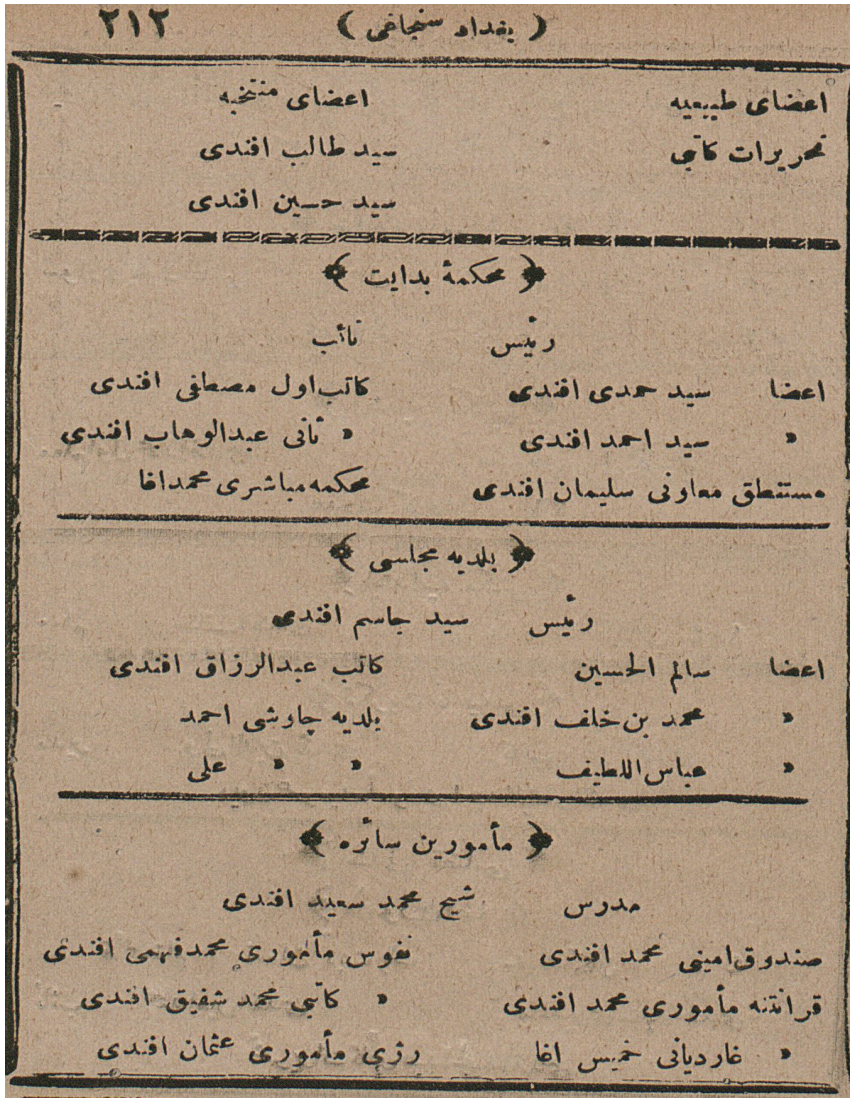

٢١٢ (بغداد سنجاغی)

اعضای طبیعیه	اعضای منتخبه
تحریرات کاتبی	سید طالب افندی
	سید حسین افندی

﴿ محکمهٔ بدایت ﴾

	رئیس	نائب
اعضا	سید حمدی افندی	کاتب اول مصطفی افندی
«	سید احمد افندی	« ثانی عبدالوهاب افندی
مستنطق معاونی سلیمان افندی		محکمه مباشری محمد اغا

﴿ بلدیه مجلسی ﴾

	رئیس	سید جاسم افندی
اعضا	سالم الحسین	کاتب عبدالرزاق افندی
«	محمد بن خلف افندی	بلدیه چاوشی احمد
«	عباس اللطیف	« « علی

﴿ مأمورین سائره ﴾

	مدرس	شیخ محمد سعید افندی
صندوق امینی محمد افندی		نفوس مأموری محمد فهمی افندی
قرانته مأموری محمد افندی		« کاتبی محمد شفیق افندی
« غاردیانی خمیس اغا		رژی مأموری عثمان افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٧هـ، ص ٢١٢.

ملحق رقم (٣٤)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٠م [1]

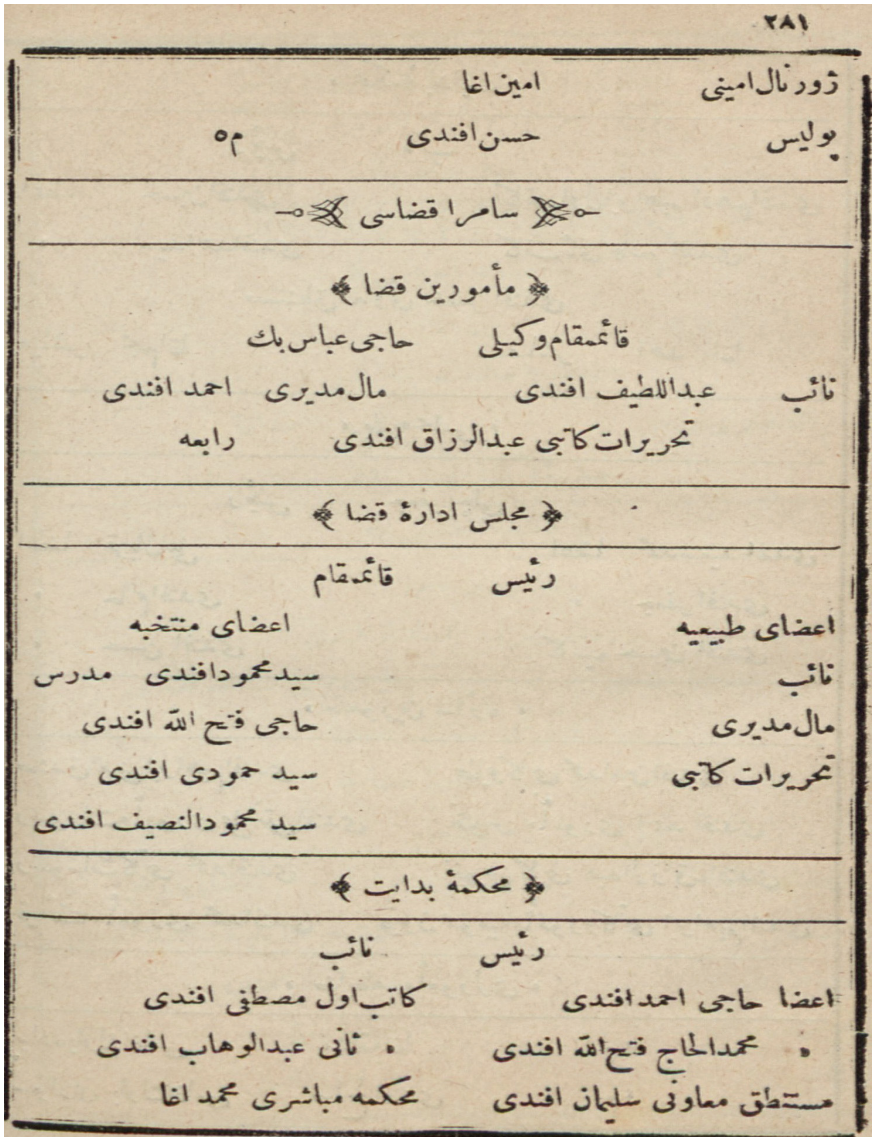

٢٨١

ژورنال امینی — امین اغا

پولیس — حسن افندی — م٥

﴿ سامرا قضاسی ﴾

﴿ مأمورین قضا ﴾

قائممقام وکیلی — حاجی عباس بك

نائب — عبداللطیف افندی — مال مدیری — احمد افندی

تحریرات کاتبی عبدالرزاق افندی — رابعه

﴿ مجلس ادارهٔ قضا ﴾

رئیس — قائممقام

اعضای طبیعیه — اعضای منتخبه

نائب — سید محمود افندی مدرس

مال مدیری — حاجی فتح الله افندی

تحریرات کاتبی — سید حمودی افندی

سید محمود النصیف افندی

﴿ محکمهٔ بدایت ﴾

رئیس — نائب

اعضا حاجی احمد افندی — کاتب اول مصطفی افندی

« محمد الحاج فتح الله افندی — « ثانی عبدالوهاب افندی

مستنطق معاونی سلیمان افندی — محکمه مباشری محمد اغا

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ، ص ٢٨١.

ملحق رقم (٣٥)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠١م [١]

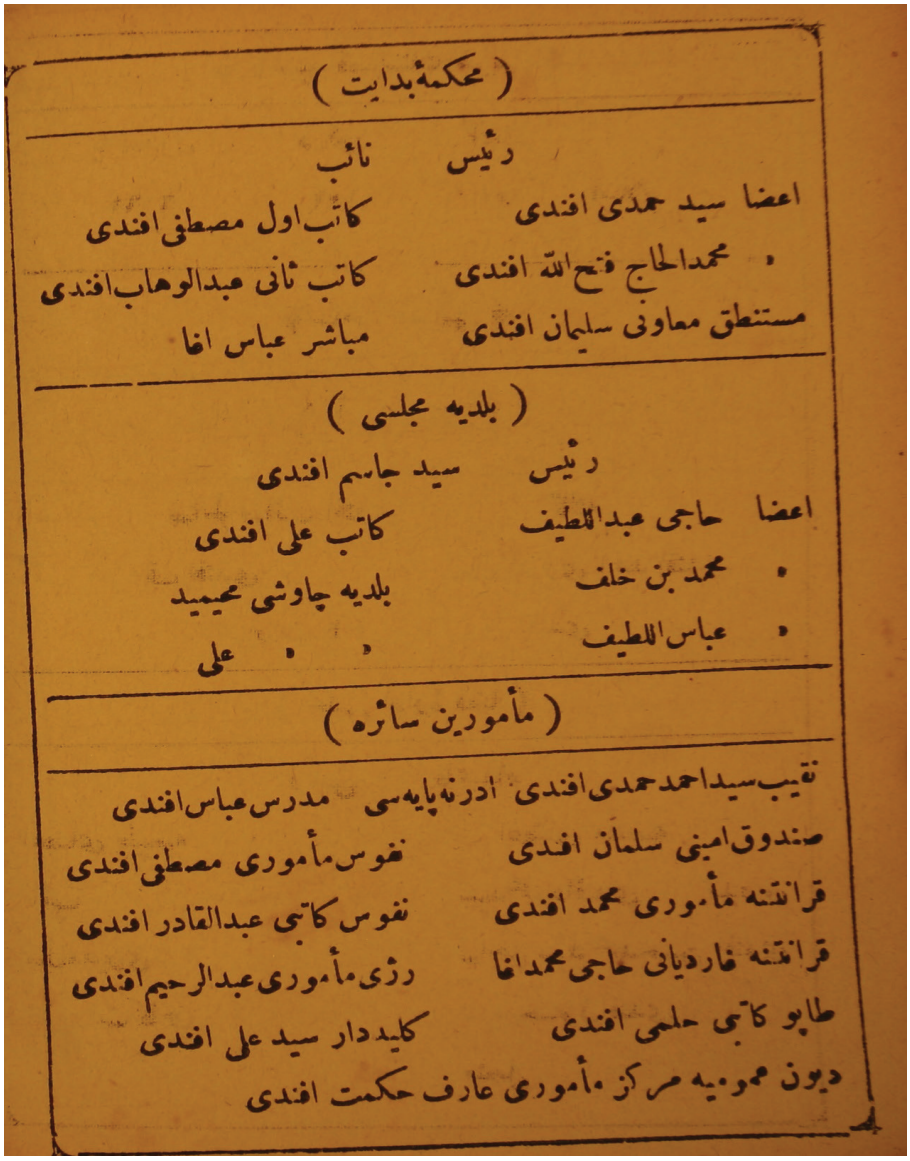

(محكمهٔ بدايت)

	رئيس	نائب
اعضا	سيد حمدى افندى	كاتب اول مصطفى افندى
«	محمد الحاج فتح الله افندى	كاتب ثانى عبدالوهاب افندى
مستنطق معاونى	سليمان افندى	مباشر عباس اغا

(بلديه مجلسى)

	رئيس	سيد جاسم افندى
اعضا	حاجى عبداللطيف	كاتب على افندى
«	محمد بن خلف	بلديه چاوشى محميد
«	عباس اللطيف	« « على

(مأمورين سائره)

نقيب سيد احمد حمدى افندى	ادرنه پايه‌سى	مدرس عباس افندى
صندوق امينى سلمان افندى		نفوس مأمورى مصطفى افندى
قرانتنه مأمورى محمد افندى		نفوس كاتبى عبدالقادر افندى
قرانتنه فارديانى حاجى محمد اغا		رزى مأمورى عبدالرحيم افندى
طابو كاتبى حلمى افندى		كليدار سيد على افندى

ديون محمويه مركز مأمورى عارف حكمت افندى

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ، ص ٢٠٩.

ملحق رقم (٣٦)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٥م [1]

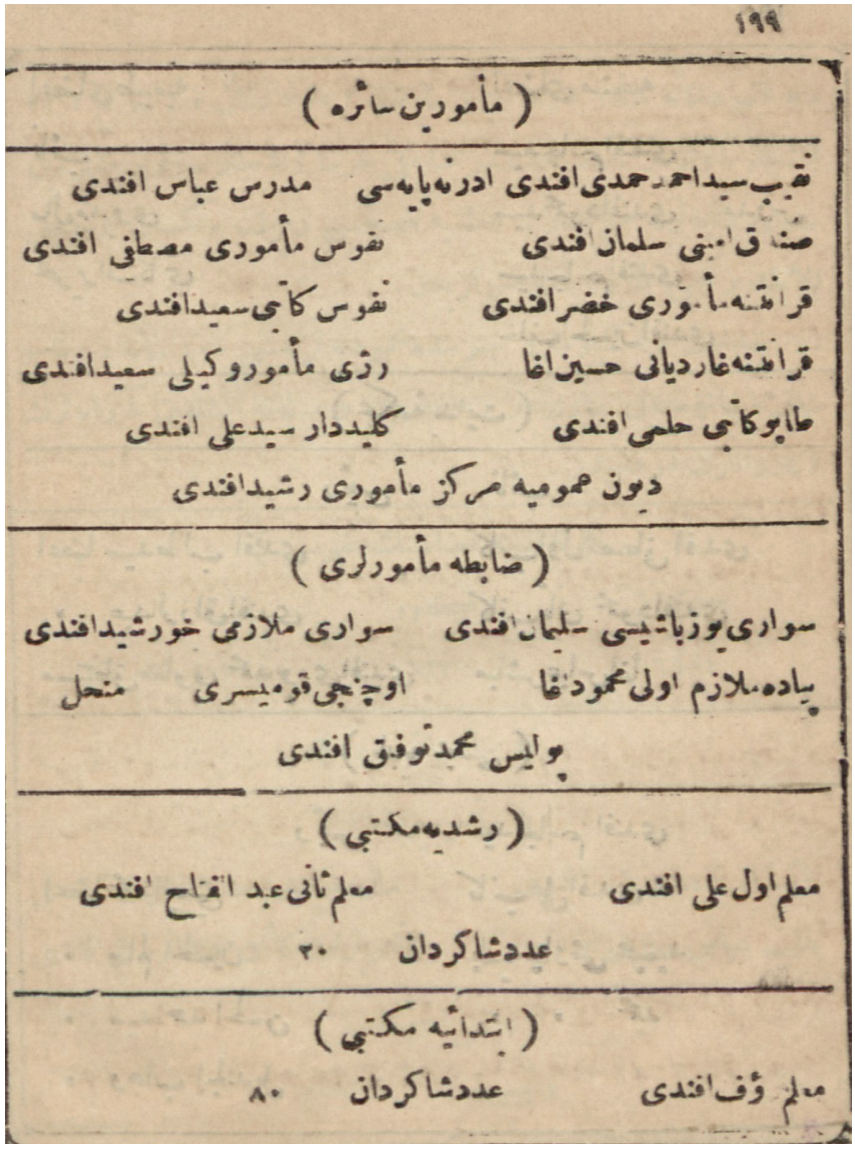

١٩٩

(مأمورين سائره)

نقيب سيد احمد حمدي افندي ادرنه پايه‌سي — مدرس عباس افندي

صندقجي سلمان افندي — نفوس مأموري مصطفى افندي

قرانتنه مأموري خضر افندي — نفوس كاتبي سعيد افندي

قرانتنه غارديانى حسين اغا — رئي مأمور وكيلي سعيد افندي

طابو كاتبي حلمي افندي — كليددار سيد علي افندي

ديون عموميه مركز مأموري رشيد افندي

(ضابطه مأمورلري)

سواري يوزباشيسي سليمان افندي — سواري ملازمي خورشيد افندي

پياده ملازم اولي محمود اغا — اوچنجي قوميسري منحل

پوليس محمد توفيق افندي

(رشديه مكتبي)

معلم اول علي افندي — معلم ثاني عبد الفتاح افندي

عدد شاكردان ٣٠

(ابتدائيه مكتبي)

معلم وڤ افندي — عدد شاكردان ٨٠

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ، ص ١٩٩.

ملحق رقم (٣٧)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٦م [١]

١٥٨

﴿ سامرا قضاسی ﴾

(مأمورين قضا)

قائمقام محمد توفيق افندى	نائب عباس صبرى افندى
مال مديرى عبدالمجيد افندى	تحريرات كاتبى عبدالرزاق افندى

(مجلس ادارهٔ قضا)

رئيس	قائمقام
اعضاى طبيعيه	اعضاى منتخبه
نائب	سيد حسن افندى
مال مديرى	سيد جاسم افندى
تحريرات كاتبى	سيد محمد افندى
	سيد على العبدالله افندى

(محكمهٔ بدايت)

رئيس	نائب
اعضا سيد حمدى افندى	اعضا عبدالرزاق افندى
كاتب اول مصطفى افندى	كاتب ثانى محمود فوزى افندى
	مستنطق معاونى نورى افندى

(بلديه مجلسى)

رئيس سيد جاسم افندى	اعضا سالم الحسين افندى
اعضا سيداحمد افندى	« محمدالبجى افندى
« وهاب الجنديل افندى	كاتب على افندى

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ، ص ١٥٨.

ملحق رقم (٣٨)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٧م [1]

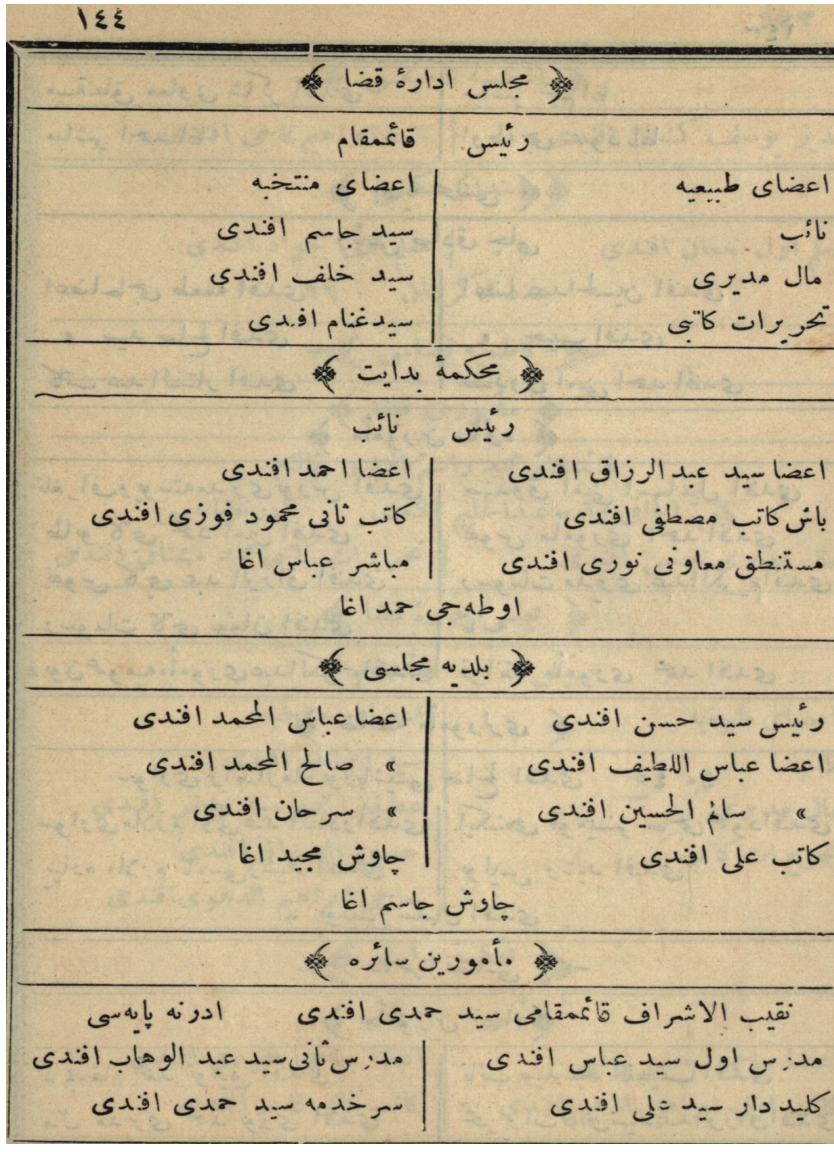

١٤٤

﴿ مجلس ادارهٔ قضا ﴾

رئيس قائمقام

اعضای طبیعیه	اعضای منتخبه
نائب	سید جاسم افندی
مال مدیری	سید خلف افندی
تحریرات کاتبی	سیدغنام افدی

﴿ محکمهٔ بدایت ﴾

رئيس نائب

اعضا سید عبد الرزاق افندی	اعضا احمد افندی
باش کاتب مصطفی افندی	کاتب ثانی محمود فوزی افندی
مستنطق معاونی نوری افندی	مباشر عباس اغا

اوطه‌جی حمد اغا

﴿ بلدیه مجلسی ﴾

رئیس سید حسن افندی	اعضا عباس المحمد افندی
اعضا عباس اللطیف افندی	» صالح المحمد افندی
» سالم الحسین افندی	» سرحان افندی
کاتب علی افندی	چاوش مجید اغا

چاوش جاسم اغا

﴿ مأمورین سائره ﴾

نقیب الاشراف قائمقامی سید حمدی افندی ادرنه پایه‌سی

مدرس اول سید عباس افندی	مدرس ثانی سید عبد الوهاب افندی
کلید دار سید علی افندی	سرخدمه سید حمدی افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.

ملحق رقم (٣٩)

سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩١١م [١]

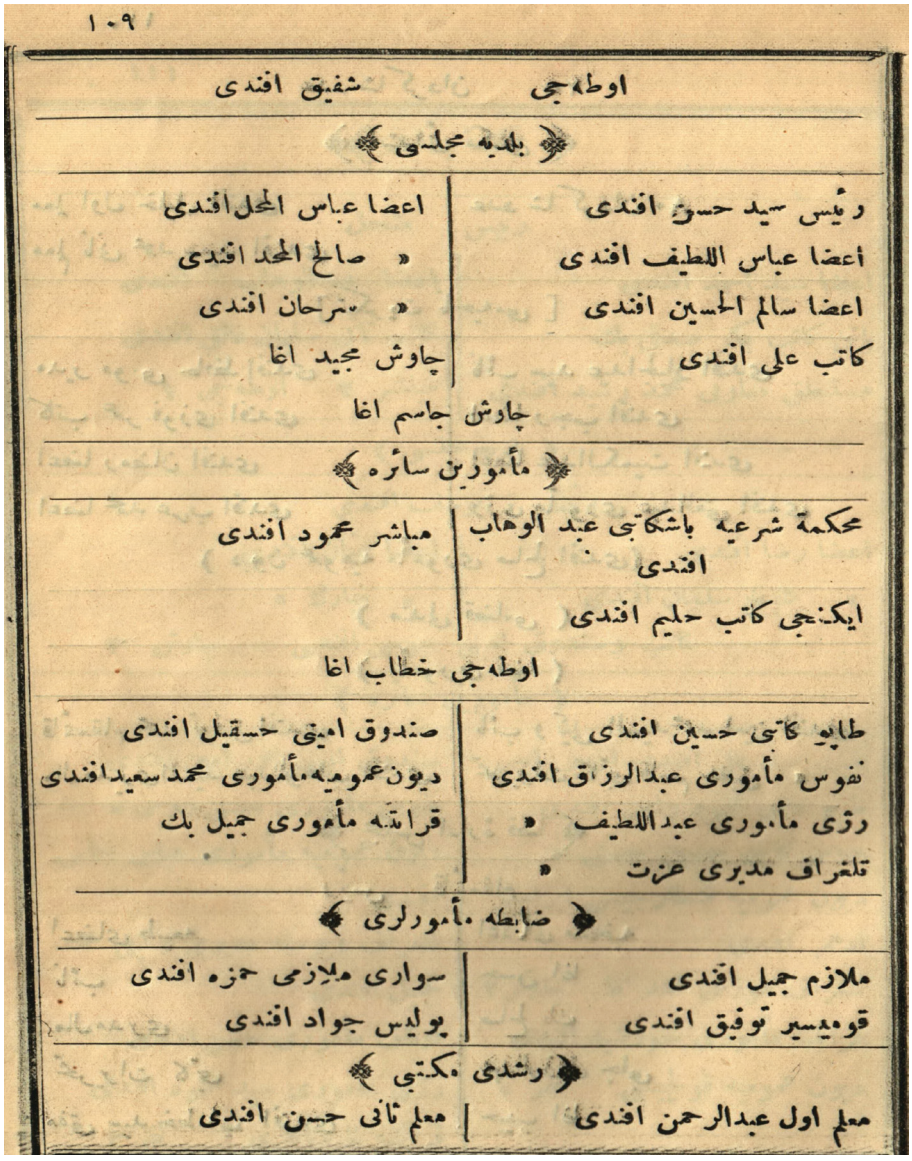

١٠٩

اوطه‌جی شفیق افندی

﴿ بلدیه مجلسی ﴾

رئیس سید حسن افندی	اعضا عباس المحل افندی
اعضا عباس اللطیف افندی	« صالح المحمد افندی
اعضا سالم الحسین افندی	« سرحان افندی
کاتب علی افندی	چاوش مجید اغا

چاوش جاسم اغا

﴿ مأمورین سائره ﴾

محکمة شرعیه باشکاتبی عبد الوهاب افندی	مباشر محمود افندی
ایکنجی کاتب حلیم افندی	

اوطه‌جی خطاب اغا

طابو کاتبی حسین افندی	صندوق امینی حسقیل افندی
نفوس مأموری عبدالرزاق افندی	دیون عمومیه مأموری محمد سعید افندی
رژی مأموری عبداللطیف «	قرانتنه مأموری جمیل بك
تلغراف مدیری عزت «	

﴿ ضابطه مأمورلری ﴾

ملازم جمیل افندی	سواری ملازمی حمزه افندی
قومیسیر توفیق افندی	پولیس جواد افندی

﴿ رشدی مکتبی ﴾

معلم اول عبدالرحمن افندی	معلم ثانی حسن افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

الخرائط

خارطة رقم (١)

الخطوط الفلكية لبعض المدن خلال العهد العثماني ومنها مدينة سامراء عام ١٨٨٣م[1]

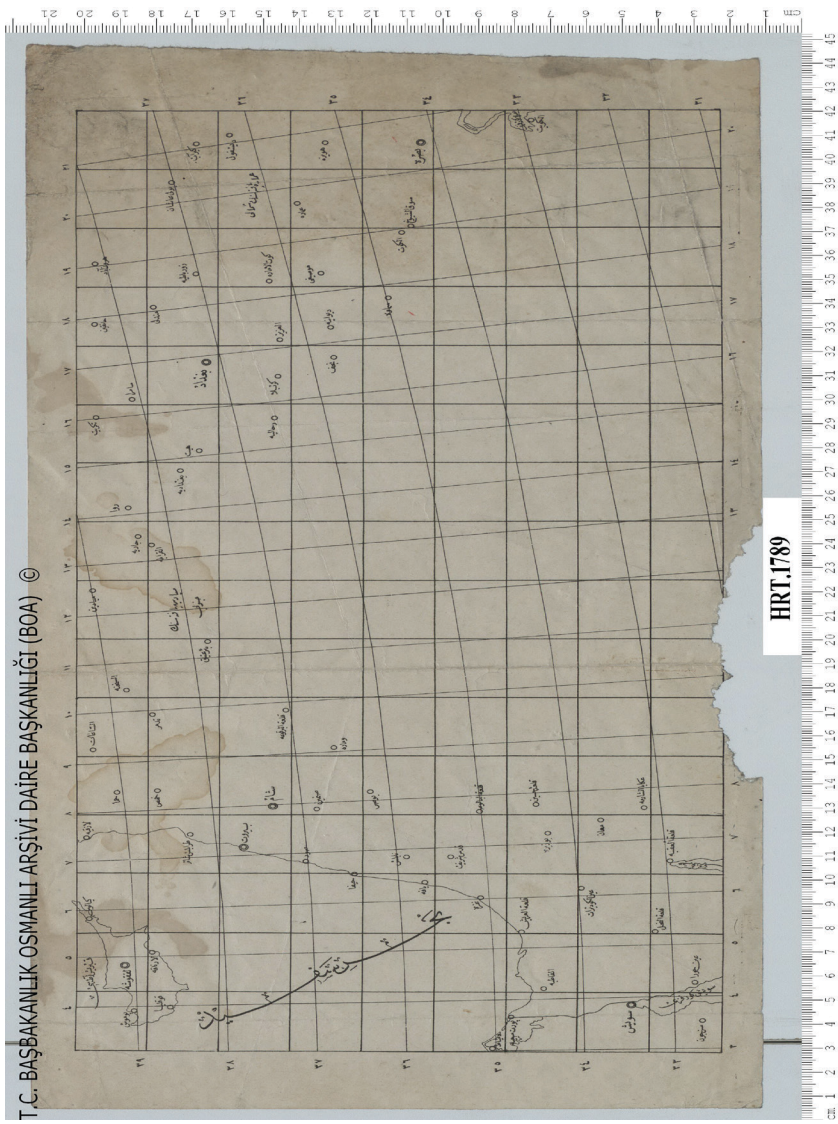

(1) BOA, HRT, 1789 / 29, Z. 1300.

خارطة رقم (٢)

تقديرات لبعد المسافة بين المدن العثمانية ومنها مدن ولايات العراق عام ١٨٩١م[1]

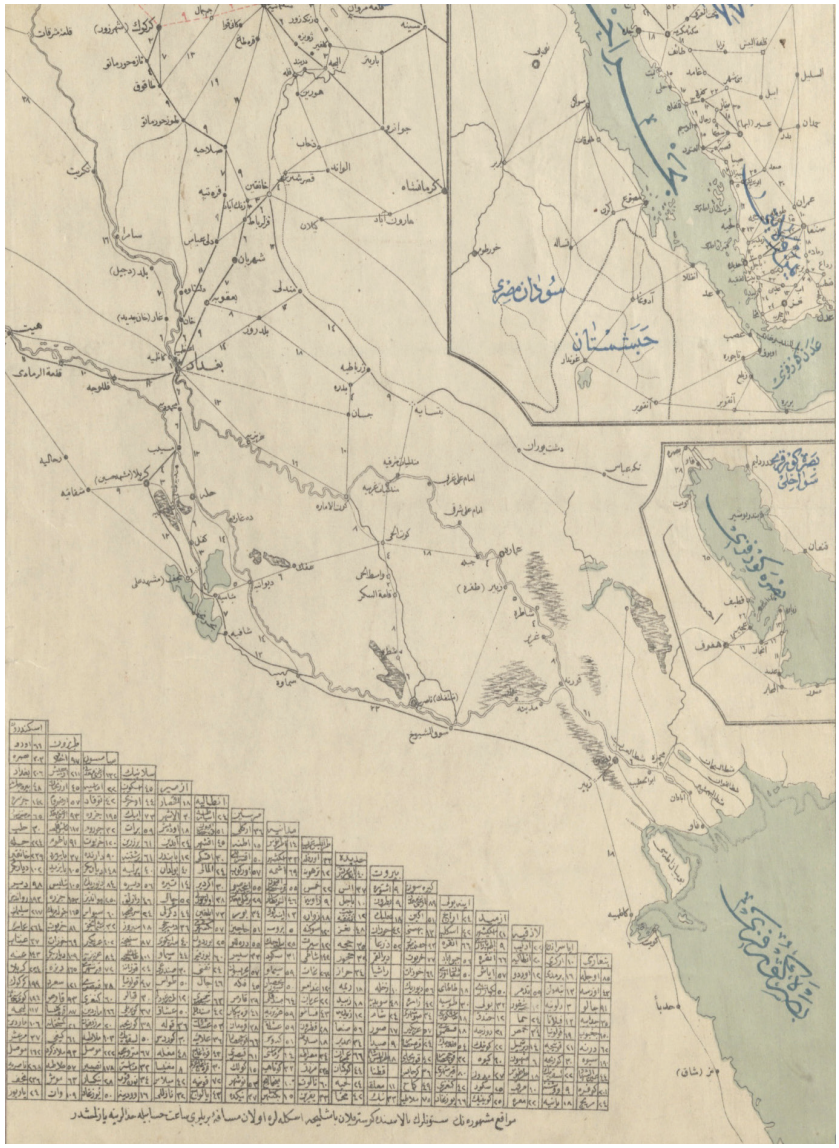

(1) BOA, HRT, 57 / 23, 1309.

خارطة رقم (٣)

ولاية بغداد عام ١٩٠٥م[١]

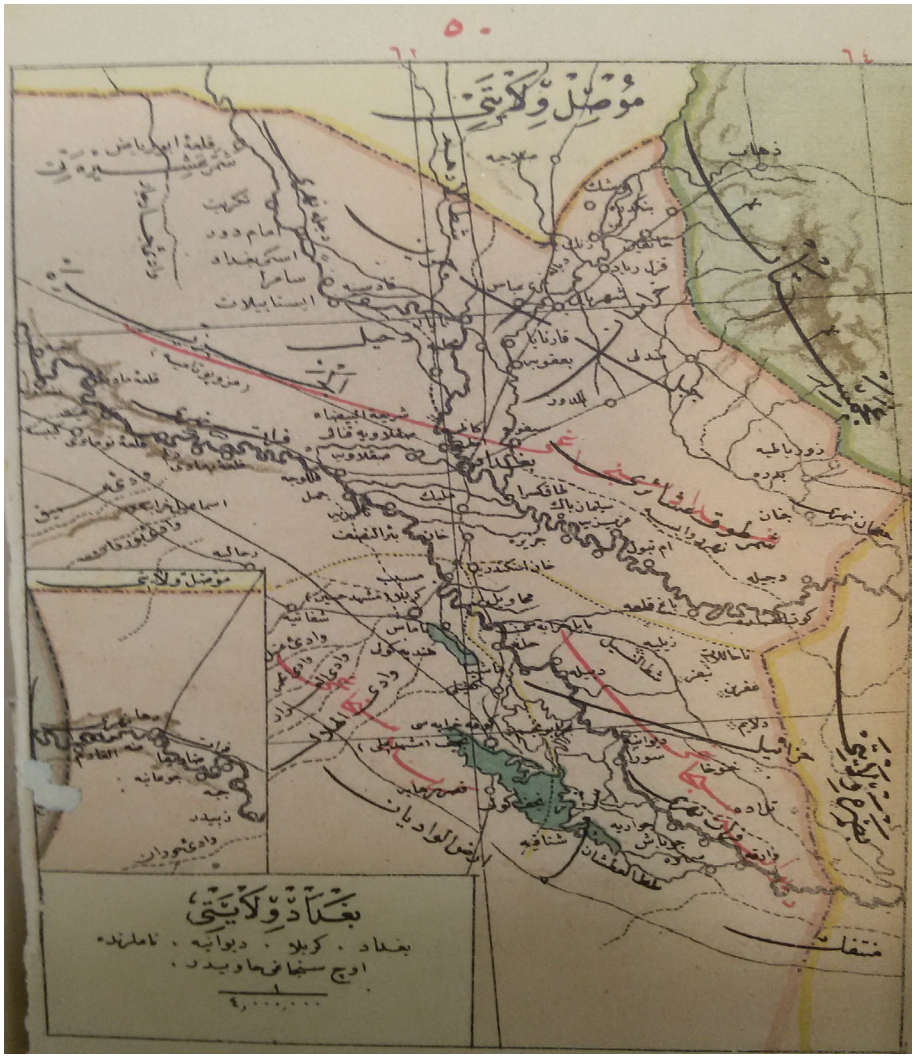

(١) إبراهيم حلمي تجار زاده، ممالك عثمانية جيب اطلاسي، محمود بك مطبعة سندة، (د. م: ١٣٢٣)، ص ٥٠.

خارطة رقم (٤)

ولاية بغداد عام ١٩٠٧م[١]

(١) محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (استانبول: ١٣٢٥هـ)، ص ١٦٧.

خارطة رقم (٥)

مناطق عمل الجيش العثماني السادس في ولاية بغداد (وبضمنها قضاء سامراء) عام ١٨٩٨م[١]

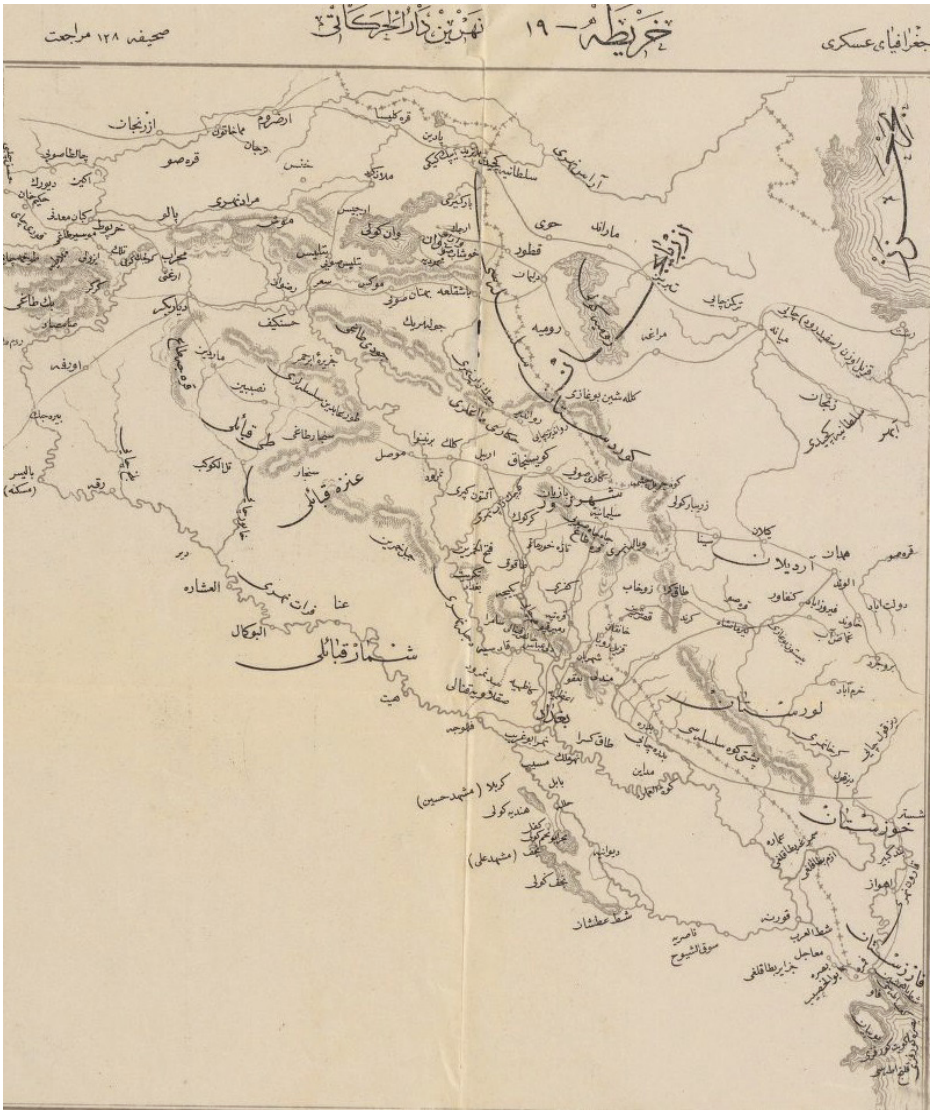

(١) احمد جمال، ممالك عثمانية مخصوص جغرافياي عسكري، طبع ثاني، (استانبول: ١٣١٤ر. م)، ص ٢١٢.

خارطة رقم (٦)

الطرق البرية في ولاية بغداد عام ١٩١٣م[١]

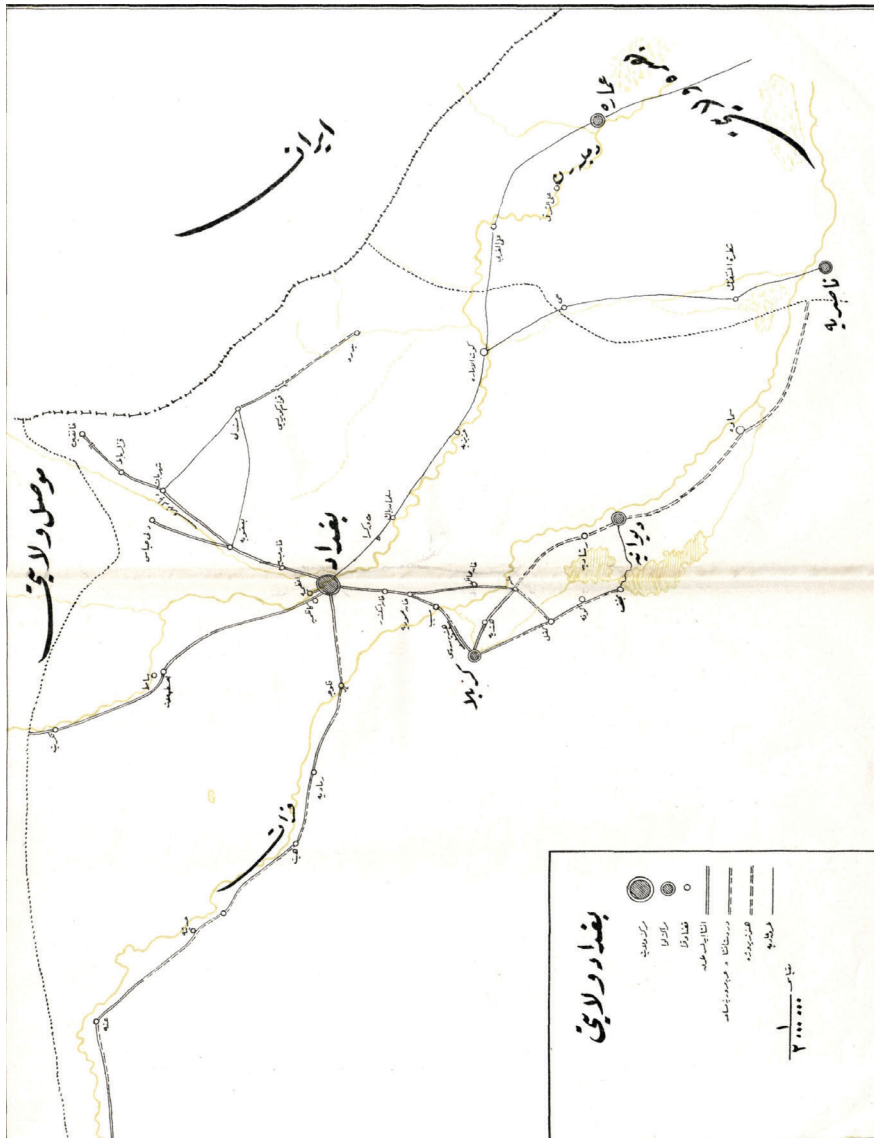

(١) داخلية نظارتي، أمور محلية ولايات مديرتي، المصدر السابق، ص ٤١.

خارطة رقم (٧)

لواء بغداد عام ١٩١٥م[١]

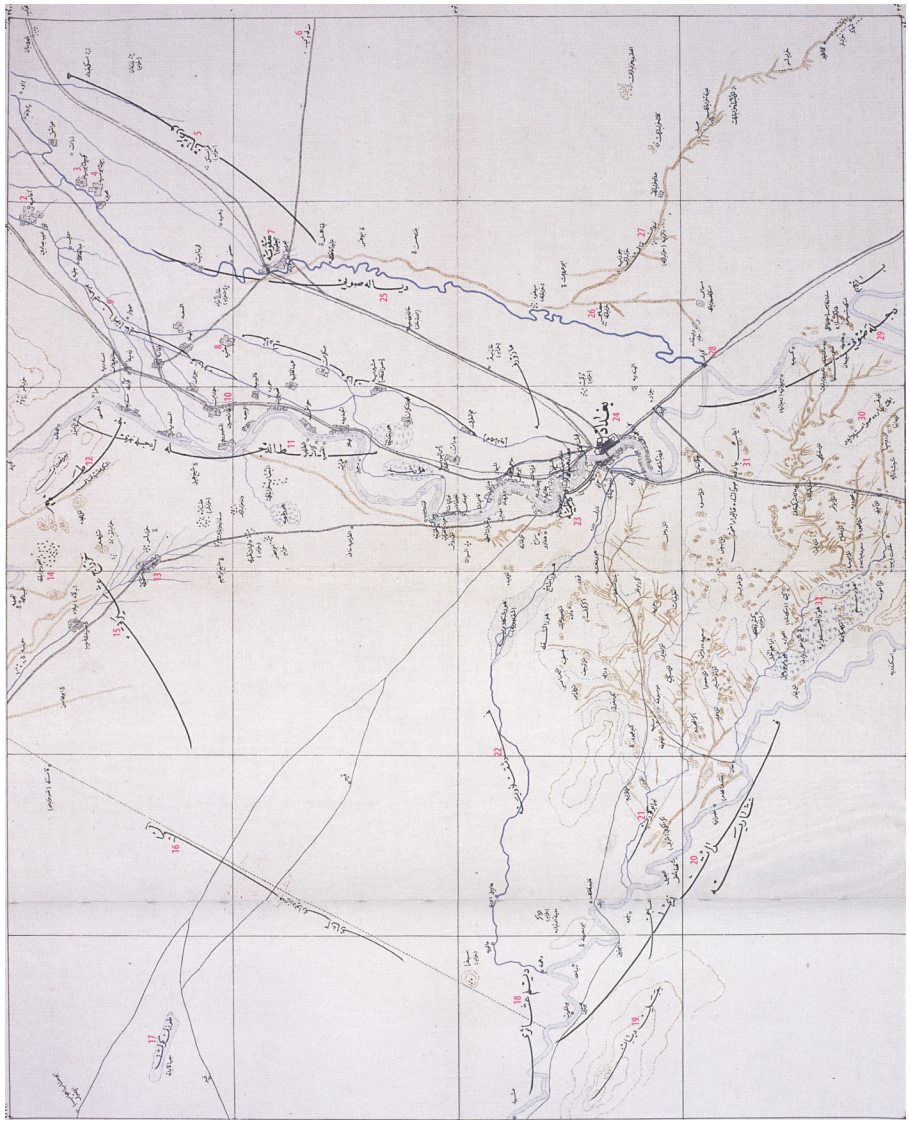

(١) BOA، HRT، ٥٢٣ / ٢٨، ١٣٣١.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق العثمانية.

أ- الوثائق العثمانية غير المنشورة:

1- BOA, EV.d, 29259.
2- BOA, MKT. MHM, 570 / 9, 7 B, 1311.
3- BOA, Y. MTV, 73 / 71, 9 C. 1310.
4- BOA, Y. MTV, 305/ 7/ 1. Z. 1325.
5- BOA,Y. EE. 72,1297.
6- BOA, HRT, 1789 / 29, Z. 1300.
7- BOA, HRT, 57 / 23, 1309.
8- BOA, HRT, 523 / 28, 1331.

ب- الوثائق العثمانية المنشورة:

١- داخلية نظارتي، أمور محلية ولايات مديرتي، ولايات يوللري خريطه سيدر، هلال مطبعه سي، (استانبول: د. ت).

٢- الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج ١ مج٢، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ).

٣- دستور، جلد ٤، محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر، (استانبول: ١٢٩٩).

٤- دولت علية، بوسته وتلغراف وتله فون نظارتي، بوسته رهبري، أوجنجي سنة، ١٣٣١ر. م، سنده بر دفعه نشر اولنور، استانبول.

٥- ديلك قايا، كربلاء في الإرشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠ - ١٨٧٦)، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، إشراف وتقديم زكريا قورشون، الدار العربية

للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠٠٨).

٦- طابو نظامنامه سي، صورت خط همايون، تقويمخانه عامرة ده طبع اوامنشدر، استانبول.

٧- القانون الأساسي، طبُع بنفقة أمين الخوري، مطبعة الأدبية، (بيروت: ١٩٠٨).

٨- كاظم بك، تلخيص الحقوق الموضوعة، تعريب كمال قزح، المطبعة الأدبية، ط٢، (بيروت:١٩٠٠).

٩- مجموعة القوانين، إصدار يوسف صادر، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان، ج٥، المطبعة العلمية، (د. م: ١٩٢٥).

١٠- نظارت معارف، قرا مكاتب ابتدائية سنة مخصوص، بروغرام ودرس وكتاب جدولي، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة، ١٣١٧.

ت- السالنامات العثمانية أو الحوليات:

١- سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢ه، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد.

٢- سالنامة ولايتي٣ بغداد لسنة ١٢٩٤هـ، دفعة ٢، مطبعة ولايت بغداد.

٣- سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، دفعة ٣.

٤- بغداد ولايتي سالنامة سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٠، دفعة ٤، مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفىٰ ذهني بكدر.

٥- بغداد ولايتي سالنامة سيدر، ١٣٠١ سنة هجرية سنة مخصوص، دفعة ٥.

٦- بغداد ولايتي سالنامة سيدر، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٢، دفعة ٦.

٧- سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، دفعة ٧.

٨- سالنامة ولايت بغداد، ١٣٠٩ سنة هجرية سنة مخصوص در، دفعة ٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر.

٩- بغداد سالنامة سي، سنة هجرية ١٣١٠، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر.

١٠- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة، بغداد سالنامة سي سنة هجرية ١٣١١.

١١- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة لسنة ١٣١٢ هجرية، دفعة ١١، اوزره ولايت مطبعة سندة طبع اوانمشدر.

١٢- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية ١٣١٣ - ١٣١٤.

١٣- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٣، سنة قمرية ١٣١٥، وشمسية ١٣١٣، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر.

١٤- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٤، سنة قمرية ١٣١٦، وشمسية ١٣١٤ - ١٣١٥، بغداد ولايتي مطبعة سندة، طبع اولنمشدر.

١٥- بغداد ولايت جليله سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٥، سنة قمرية ١٣١٧، وشمسية ١٣١٥ - ١٣١٦، بغداد ولايتي مطبعة سندة طبع اولنمشدر.

١٦- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧، ولايت مطبعة سنده، طبع اولمنشدر.

١٧- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧ - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر.

١٨- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١- ١٣٢٢، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر.

١٩- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ - ١٣٢٣.

٢٠- بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سندة طبع اولنمشدر.

٢١- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ، دفعة ٤.

٢٢- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٨هـ، دفعة ٦.

٢٣- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٦٩هـ، دفعة ٧.

٢٤- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٠هـ، دفعة ٨.

٢٥- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٢هـ، دفعة ١٠.

٢٦- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٧هـ، دفعة ١٤.

٢٧- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٧هـ، دفعة ١٥.

٢٨- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٧٨هـ، دفعة ١٦.

٢٩- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٠هـ، دفعة ١٨.

٣٠- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٣هـ، دفعة ٢١.

٣١- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤.

٣٢- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٩٨هـ، اوتوز التنجي دفعه، استانبول، بكك مطبعة سي سنده، طبع اولمنشدر.

٣٣- سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٥هـ، قرق اوجنجي دفعة، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.

٣٤- سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٦هـ، دفعة ٤٤، در سعادت، محمود بك مطبعة سي.

٣٥- سالنامة دولت علية عثمانية سن هجرية سنة مخصوص ١٣٠٧هـ، قرق بشنجي سنة، در سعادت، مطبعة عامرة.

٣٦- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٠٨ هـ، قرق التنجي سنة، در سعادت، مطبعة عامرة.

٣٧- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر.

٣٨- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٢هـ، اللنجي

سنه، در سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر.

٣٩- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٣هـ، اللي برنجي سنه، در سعادت، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر.

٤٠- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٥هـ، اللي طقوزنجي، در سعادت، عالم مطبعة سي.

٤١- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص، اللي دردنجي سنة ١٣١٦، أستانبول، عالم مطبعة سي، أحمد أحسان وشركاسي ومحمود بك مطبعة سي.

٤٢- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٧هـ، اللي بشنجي سنة، در سعادت مطبعة أحمد إحسان.

٤٣- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٨هـ، اللي التنجي سنه، دار الخلافة العلية.

٤٤- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٩هـ، اللي يدنجي سنة، دار الخلافة العلية، طاهر بك مطبعة سي.

٤٥- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٠هـ، اللي سكزنجي سنة، در سعادت، دار الطباعة العامرة.

٤٦- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢١هـ، اللي طقوزنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٤٧- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٢هـ، التمشنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٤٨- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٣هـ، التمش برنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٤٩- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٤هـ، التمش ايكنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٥٠- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٥هـ، التمش اوجنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٥١- سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ، التمش دردنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

٥٢- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٧، سنة هجرية ١٣٢٩، التمش التنجي سنة، در سعادت، سلانيك مطبعة سي.

٥٣- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٨، سنة هجرية ١٣٣٠، التمش يدنجي سنة، در سعادت، سلانيك مطبعة سي.

٥٤- سالنامة دولت علية عثمانية سنة مالية ١٣٣٣ - ١٣٣٤، التمش سكزنجي سنة، در سعادت، هلال مطبعة سي.

٥٥- سالنامة عسكري، سنة ١٢٨٢هجرية، دفعة ١.

٥٦- سالنامة عسكري لسنة ١٣٢٦هـ، مطبعة عسكرية، (در سعادت: ١٣٢٤ر.م).

٥٧- سالنامة نظارت خارجية، دفعة ١، للعام ١٣٠٢هـ، قسطنطينة، ١٣٠٢هـ.

٥٨- دولت علية عثمانية، خارجية نظارت جليلة سنك سالنامة سيدر لسنة ١٣٠٦هـ، أيكنجي دفعة أوله رق، ده طبع أولنمشدر.

٥٩- سالنامة نظارت أمور خارجة، سنة ١٣١٨هجرية، أوجنجي دفعة، مطبعة عثمانية، در سعادت.

٦٠- سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٦هـ، برنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة.

٦١- سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٧هـ، ايكنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة.

٦٢- سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣١٩هـ، دردنجي سنة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، مطبعة عامرة.

٦٣- سالنامة نظارت معارف عمومية لسنة ١٣٢١هـ، التنجي دفعة، سنة هجرية سنة مخصوص، دار الخلافة العلية، عصر مطبعة سي.

٦٤- سالنامة ولايت بوسنه، سنة ١٢٨٣ هجرية، دفعة ١.

٦٥- علمية سالنامة سي، لسنة ١٣٣٤هجرية، برنجي دفعة، مطبعة عامرة، ١٣٣٤هـ.

٦٦- موصل ولايتي سالنامة رسميسيدر لسنة ١٣٣٠، سنة هجرية سنة مخصوص اولمق اوزره، بشنجي دفعة اوله رق، موصل مطبعة سندة طبع اولنمنشدر.

٦٧- سالنامة بحري، سنة ١٣٠٧ هجرية، برنجي دفعة، مطبعة بحرية.

٦٨- بصرة ولايتي سالنامة سي، سنة ١٣٠٨ هـ، دفعة ١، بصرة مطبعة سندة طبع اولمنشدر.

٦٩- بصرة ولايتي سالنامة سي لسنة ١٣٠٩هـ، دفعة ٢.

٧٠- بصرة نك ولايت سالنامة سي لسنة ١٣١٧هـ، سنة هجرية سنة مخصوص، بصرة ولايتي مطبعة سندة باصلمشدر.

ثانياً: الوثائق البريطانية غير المنشورة.

1- F.O. 371/148/2490, The Baghdad Railway Convention of March 1903, partI.

2- F.O. 371/148/2490/ The Influence of the Railway on British Interest, part V Board of Trade, Memorandum, June, 1905.

ثالثاً: الدراسات الجامعية.

١- جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

٢- جواد محمد علي محمد رضا، العلاقات العراقية الألمانية ١٨٧١ - ١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢.

٣- خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٠٤٨-١١٦٤ هـ/ ١٦٣٨ - ١٧٥٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

٤- عادل مدلول علي الموسوي، الشيخ جعفر كاشف الغطاء ودوره الفكري والسياسي في تاريخ العراق ١٧٤٣ - ١٨١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

٥- عبد الرحمن عبد الله محمد حسن الصراف، النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير ١٢٤٩ - ١٣٣٧ هـ/ ١٨٣٤ - ١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠.

٦- علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

٧- غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ - ١٣٣٣ هـ/ ١٨٣٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

٨- فواز الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٩- كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢- ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

١٠- لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٨م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.

١١- ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥، رسالة

ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

١٢- محمد عبد ذكر الحمداني، موقف بريطانيا من حرب القرم ١٨٥٣- ١٨٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١.

١٣- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ) - (١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

١٤- محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩- ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٥- هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

١٦- وليد عبد الحميد خلف الأسدي، مدرسة النجف وأبعادها العلمية والفكرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العربي، بغداد، ٢٠٠٢.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة.

١- إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة: ١٩٨٢).

٢- أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، التنبيه والأشراف، صححه عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة ومطبعة الشرق، (القاهرة: ١٩٣٨).

٣- أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي، تأريخ بغداد، ج٧، دار الكتاب العربي،

(بيروت: د. ت).

٤- أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه وشرحه مصطفى السقا، ج٣، عالم الكتب، (بيروت: د. ت).

٥- أبو عمر بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، شرح احمد أمين وآخرون، ج٦، (القاهرة: ١٩٤٦).

٦- أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي، البلدان، (ليدن - بريل: ١٨٩١).

٧- احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، (القاهرة: ١٩٩٣).

٨- آدم وهيب النداوي وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، مطبعة العاتك، ط٢، (القاهرة: ٢٠٠٧).

٩- إسحاق نقاش، شيعة العراق، مطبعة أمير، (قم: ١٩٩٨).

١٠- آقا بزرك الطهراني، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، ج ١٣، دار إحياء التراث العربي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٩).

١١- هدية الرازي إلى الإمام المجدد الشيرازي، مطبعة الآداب، (النجف : ١٣٨٦هـ).

١٢- أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج٢، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية، (استانبول: ١٩٩٩).

١٣- بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ - ١٩١٤، ترجمة أكرم فاضل، دار الجمهورية، (بغداد: ١٩٦٨).

١٤- ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير خليل إينالجك، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج٢، دار المدار الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧).

١٥- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير

دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).
١٦- دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).
١٧- جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج٢، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، (القاهرة: ٢٠١١).
١٨- جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم سامراء، ج١٢، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ط٢ (بيروت: ١٩٨٧).
١٩- جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، (بيروت: ١٩٧١).
٢٠- جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٨٩).
٢١- جميس ريموند ولستيد، رحلتي إلى العراق في عهد الوالي داود باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة النهضة العربية، (بغداد: ١٩٨٤).
٢٢- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الشؤون الثقافية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١).
٢٣- جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، (بغداد: ٢٠٠٢).
٢٤- حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ - ١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠).
٢٥- خليل إبراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٠).
٢٦- ذبيح الله المحلاتي، مآثر الكبراء في تاريخ سامراء، ج١، ج٢، انتشارات المكتبة الحيدرية، ط١، (د. م: ١٤٢٦هـ).
٢٧- ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط،

نقله إلى العربية مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، (بيروت: ١٩٧٣).

٢٨- ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة: ١٩٤٩).

٢٩- سالم الالوسي ومحمد عبد الرسول الشرقي، الصحافة الرسمية في العراق ما قبل جريدة الوقائع العراقية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد: ٢٠١٣).

٣٠- ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية، جعفر الخياط، ط٤، (بغداد: ١٩٦٨).

٣١- العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨).

٣٢- سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، مطبعة المعرفة، (بغداد: ١٩٥٤).

٣٣- سليمان فيضي، في غمرة النضال، ط٢، (بيروت: ١٩٧٤).

٣٤- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: ٢٠٠٠).

٣٥- شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمة رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ١٩٩٠).

٣٦- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦).

٣٧- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، مج٣، دار صادر، (بيروت: ١٩٥٧).

٣٨- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥).

٣٩- عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ج١، مطبعة المعارف، ط١،(القدس: ١٩٩٩).

٤٠- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٧،ج ٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥).

٤١- تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨).

٤٢- عبد الحكيم حكمت، المسح الطبي لولاية بغداد سنة ١٨٨٩، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، (زغوان: ١٩٩٧).

٤٣- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ - ١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط١، (بغداد: ١٩٥٩).

٤٤- عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧).

٤٥- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩).

٤٦- عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، ط١، مطبعة شريعت، (د. م: ١٤٢٧ه).

٤٧- عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، مطبعة المعارف، ط١، (بغداد:١٩٦٠).

٤٨- عبد الهادي الحائري وآخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، تعريب محمد حسين حكمت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠١٢).

٤٩- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مج٢، مطبعة ستار، ط ١، (قم: ٢٠٠٥).

٥٠- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤ - ١٩٣٢، دار الحرية، (بغداد: ١٩٧٨).

٥١- عماد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد: ١٩٩٢).

٥٢- فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (بيروت: ٢٠٠٣).

٥٣- الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠٠٧).

٥٤- فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، مطابع الجمهور، (الموصل: ١٩٧٥).

٥٥- كاثلين إم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار المتنبي، (بغداد: ١٩٦٣).

٥٦- كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، مطبعة برهان، ط١، (قم: ١٣٨٥هـ. ش).

٥٧- الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ط١، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة: ١٩٨٢).

٥٨- لبر أورطايلي، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد القادر عبدلي، قدمس للنشر والتوزيع، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧).

٥٩- لؤي بحري، سكة حديد بغداد، دراسة في تطوير دبلوماسية قضية سكة حديد بغداد حتى عام ١٩١٤، (د.م: ١٩٦٧).

٦٠- مجموعة باحثين، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، ط١، (بغداد:١٩٨٦).

٦١- محسن الأمين، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه حسن الأمين، مج ٣، دار التعارف للمطبوعات، (بيروت: ١٩٨٣).

٦٢- محمد احمد الدهان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر،

ط١، (دمشق: ١٩٩٠).

٦٣- محمد بن عبد الله أبن بطوطة، رحلة أبن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج١، مطبعة الأزهرية، ط١، (د.م: ١٩٢٨).

٦٤- محمد حرز الدين، معارف الرجال، علق عليه محمد حسين حرز الدين، ج٢، منشورات مكتبة آية العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الولاية، (قم: ١٤٠٥هـ).

٦٥- محمد صالح ال السهروردي، لب الألباب، ج٢، مطبعة المعارف، (بغداد: ١٩٣٣).

٦٦- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط١٠، (بيروت: ٢٠٠٦).

٦٧- مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، دار الرشيد للنشر، (بغداد: ١٩٨٢).

٦٨- منذر جواد مرزه، بغداد وحاكموها عبر العصور، مطبعة الغري الحديثة، (النجف الاشرف: ٢٠٠٧).

٦٩- ميجر سون « ميرزا غلام حسين شيرازي »، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ترجمة فؤاد جميل، ج١، ط١، مطابع الجمهورية، (بغداد: ١٩٧٠).

٧٠- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، (لندن: ٢٠٠٤)، ص ١٩٧ - ٢٠٢.

٧١- نخبة من الباحثين، الجيش والسلاح، ج٥، (بغداد: ١٩٨١).

٧٢- هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد حسين القيسي، ج١، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، (دمشق: ١٩٩٧).

٧٣- هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط١، (د.م: ١٩٨٨).

٧٤- يونس إبراهيم السامرائي، تاريخ مدينة سامراء، ج٢، مطبعة الأمة، (بغداد: ١٩٣٥).

٧٥- تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (بغداد: ١٩٨٢).

٧٦- تاريخ علماء سامراء، مطبعة دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦).

٧٧- دليل سامراء، منشورات البصري، ط١، (بغداد: ١٩٦٣).

خامساً: الكتب باللغة التركية القديمة (العثمانية).

١- احمد جمال، ممالك عثمانية مخصوص جغرافياي عسكري، طبع ثاني، (استانبول: ١٣١٤ر.م).

٢- إبراهيم حلمي تجار زاده، ممالك عثمانية جيب اطلاسي، محمود بك مطبعة سندة، (د.م: ١٣٢٣).

٣- سليمان سودي، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك اجمال تاريخي، أصول طرحي، أصول تحصيلي)، ايكنجي جلد، طبع أول، محمود بك مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٠٧هـ).

٤- ش. سامي، قاموس تركي، أقدام مطبعة سي، (در سعادت: ١٣١٧).

٥- عالي بك، سياحت جورنالي (استانبولدن بغداده وهندستانه) من سنة ١٣٠٠ إلى سنة ١٣٠٤، طابع وناشري رؤوف بك كتبخانه سي صاحبي، (استانبول: ١٣١٤).

٦- عثمان نوري، مجلة أمور بلدية، يكنجي جلد، قوانين - نظامات - تعليمات بلدية، ارشاق غارويان مطبعة سي، (در سعادت: ١٣٣٠).

٧- علي توفيق، ممالك عثمانية جغرافياسي، قصبار مطبعة سي، (استانبول: ١٣١٨هـ).

٨- علي حيدر مدحت، مدحت باشا حيات سياسية سي خدماتي منفا حياتي، برنجي كتاب، هلال مطبة سي، (استانبول: ١٣٢٥).

٩- علي رشاد، عصر حاضر تاريخي ١٧٨٩ دن زمانزه قدر، قناعت مطبعه سي،

(درت سعادت: ١٣٣٠).

١٠- فارس أفندي الخوري، كنز لغات، مطبعة المعارف، (بيروت: ١٨٧٦).

١١- فائق صبري، عثمانلي جغرافياي طبيعي واقتصادسي، مطبعة قناعت، (استانبول: ١٣٣٣).

١٢- محمد ثريا، سجل عثماني ياخوذ تذكره مشاهير عثمانية، أيكنجي جلد، مطبعة عامرة، (د. ت: ١٣١١هـ).

١٣- محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (استانبول: ١٣٢٥هـ).

١٤- محمود شوكت، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكريه سي، قسم ثاني، ايكنجي جلد، مكتب حربيه مطبعة سنده طبع اسيدلمشدر، (د. م: ١٣٢٥).

سادساً: الكتب باللغات الأجنبية.

1- Albertine Jwaideh, The Sanniya Lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq, research in: Arab and Islamic studies in honor of Hamilton A. R. Gibb, (Leiden: 1945).

2- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford University Press, (London: 1968).

3- Great Britain, Admiralty intelligence Department A hand book of Mesopotamia Vol. 1, November. 1919.

4-Gertrude Lowthiar Bell, Asiatic Turkey, (Bombay: N. D).

5- Stanford J. Shaw, Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol II, Cambridge University press, (Edinburgh: 2002).

6- T. M. Chevalier Lychlama A Nijeholt, Voyage En Russie, Au Caugase et En Perse, Tome 3, Arthus Bertrand, (Paris: 1874).

7- Vital Cuinet, La Turguie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894).

سابعاً: الدوريات.

أ- البحوث والدراسات باللغتين العربية والانكليزية:

١- إبراهيم خليل العلاف، الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية العدد (٢١)، أيلول، ٢٠٠٠.

٢- السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثاني، بيت الحكمة، بغداد، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣- عامر بلو إسماعيل، الاكلاك في الموصل من خلال كتب الرحالة الأجانب، مجلة دراسات موصلية، العدد السادس والعشرون، آب ٢٠٠٩.

٤- جاسم محمد حسن العدول، المحاكم والقضاء، موسوعة الموصل الحضارية، مج ٤، (الموصل: ١٩٩٢).

٥- رزوق عيسى، تاريخ الصحافة في العراق، مجلة الحرية، السنة الأولى، ج ٨ - ٩، ٢١ رجب ١٣٤٣هـ/ ١٥ شباط ١٩٢٤.

٦- عبد الجبار محمود السامرائي، سامراء أو سر من رأى، مجلة الفيصل، العدد ٤٠، الرياض، ١٩٨٠.

٧- كاظم الدجيلي، أنواع السفن في العراق، مجلة لغة العرب، م٢، ج٣، أيلول، ١٩١٢.

٨- محمد صديق الجليلي، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٣، بغداد، ١٩٧٣.

9- Soli Shahvar, Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: The Muntafiq and the Baghdad-Basrah Telegraph Line of 1863-65, Middle Eastern Studies, Vol. 39, No.1, Jan., 2003.

10- Mer Zamir, Population Statistics of the Ottoman Empire in 1914 and 1919, Middle East studies, Vol. 17, No.1. 1 Jan 1981.

ب- الصحف:

تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ/ ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر. م.

الزوراء، العدد ١، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

الزوراء، العدد ٢، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦هـ.

الزوراء، العدد ٥٢، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

الزوراء، العدد ١٩٥، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ.

الزوراء، العدد ٤٢٤، ١٨ محرم، ١٢٩١هـ.

الزوراء، العدد ٢٠٦، ١١ شوال ١٢٨٨هـ.

الزوراء، العدد ٢١٧، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٨هـ.

الزوراء، العدد ٤٠٩، ٧ ذي القعدة ١٢٩٠هـ.

الزوراء، العدد ٤٥٣، ١ جمادىٰ الأولىٰ ١٢٩١هـ.

الزوراء، العدد ٤٩٤، ١٨ شوال ١٢٩١هـ.

الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

الزوراء، العدد ٧٦٩، ٢٠ رجب ١٢٩٥هـ.

الزوراء، العدد ٧٩١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

الزوراء، العدد ٧٩٢، ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

الزوراء، العدد ٨٠٢، ١ صفر ١٢٩٦هـ.

الزوراء، العدد ٩٧١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

الزوراء، العدد ١٠٢٣، ٢٣ رمضان ١٢٩٩هـ.

الزوراء، العدد ١٠٠٨، ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ.

الزوراء، العدد ١٣٠٠، ١٧ جمادىٰ الأولىٰ ١٣٠٤هـ.

الزوراء، العدد ١٨٤٨، ٨ رمضان ١٣١٧.
الزوراء، العدد ١٨٥٠، ٢٢ رمضان ١٣١٧هـ.
الزوراء، العدد ١٨٦١، ٢٦ ذي الحجة ١٣١٧هـ.
الزوراء، العدد ١٨٨٢، ١٨ رجب ١٣١٨.
الزوراء، العدد ١٨٩٤، ٣ ذو القعدة ١٣١٨هـ.
الزوراء، العدد ١٨٩٦، ٢٥ ذو القعدة ١٣١٨.
الزوراء، العدد ١٩٠١، ١٥ محرم الحرام ١٣١٩.
الزوراء، العدد ١٩٢٣، ٢٢ شوال ١٣١٩هـ.
الزوراء، العدد ١٩٢٤، ٧ ذو القعدة ١٣١٩هـ.
الزوراء، العدد ١٩٢٦، ٢١ ذو القعدة ١٣١٩هـ.
الزوراء، العدد ٢٠٦٩، ١٥ محرم الحرام ١٣٢٤هـ.
الزوراء، العدد ٢٠٧١، ٦ صفر ١٣٢٤هـ.
الزوراء، العدد ٢٠٧٥، ٥ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.
الزوراء، العدد ٢١٠٥، ١٥ شوال سنة ١٣٢٤هـ.
الزوراء، العدد ٢١٢٤، ٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٥هـ.
الزوراء، العدد ٢١٥٠، ١٢ رمضان ١٣٢٥هـ.
الزوراء، العدد ٢١٥١، ١٩ رمضان ١٣٢٥هـ.
الزوراء، العدد ٢١٦٣، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٦هـ.
الزوراء، العدد ٢١٦٤، ٤ صفر ١٣٢٦هـ.
الزوراء، العدد ٢٢٤٥، ٢٣ صفر ١٣٢٨هـ.
الزوراء، العدد ٢٢٤٦، ١ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.
الزوراء، العدد ٢٢٤٨، ١٥ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.
الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.
الزوراء، العدد ٢٣٩٧، ٨ ربيع الأول ١٣٣١هـ.

الزوراء، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣١هـ.
الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.
الزوراء، العدد ٢٤٧٨، ٢٨ رمضان ١٣٣٢هـ.
الزوراء، العدد ٢٤٨٤، ١٠ ذي القعدة ١٣٣٢هـ.
الزوراء، العدد ٢٥٠٤، ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٥١٥، ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٥١٦، ٦ رجب ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٥٣٠، ١٥ شوال ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٥٣٥، ١٠ رمضان ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٥٣٩، ٨ شوال ١٣٣٣هـ.
الزوراء، العدد ٢٦٠٦، ٣٠ ربيع الثاني ١٣٣٥هـ
صدى بابل، العدد ٤، ١٣ أيلول ١٩٠٩.
صدى بابل، العدد ٢٨، ٢٨ تشرين الأول ١٩١٠.
صدى بابل، العدد ٩، ٢٣ رمضان ١٣٢٧.

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقمه	الصفحة
قائممقامو قضاء سامراء ١٨٦٩ – ١٩١٦م	١	٣١
الجهاز الإداري في قضاء سامراء ١٨٧٥ – ١٩١١م	٢	٣٦
مدراء ناحية تكريت ١٨٧٥ – ١٩١٥م	٣	٤٠
الأعضاء المنتخبون في مجلس إدارة قضاء سامراء ١٨٧٥ – ١٩١١م	٤	٤٤
مجلس بلدية قضاء سامراء ١٨٧٥ – ١٩١١م	٥	٥٠
الكادر الوظيفي لدائرة المال في قضاء سامراء ١٨٧٥ – ١٩١١م	٦	٥٦
الكادر الوظيفي لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء ١٨٩٦ – ١٩١١م	٧	٥٩
مأمورو الديون العمومية في ناحية تكريت ١٨٩١ – ١٩١١م	٨	٦٠
مأمورو الريجي في قضاء سامراء ١٨٩٦ – ١٩١١م	٩	٦٢
مأمورو الريجي في ناحية تكريت ١٨٩١ – ١٩١١م	١٠	٦٣
الهيكل الإداري لدائرة الأعشار في قضاء سامراء ١٨٨١ – ١٨٨٥م	١١	٦٤
الكادر الإداري لدائرة الدفتر الخاقاني في قضاء سامراء ١٨٨٦ – ١٩١٧م	١٢	٦٥
الكادر الإداري في شعبة الأملاك السَّنِيَّة في الدجيل عام ١٨٩٢ – ١٩٠٥م	١٣	٦٨
الهيكل الإداري لشعبة الأملاك السَّنِيَّة في الدجيل عام ١٩٠٧م	١٤	٦٩
قطع الأراضي المعلنة للبيع في قضاء سامراء عام ١٩١٢م	١٥	٧٧
رسوم بدل الالتزام في قضاء سامراء عام ١٨٧٨ – ١٨٧٩م	١٦	٧٩
أنواع المحاصيل الزراعية المعلن عنها للالتزام ومدد إحالتها عام ١٩١٢م	١٧	٧٩
تقدير أعداد الثروة الحيوانية في قضاء سامراء عام ١٨٩٠م	١٨	٨٠
الملاك الوظيفي لدائرة النفوس في قضاء سامراء ١٨٩١ – ١٩١٥م	١٩	٩٦
تقديرات سكان قضاء سامراء ١٨٩١ – ١٩٠٧م	٢٠	٩٨
الملاك الوظيفي لمحكمة بداءة قضاء سامراء ١٨٨١ – ١٩١١م	٢١	١٠٢
موظفو الأوقاف في قضاء سامراء عام ١٩٠١م	٢٢	١٠٧
معلمو مدرسة سامراء الابتدائية وعدد طلابها ١٨٩٦ – ١٩١١م	٢٣	١١٩
معلمو المدرسة الرشدية في قضاء سامراء وعدد طلابها ١٨٨٠ – ١٩١١م	٢٤	١٢٢
مأمورو دائرة الحجر الصحي في قضاء سامراء ١٨٨١ – ١٩١١م	٢٥	١٢٩

فهرس الملاحق

ملحق رقم (١):صورة غلاف سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٨٥٣م..... ١٤٢
ملحق رقم (٢):التقسيمات الإدارية للواء بغداد (وفيها سامراء وتكريت) كما وردت في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٤٩م..... ١٤٣
ملحق رقم (٣):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٦م ... ١٤٤
ملحق رقم (٤):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٥٧م ... ١٤٥
ملحق رقم (٥):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٦٣م ... ١٤٦
ملحق رقم (٦):متصرفو ألوية بغداد (ومنها لواء سامراء) في ضوء سالنامة الدولة العثمانية العمومية لعام ١٨٦٦م..... ١٤٧
ملحق رقم (٧):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٦٩م ... ١٤٨
ملحق رقم (٨):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٧١م ... ١٤٩
ملحق رقم (٩):التقسيمات الإدارية للواء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٧٢م ... ١٥٠
ملحق رقم (١٠):قائممقام قضاء سامراء كما ورد في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٨٠م... ١٥١
ملحق رقم (١١):قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٨٩٩م ١٥٢
ملحق رقم (١٢):قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٢م ١٥٣
ملحق رقم (١٣):قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٣م ١٥٤
ملحق رقم (١٤):قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩٠٨م ١٥٥
ملحق رقم (١٥):قضاء سامراء في سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٩١٢م ١٥٦
ملحق رقم (١٦):سامراء في سالنامة وزارة المعارف عام ١٩٠١م ١٥٧
ملحق رقم (١٧):سامراء في سالنامة وزارة الخارجية عام ١٨٨٨م (الممثل القنصلي الإيراني في سامراء)..... ١٥٨
ملحق رقم (١٨):القوات العسكرية في قضاء سامراء عام ١٩٠٨م..... ١٥٩

ملحق رقم (١٩):مركز البرق والبريد في قضاء سامراء عام ١٩١٥م ١٦٠
ملحق رقم (٢٠):سامراء في السالنامة العلمية عام ١٩١٥م ١٦١
ملحق رقم (٢١):الصفحة الأولى من سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٥م ١٦٢
ملحق رقم (٢٢):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٥م ١٦٣
ملحق رقم (٢٣):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٧٧م ١٦٤
ملحق رقم (٢٤):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨١م ١٦٥
ملحق رقم (٢٥):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٢م ١٦٧
ملحق رقم (٢٦):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٣م ١٦٨
ملحق رقم (٢٧):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٤م ١٦٩
ملحق رقم (٢٨):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٨٥م ١٧٠
ملحق رقم (٢٩):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩١م ١٧١
ملحق رقم (٣٠):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٢م ١٧٢
ملحق رقم (٣١):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٦م ١٧٣
ملحق رقم (٣٢):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٨م ١٧٤
ملحق رقم (٣٣):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٨٩٩م ١٧٥
ملحق رقم (٣٤):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٠م ١٧٦
ملحق رقم (٣٥):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠١م ١٧٧
ملحق رقم (٣٦):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٥م ١٧٨
ملحق رقم (٣٧):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٦م ١٧٩
ملحق رقم (٣٨):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩٠٧م ١٨٠
ملحق رقم (٣٩):سامراء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٩١١م ١٨١

الخرائط

خارطة رقم (١):الخطوط الفلكية لبعض المدن خلال العهد العثماني ومنها مدينة سامراء عام ١٨٨٣م..... ١٨٢
خارطة رقم (٢):تقديرات لبعد المسافة بين المدن العثمانية ومنها مدن ولايات العراق عام ١٨٩١م ١٨٣
خارطة رقم (٣): ولاية بغداد عام ١٩٠٥م..... ١٨٤
خارطة رقم (٤): ولاية بغداد عام ١٩٠٧م..... ١٨٥
خارطة رقم (٥): مناطق عمل الجيش العثماني السادس في ولاية بغداد (وبضمنها قضاء سامراء) عام ١٨٩٨م ١٨٦
خارطة رقم (٦):الطرق البرية في ولاية بغداد عام ١٩١٣م..... ١٨٧
خارطة رقم (٧):لواء بغداد عام ١٩١٥م..... ١٨٨

فهرست المواضيع

مقدمة المركز ٧

مقدمة المؤلف ٩

تمهيد: السالنامات العثمانية قراءة في المفهوم والمصطلح ١٣

الفصل الأول

الأوضاع الادارية في ضاء سامراء

المبحث الأول: تسمية المدينة وتقسيماتها الإدارية ٢٣

أولاً – تسمية المدينة ونشأتها ٢٣

ثانياً – التقسيمات الإدارية لمدينة سامراء ١٨٤٩ – ١٩١٧م ٢٥

١ – التقسيمات الإدارية لسامراء ١٨٤٩ – ١٨٦٩م ٢٥

٢ – التقسيمات الإدارية لسامراء ١٨٦٩ – ١٩١٧م ٢٦

٣– الحدود الإدارية ومساحة قضاء سامراء ٢٨

٤ – مركز وصنف وحدتي قضاء سامراء وناحية تكريت ٢٨

المبحث الثاني: الجهاز الإداري في قضاء سامراء ٢٩

أولاً: الجهاز الإداري في القضاء ٢٩

١ – القائممقام ٢٩

٢ – مدير المال ٣٤

٣– كاتب التحريرات ٣٥

ثانياً: الجهاز الإداري في الناحية ٣٨

١ – مدير الناحية ٣٨

٢–كاتب الناحية ٣٩

٣– مأمورو الدوائر الرسمية ٤٢

ثالثاً: الجهاز الإداري في القرية (المختار فقط) ٤٢
المبحث الثالث: مجلسا الإدارة والبلدية ٤٣
أولاً: مجلس إدارة القضاء ٤٣
ثانياً: مجلس إدارة ناحية تكريت ٤٦
ثالثاً: دائرة البلدية ومجلسها في قضاء سامراء ٤٨

الفصل الثاني

الأوضاع المالية والاقتصادية في سامراء

المبحث الأول: الدوائر الحكومية المختصة بالشؤون الاقتصادية ٥٥
١- دائرة المال في قضاء سامراء ٥٥
٢- دائرة الرسوم الستة ٥٧
٣- دائرة الديون العمومية ٥٧
٤- إدارة الريجي (التبغ) ٦٠
٥- دائرة الأعشار ٦٣
٦- إدارة الدفتر الخاقاني أو الطابو (التسجيل العقاري) ٦٥
٧- دائرة الأملاك السَنية ٦٦
المبحث الثاني: الضرائب والرسوم في قضاء سامراء ٧٠
١-العشر. ٧٠
٢-ضريبة الدخل (الويركو). ٧٠
٣ - ضريبة الأملاك (ويركو الأملاك) ٧١
٤- رسوم الحيوانات (الكودة) ٧١
٥- رسوم الذبحية. ٧٣
٦- رسوم المحاكم ٧٣

٧- رسوم الغابات ٧٤
٨- رسوم مرورية الجسر ٧٤
٩- رسوم المعادن ٧٥
١٠- رسوم الاحتساب ٧٥
١١- ضريبة الطالبية ٧٥
١٢- رسوم الطمغا ٧٥
المبحث الثالث:الزراعة والتجارة في سامراء ٧٦
أولاً: الزراعة والثروة الحيوانية ٧٦
١- الزراعة ٧٦
٢- الثروة الحيوانية..... ٨٠
ثانياً: التجارة ٨٤

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية والقضائية وإدارة الأوقاف والتمثيل الدبلوماسي الأجنبي

المبحث الأول: الجيش وقوات الأمن في قضاء سامراء ٨٩
١- قوة الجيش..... ٨٩
٢- دائرة الضبطية (الجندرمة)..... ٩٢
٣- دائرة البوليس (الشرطة) ٩٣
٤- دائرة النفوس ٩٥
المبحث الثاني:المؤسسة القضائية في قضاء سامراء ١٠٠
١- مجلس دعاوىٰ قضاء سامراء ١٠١
٢- المحاكم المدنية ١٠١
٣- المحكمة الشرعية..... ١٠٥

المبحث الثالث: دائرة الأوقاف في قضاء سامراء..... ١٠٦
المبحث الرابع: التمثيل الدبلوماسي الإيراني في سامراء ١٠٩

الفصل الرابع

الخدمات العامة في قضاء سامراء

المبحث الأول:التعليم في قضاء سامراء ١١٥
تمهيد ١١٥
أولاً: التعليم الحكومي ١١٦
١- المدارس الابتدائية..... ١١٧
٢- المدارس الرشدية (المتوسطة) ١٢٠
ثانياً: التعليم الديني ١٢٢
المبحث الثاني:الصحة ١٢٦
دائرة الحجر الصحي ١٢٨
المبحث الثالث: الاتصالات والمواصلات ١٣٠
أولاً - دائرة البرق والبريد (التلغراف والبوسته)..... ١٣٠
ثانياً - طرق المواصلات في قضاء سامراء ١٣٣
١- الطريق البري ١٣٣
أ- الطرق السلطانية ١٣٣
ب- طرق الألوية ١٣٣
ت- طرق الاقضية ١٣٣
ث- طرق النواح..... ١٣٣
٢- الطريق النهري..... ١٣٤
٣- سكك الحديد..... ١٣٥

الخاتمة ١٣٧
الملاحق ١٤٢
الخرائط ١٨٢

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية ١٨٩
أ- الوثائق العثمانية غير المنشورة ١٨٩
ب- الوثائق العثمانية المنشورة..... ١٨٩
ت- السالنامات العثمانية أو الحوليات ١٩٠
ثانياً: الوثائق البريطانية غير المنشورة..... ١٩٥
ثالثاً: الدراسات الجامعية..... ١٩٦
رابعاً: الكتب العربية والمعربة..... ١٩٧
خامساً: الكتب باللغة التركية القديمة (العثمانية)..... ٢٠٤
سادساً: الكتب باللغات الأجنبية..... ٢٠٥
سابعاً: الدوريات..... ٢٠٦
أ- البحوث والدراسات باللغتين العربية والانكليزية..... ٢٠٦
ب- الصحف..... ٢٠٧
فهرست الجداول ٢١١
فهرست الملاحق ٢١٣